الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــــم العـــالي و البـــحث العـــلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

جـــــامعة أبـــــي بكر بلقايـــــــد – تلمســـــــان–

كليـــة العلـــــوم الاقتصـــــادية و العلوم التجارية و علـــــوم التسيير

أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتـــــــوراه ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصـــــــــــص: التحليل الاقتصادي للتنمية

الموضوع:

اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات:دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990– 2018

من إعداد الطالب:

شبورو سليم

تحت إشراف الأستاذ:

د. مناد علي

لـجـنـــة الـمـنـــاقـــشـــة

– أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
– د. مناد علي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة تلمسان	مشرفا
– د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر – أ –	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
–د.بن‌مسعود نصر الدين	أستاذ محاضر – أ –	المركز الجامعي ع تموشنت	ممتحنا
–د. قراري يمينة	أستاذ محاضرة – أ–	جامعة تلمسان	ممتحنة
–د. شكوري سيدي محمد	أستاذ محاضر – أ –	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية :2020 – 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرات هذا العمل إلى:

- **الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما؛**
- **زوجتي الكريمة و أبنائي « عبد الإله » و« محمد »؛**
- **أخواي محمد ومنير وأختي العزيزتين يحفظهم الله؛**
- **عائلة زوجتي الكريمة ؛**
- **و إلى جميع أحبائي وأصدقائي ورفاقي لا أستثني منهم أحدا؛**
- **إلى جميع رفاقي بالعمل بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية باب العسة لا أستثني منهم أحدا؛**
- **و إلى كافة أعضاء مخبر البحث حول الاقتصاد غير الرسمي، المؤسسات والتنمية** LAREIID

سليم

التشكرات

قال الله تعالى:" ...ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ..."

فاللّهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك.

فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل د. مناد علي الذي اشرف على هذه الرسالة المتواضعة فقد كانت لأرائيه السديدة الأثر الكبير في إظهار هذا العمل بهذه الصورة مند أن كان مجرد فكرة؛

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين كل باسمه لقاء ما تكبدوه من عناء في قراءة هذه الرسالة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة؛

كما أشكر الأستاذ و الأخ د.زغودي احمد لقاء ما قدمه لي من مساعدة؛

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير لـ أ.د شعيب بنوة، و المسؤولين عن مخبر البحث حول الاقتصاد غير الرسمي، المؤسسات والتنمية LAREIID لقاء كل ما قدم لي خلال فترة إنجازي لهذا العمل.

و لا يفوتني في الأخير أن أتقدم بالشكر و العرفان للأصدقاء و الزملاء وخاصة محفوظ حميد، غرداين حسام، شيخ محمد، حفوظة الأمير عبد القادر، جيلالي بن أحمد، موس سعاد لقاء مساعدتهم لي ومرافقتي في تحرير هذه الأطروحة.

والشكر موصول أيضا لكل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

سليم

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر و التقدير	ب
فهرس المحتويات	ث- خ
فهرس الجداول	د- ذ
فهرس الأشكال	ذ- ر
المقدمـــة العامة	6-2
الفصل الأول: دراسة نظرية للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي	
مقدمة الفصل الأول	8
المبحث الأول: المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية	42-9
1. النفط مفاهيم واقع	9
1.1.نبذة تاريخية للنفط	9
2.1. تعريف النفط	10
2. أهمية النفط في الاقتصاد	11
3. التوزيع الجغرافي للنفط في العالم	13
1.3. احتياطات النفط في العالم	13
2.3. إنتاج النفط في العالم	16
3.3. طلب (استهلاك) النفط في العالم	17
4. الاقتصاديات النفطية واقع معاش	18
1.4. موجز للاقتصاد النفط	18
2.4. مفهوم مصطلح الدولة النفطية	20
5. الاقتصاديات النفطية و سوق النفط العالمية	21
1.5. تعريف سوق النفط العالمية	21
2.5. خصائص سوق النفط	21
3.5.العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية	22

4.5. محددات السوق النفطية العالمية	23
6. الاقتصاديات النفطية و محددات سعر النفط	27
1.6.محددات سعر النفط	28
7. ظاهرة الفوائض البترولية في الاقتصاديات النفطية	30
1.7. مفهوم العائدات البترولية	30
2.7. العوامل المؤثرة في تطور العائدات البترولية	30
3.7. الفوائض البترولية	31
4.7. الاتجاهات الرئيسية للإدارة و توظيف الفوائض	32
8. مفارقة وفرة الموارد في الاقتصاديات النفطية	35
1.8. تعريف مفارقة وفرة الموارد النفطية	35
2.8. العوامل المسببة لمفارقة وفرة الموارد النفطية	36
3.8. المرض الهولندي كمسبب رئيس لمفارقة وفرة الموارد النفطية	36
المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي	60-43
1.أسباب الولوج لتنويع الاقتصادي	43
2. تعاريف التنويع الاقتصادي	44
3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه	45
1.3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي	45
2.3. أسس التنويع الاقتصادي	46
4. العوامل الرئيسية للتنويع الاقتصادي	47
1.4. الحوكمة الرشيدة	47
2.4. القطاع الخاص	47
3.4. الموارد الطبيعية	47
4.4. التكامل الإقليمي	48
5.4. إطار التعاون العالمي	48
6.4. القدرات المؤسسية و الموارد البشرية	48
5. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي و ميكانيزماته	48
1.5. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	48

2.5. ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	50
خلاصة الفصل الأول	60
الفصل الثاني : العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل الثاني	62
المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي	102-63
1.الاتجاهات الفكرية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي	63
2. الخلفية التاريخية للتنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي	63
3. أهمية علاقة التنويع و النمو الاقتصادي	66
4. النمو في الفكر و الأدبيات الاقتصادية	68
1.4.تعريف النمو الاقتصادي	68
2.4.أنواع و محددات النمو الاقتصادي	70
3.4. نظريات و نماذج النمو في الفكر الاقتصادي	73
5. الاداء المؤسساتي، التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي	86
6. مجالات التنويع الاقتصادي في خضم النمو الاقتصادي	91
1.6.القطاع الزراعي	91
2.6.القطاع الصناعي	92
3.6. رأس المال البشري	93
4.6.المقاولاتية	94
5.6.الاقتصاد الرقمي	96
6.6.الاستثمار الأجنبي المباشر	98
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	125-103
1. دراسات حول الجزائر	103
2. الدراسات مقارنة و حول دول اخري	108
3. الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية	122
خلاصة الفصل الثاني	125

الفصل الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990- 2018

مقدمة الفصل الثالث	127
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	148 -128
1. الطريقة المستخدمة في الدراسة	128
1.1. الإطار المكاني و الزماني للدراسة	128
2.1. متغيرات الدراسة	137
2. الادوات المستخدمة في الدراسة	143
1.2. بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR)	144
2.2. صياغة و تقدير نموذج (VAR)	146
المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة	166 -149
1. التقدير القياسي للنموذج	149
1.1. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية	149
2.1. اختبار المنهجية المتبعة في القياس	151
3.1. اختبار نموذج (VAR)	151
2.مناقشة النتائج الدراسة	163
1.2.تفسير نتائج الاستقرارية و التكامل المشترك	163
2.2. نتائج اختبار السببية لـ Granger	163
3.2. تفسير نتائج (VAR)	164
خلاصة الفصل الثالث	167
الخاتمة	171-169
قائمة المراجع	181-173
الملاحق	195-183

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جداول الفصل الأول		
(1-1)	النفط، التركيب وزناً	11
(2-1)	الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 -2016)	12
(3-1)	احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2009-2016)	14
(4-1)	ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2016	15
(5-1)	إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2009-2016)	16
(6-1)	طلب(استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2009-2016)	17
(7-1)	أكبر 10 مستهلكين للنفط وحصة من إجمالي استهلاك النفط العالمي في عام 2017	18
(8-1)	أكبر 10 منتجين للنفط وحصة من إجمالي إنتاج النفط العالمي في عام 2019	20
(9-1)	الدول العشر الأكثر إنفاقا في السياحة العالمية	54
جداول الفصل الثاني		
(10-2)	التطور التاريخي لنظريات النمو	85
جداول الفصل الثالث		
(11-3)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصاد(2001-2004)	131
(12-3)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)	132
(13-3)	توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	133
(14-3)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	133
(15-3)	توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010-2014)	135
(16-3)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	136
(17-3)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2019)	137
(18-3)	الدراسات السابقة التي تبنت منغيرا ت الدراسة	138
(19-3)	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومصادرها	142
(20-3)	اختبار جدر الوحدة(Unit Root Test) لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF) و اختبار (PP)	150

(3-21)	تحديد عدد التأخرات في النموذج (VAR)	151
(3-22)	اختبار استقرارية النموذج (VAR)	152
(3-23)	نتائج تقدير نموذج (VAR)	153
(3-24)	نتائج اختبار العلاقة السببية لـ Granger	154
(3-25)	اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر	155
(3-26)	نتائج اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر	156
(3-27)	تحليل مكونات التباين لاجمالي الناتج المحلي	157
(3-28)	تحليل مكونات التباين وفقا للترتيب الجديد	161

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	أشكال الفصل الأول	
(1 -1)	سلعة النفط مقارنة بسلعة الذهب	12
(1- 2)	توزيع الاحتياطات من النفط العالمي بالنسبة المئوية (%)	15
(1- 3)	تطور إنتاج النفط الخام العالمي (%)	17
(1- 4)	حصة 10 مستهلكين للنفط وحصة من إجمالي استهلاك النفط العالمي في عام2017	18
(1-5)	حصة 10 منتجين للنفط وحصة من إجمالي إنتاج النفط العالمي في عام 2019	20
(1-6)	منحنى تطور الطلب العالمي على النفط	23
(1-7)	منحنى احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة	24
(1-8)	الاحداث التي عرفتها أسعار النفط الخام في العالم	31
(1-9)	حجم الأصول المالية للصناديق السيادية في العالم	34
	أشكال الفصل الثاني	
(2- 8)	العلاقة بين طفرات التنويع و تسارع النمو	68
(2-9)	عمليات النمو الاقتصادي	70
(2-10)	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	74
(2- 11)	محددات الطلب الكلي عند Kinz	77
(2-12)	عوامل النمو الاقتصاد الداخلي (الذاتي)	79

(2-13)	تاثير المؤسسات في الاداء الاقتصادي	89
(2-14)	عناصر مناخ الاستثمار	102
أشكال الفصل الثالث		
(3-15)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصاد (2001-2004)	131
(3-16)	نسب بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)	132
(3-17)	توزيع المبالغ المالية المخصصة	133
(3-18)	نسب مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	134
(3-19)	نسب المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010-2014)	135
(3-20)	التمثيل البياني للمتغيرات المدروسة	143
(3-21)	دائرة جذور الوحدة لنموذج (VAR)	152
(3-22)	تحليل مكونات التباين Variance Decomposition	158
(3-23)	نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل	160
(3-24)	نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل وفقا للترتيب الجديد	162

المقدمة العامة

تمهيد :

ارتبطت الحياة البشرية منذ القدم بالبحث على سبل العيش و مصادر الطاقة، وشاءت القدرة أن تصبح الطاقة معيارا هاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات الحديثة، وكذا تحديد نوع ذلك التطور والتقدم، ليكون القرن السابع عشر نهاية لدور المصادر الطاقوية القديمة في تأثيرها على نشاطات الإنسان، وفي نفس الوقت البداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة :كالفحم أولا والنفط ثانيا ليحلّوا محل المصادر القديمة والتعويض عنها. وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد في سنة 1859 أي منذ 154 سنة فقد حفر الإنسان أول بئر بطريقة الدق الاستخراجية، وتمت ولادة صناعة النفط في أمريكا على يد أول مكتشف للنفط " **إيدوين دريك**"* وأصبحت هذه الصناعة منذ ذلك الوقت مسألة اهتمام قومية خاصة في بداية القرن العشرين إلى يومنا الحالي.

وقد ساهم التوزيع الغير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة وهي سوق تشهد تنافسا شديدا وتضاربا في المصالح الاقتصادية بين دول منتجة ومصدرة للنفط تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بالاعتماد على المداخيل النفطية ودول مستهلكة ومستوردة تهدف إلى ضمان أمنها الطاقوي عن طريق سيطرتها على منابع النفط.

وتخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها. ويمثل التقلب السعري للنفط أحد أهم قضايا العصر وهو بمثابة تحدي يواجه مختلف الدول بصور مختلفة، وحسب موقعها الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، أكانت دول مصدرة للنفط أو مستوردة له، متطورة أو نامية فقيرة أو دولا غنية.

ومع التحولات و التطورات الهامة في الأسواق الدولية (الأزمات المالية، تقلبات الأسواق العالمية...الخ) التي ألقت بظلالها على الدول أحادية المصدر، خاصة منها ما يسمى بدول اقتصاديات النفط التي تعاني من اختلالات هيكلية نتيجة لتبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات التي يهمن على صادراتها النفط وعلى الإيرادات العامة في غياب اقتصاد منتج مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية و أزمات دورية بالنظر للتقلبات المستمرة في أسعار المحروقات. وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للنفط إلا أن البعض صنفه في خانة النقم و اللعنة، فهذا المورد الطبيعي غير المتجدد أصبح يشكل نقمة لدى بعض الدول الغنية به، وقد انتشرت العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي أكدت أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية يكون فيها مستوى النمو والأداء الاقتصادي و الحكومي ضعيف مقارنة بالدول التي لا تتمتع بهذه الميزة، وقد أطلق على هذه الظاهرة تسمية لعنة الموارد أو

* Edwin Drake : **أمريكي مخترع وصناعي وفني في مجال الميكانيك البخاري**، موسوعة بريتانيكا، Encyclopædia Britannica : متوفر على الموقع: https://www.britannica.com/biography/Edwin-Laurentine-Drake تاريخ الاطلاع: 2020/07/26 .

مفارقة الوفرة، لكن هده الدراسات و البحوث لا تشمل جميع الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية في حين هناك دول تميزت بأداء اقتصادي أفضل من الدول الأخرى كالنرويج وأندونيسيا اللتان أحسنتا استغلال مورد النفط و بوتسوانا الغنية بالألماس.

ورغم ذلك فانه لا يمكن لأحد إنكار الجهود و السياسات المتبعة التي بدلتها الدول النفطية من اجل معالجة وتطبيق الإصلاحات التنموية، ومن هذا المنطلق حرصت هذه الأخيرة على إعادة النظر في استراتجياتها والبحث على بدائل اقتصادية غير تقليدية في تمويل اقتصادياتها، ولعل أهم الدراسات الاقتصادية التي أخذت حيزا كبيرا، وحازت على اهتمام معظم المسؤولين في الدول وشغلت الرأي العام المحلي والعالمي، هي قضية التنويع الاقتصادي.

وعليه أصبح من ضروري تبني سياسة للتنويع الاقتصادي على المدى المتوسط و الطويل كفرصة سانحة لأحداث تحول في الاقتصاد انطلاقا من المزايا النسبية التي تملكها الاقتصاديات، أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية كمنهج متكامل يراعي فيه مبادئ الاستدامة بمعناها الحقيقي و الشامل. وتعد الجزائر من بين الدول التي تزخر بامكانات هائلة من الثروات الطبيعية وعلى راسها البترول و الغاز الطبيعي ، و الأكيد أن الاقتصاد الجزائري يرتكز على قطاع المحروقات والذي يلعب فيه دورا مهما للغاية،من خلال مساهمته بأكثر من 95%من إيرادات الدولة الجزائرية والمتأتية من الجباية البترولية بالعملة الصعبة، فقد ساهمت الإيرادات البترولية بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، حيث اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر بتمويل من الإيرادات النفطية ، كان على راسها تعديل قانون المحروقات، إنشاء صندوق ضبط الموارد، التسديد المسبق للديون، وكذا البرامج الداعمة للنمو الاقتصادي. في ظل التغيرات الدولية الحاصلة أصبح جليا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في ايجاد خيارات بديلة لقطاع المحروقات، تكون دائمة وليست زائلة، خيارات تسمح و تجعل الاقتصاد الجزائري مستقلا كليا، وتساهم في تدعيم استعمال النفط كورقة اقتصادية في التمويل المالي.

و في إطار ذلك نحاول دراسة واقع الاقتصاديات النفطية في خضم ظاهرة التنويع الاقتصادي و ما هي فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات و المستجدات العالمية كخيار للنمو الاقتصادي للتخلص من تبعية المحروقات ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية كالأتي:

1 –ما هي أهمية النفط في اقتصاديات الدول النفطية ؟

2 –ما مدى إسهام التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي ؟

3 –ما مدى نجاح خيار التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

4 –ما شكل العلاقة الموجودة بين القطاعات المستهدفة في التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وعلى ضوء هده التساؤلات كانت الرغبة كبيرة في معالجة خيار التنويع الاقتصادي في الجزائر. و عليه تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

1 -تعد الثروة النفطية باعتبارها عمودا لاقتصاديات الدول النفطية كشكل فعال في حشد الموارد المالية.

2 -يسمح التنويع الاقتصادي بإدراج و إقحام مجموعة من القطاعات تساهم بشكل فعال في الدخل القومي لتحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي .

3 - عدم نجاح سياسة التنويع الاقتصادي كخيار اقتصادي في الجزائر .

4 -القطاعات المستهدفة كخيار في سياسة التنويع الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، الرأس المال البشري...الخ)تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر .

وانطلاقا من هذا المنظور تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ التعرف و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية و التطبيقية لموضوع الدراسة.
- ❖ الوقوف على واقع وحقيقة الاقتصاديات النفطية (أحادية المورد) والتقلبات التي تواجهها.
- ❖ التأكيد على أهمية التنويع الاقتصادي كسياسة من شانها تأهيل القطاعات الاقتصادية لترسم إستراتيجية تنموية على المدى المتوسط و البعيد.
- ❖ الرغبة في إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا النطاق.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتطرق لموضوع حديث الساعة يشغل الرأي العام في الجزائر ألا وهو التنويع الاقتصادي في الجزائر الذي أصبح مسالة وقضية حتمية لمواجهة التحولات الاقتصادية وكتوجهه تنموي.

نطاق الدراسة :

حيث سيتم من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع الاقتصاديات النفطية وكذا التعريف بظاهرة التنويع الاقتصادي و محاولة تشخيصها وقياسها لمعرفة مدى مصداقيتها، ثم التطرق إلى سياسات التنويع الاقتصادي المنتهجة كخيار تنموي للوقوف على مدى فعاليتها في تصحيح التشوهات، على وجه الخصوص الاقتصاد الجزائري وهذا في ظل التقلبات الداخلية والخارجية على المستوى المحلي والدولي.

حدود الدراسة: للدراسة حدود موضوعية، حدود مكانية و حدود زمنية.

دوافع اختيار الموضوع:

من بين الدوافع التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

- ❖ صلة موضوع الدراسة بمجال التخصص.

- ❖ قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت واقع التنويع الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة أساسا في تصحيح المعالم الاقتصادية لهده الدول.
- ❖ الدراسة تدخل في خانة المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة، خاصة في ظل تفاقم ظاهرة الاعتماد على مصدر دخل وحيد.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وبغية اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين:

- ❖ المنهج الوصفي التحليلي
- ❖ المنهج الكمي

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فشملت التقارير والإحصائيات ومختلف النشرات والدوريات التي لها صلة بموضوع البحث، والصادرة سواء عن وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء أو صندوق النقد والبنك الدوليين.

إسهامات البحث:

في إطار هذه الدراسة سيتم الوقوف على مدى تأثير التنويع الاقتصادي المنتهج كخيار تنموي و على مدى فعاليته في الاقتصاد الجزائري للوقوف على القطاعات الاقتصادية التي من شانها تأهيل الاقتصاد و الإسهام في الدخل القومي.

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤل الرئيسي، وبغية التأكد من صحة الفرضيات ارتأينا تقسم البحث إلى قسمين قسم نظري و آخر تطبيقي:

قسم نظري متكون من فصلين، الفصل الأول ويعنى بدراسة نظرية للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي وسنتناول ذلك ضمن مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه إلى المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية من خلاله عرض الإطار المفاهيمي للنفط و الاقتصاديات النفطية، أما المبحث الثاني سنخصصه للمقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي، وإبراز اهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه، ومؤشرات قياسه و ميكانيزماته.

بالنسبة للفصل الثاني فسوف نخصصه للبعد النظري للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال مبحثين، سنسلط الضوء في المبحث الأول على طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

وأهم الاتجاهات والنماذج الفكرية التي عرفتها علاقة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وسنتناول في المبحث الثاني الدراسات السابقة من خلال التعرض لأهم الدراسات حول الجزائر و التطرق لدراسات مقارنة لدول أخرى.

قسم تطبيقي مكون من فصل واحد، وهو الفصل الثالث والذي سنخصصه لإجراء دراسة قياسية للكشف عن مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث سنتطرق أولا إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ، أما في المبحث الثاني سنقوم بعرض و مناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول

دراسة نظرية للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي

- المبحث الأول: المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية
- المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول:

يعد النفط الطاقة الرائدة بدون منازع، فبالنظر لخصائصه الفريدة التي لا تتوفر في باقي مصادر الطاقة الأخرى يعتبر أفضل أنواع الطاقات المستعملة. حيث أصبح سلعة تتحكم في مصير العالم و اقتصاده، حيث من جهة الاحتياطات النفطية محصورة في مناطق محدودة من العالم، ضف إلى ذلك الأبعاد الجيولوجيا و الاقتصادية و السياسية، من جهة أخرى صدمات الأسعار المتكررة و التسابق نحو السيطرة على السوق النفطية بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة. و إلى جانب هذا كله ساهم مورد النفط الذي وصفه البعض بالنعمة و النقمة بظهور على مستوى الساحة العالمية ما يسمي بالاقتصاديات النفطية و التي ترتكز بشكل كبير في ناتجها المحلي على هذا المورد، بسبب دوره الهام في رسم السياسة المالية و الأداء الاقتصادي، مما نجم عنه تبعية مفرطة لهدا المورد الناضب الذي من شانه أن يشل اقتصاد بأكمله. هذا الوضع بالاضافة الى مستجدات الساحة العالمية (الحروب ، الصدمات على مستوى الأسواق العالمية ..الخ) فرض على الدول النفطية ضرورة البحث في إطار نهج يرتكز على مقومات الاستدامة عن بدائل على رأسها التنويع الاقتصادي الذي يحضا حاليا باهتمام واسع في الوسط الاقتصادي و الاقتصاديات النفطية على وجه الخصوص، رغبةً منها في توسيع رقعة مشاركة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي و تعزيز الدخل القومي .

ومما سبق فإن اهتمامنا في هذا الفصل سوف ينصب على الدراسة النظرية للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي من خلال إلقاء الضوء في المبحث الأول على المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية، أما المبحث الثاني فسوف نخصصه للمقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي.

المبحث الاول : المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية :

1. النفط مفاهيم و واقع:

الشيء الأكيد ان النفط أضحى من أهم موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حاليا، ولا تقتصر الحاجة لهذه الثروة في استخدامها على دولة دون الأخرى حيث أضحت هذه المادة الحيوية ضرورية كحاجة النبات للماء، الشيء الذي خلق ما يسمى بالاقتصاديات النفطية وهو شكل من الأشكال الاقتصاديات العالمية ظهر مع مطلع القرن العشرين بشكل صريح يعتمد على مصدر النفط و يساهم بصفة كبيرة في ناتجها المحلي ودور هام في السياسة المالية و الأداء الاقتصادي هذا من جهة و من جهة أخرى الخضوع للتبعية المفرطة لهدا المورد الطبيعي والبقاء تحت رحمة موجة التقلبات و الصدمات المتتالية و المتكررة التي تعرفها السوق العالمية.

1.1. نبدة تاريخية للنفط :

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت الثورات أن النبي نوح عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقاءه في اليم[1]. كما عبد الفُرس النار المستمرة الاشتعال، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض. واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط للموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (لاحتوائه على الكبريت وفعاليته في القضاء على البكتيريا).[2]

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها من فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عنها(كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين). كما استخدم الملك "بنوخد نصر" القار في تعبيد الطرق في مدينة بابل وفي طلاء شرفات الحدائق المعلقة. وقام أبو بكر الرازي سنة 950م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط.[3]

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية. واكتشف مكمن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م.

ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة تتسفيل Titusville بولاية بنسلفانيا Pennsylvanie بالولايات المتحدة

---

[1] أحمد البار، "**التطورات في سوق النفط** "، الطبعة الأ ولى، دار الفنون للطباعة و النشر، جدة، 1986م، ص7، نقلا عن فتحي أحمد الخولي، " **اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992، ص ص 63-64.

2 حمدي البني، " **البترول المصري (تجارب الماضي و افاق المستقبل)**"، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999، ص33.

3 فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص65.

الأمريكية عندما قام "**إدوين دريك**" في 1859 بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر **دريك** على الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20- 35 برميل في اليوم.[1] ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.

وبعد نجاح "**إدوين دريك**" في استخراج النفط تهافتت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت. وبعد انتشار أخبار استخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي 1901 منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي "وليم لارس" عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908 م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم.

ومع سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، ايطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، اندونيسيا. وفي سنة 1911م بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا سنة 1914م. وفي 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك. وفي 1932 تم اكتشاف النفط في البحرين، وفي 1936 و 1938 اكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي. وفي سنة 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائر.

2.1. تعريف النفط:

لابد أولاً من الاشارة بأن استخدام كلمة أو مصطلح البترول غير موحد على المستوى الدولي او العلمي فيطلق مصطلح بترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي على المواد الغازية، ومصطلح البيتومين أو الإسفلت على المواد الصلبة [2] .

فالنفط كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتاء"، و هي تعني قابل لسيران، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين "بتراء " (Petra) التي تعني الصخرة، و "أوليوم" (Oleum) التي تعني الزيت Petroleum، و لهذا يدعى بزيت الصخور أو الزيت الصخري[3]. مايفسر وجود عدة تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله: **التعريف الأول**: النفط مزيجٌ من عددٍ كبيرٍ من الهيدروكربونات المختلفة، أكثرها شيوعاً هي الألكانات الخطّية (البرافينات) والألكانات الحلقية (النفثينات) ، وكذلك الهيدروكربونات العطرية (الأرينات)، بالإضافة إلى وجود نسبة من المركبات الأسفلتية معقّدة التركيب. لكلّ مزيج نفطي تركيبته الخاصّة والمميّزة من الجزيئات المكوّنة، والتي تحدّد بالنهاية خواصّه الفيزيائية العامّة مثل اللون واللزوجة. تختلف نسبة أنماط

[1] فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ص 8، متوفر على الموقع :
https://www.arab-oil-naturalgas.com/arabic-petroleum-books تاريخ الاطلاع 2020/07/29.

[3] محمد ختاوي، "**النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**"، ط1، دار النقاش، بيروت، لبنان 2010، ص 7.

الهيدروكربونات فيما بينها وتتراوح نسبتها وفق ما يلي[1]:

الجدول رقم (1-1):النفط، التركيب وزناً

هيدروكربون	المتوسّط	المجال
الألكانات الخطية	%30	%إلى 60 15
الألكانات الحلقية	%49	%إلى 60 30
الهيدروكربونات العطرية	%15	% إلى 30 3
أسفلتين	%6	النسبة المتبقّية

Source:2020/07/27 تاريخ الاطلاع https://ar.wikipedia.org/wiki :كيمياء النفط متوفر على موقع

التعريف الثاني: يصنف النفط على أنه مادة سائلة هيدروكربونات ويطلق عليها النفط الخام، هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني و الأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية* لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله و العكس[2].

التعريف الثالث: يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[3]

التعريف الرابع: فينظر إليه على أنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونيق ذات تركيبات حزئية متنوعة و حواصى طبيعية و كيمياوية مختلفة. كما أنه يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم.[4]

2. **أهمية النفط في الاقتصاد**: تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وهي تختلف من قطاع لآخر، لذا نجد أن الاقتصادي (فرانكل Fränkel) يلخص فضائل النفط من خلال هذه الجملة المثيرة للإعجاب: " النفط هو السائل oil is liquid" / " النفط السائل le pétrole est liquide " فبفضله يقول أنه تم العثور على الهيكل الصناعي العالمي، وحولت محركات وتيرة الحياة و بدأت في انسجام أقوى من أي وقت مضى وبشكل أسرع.

---

[1]Norman, J. Hyne, Nontechnical guide to petroleum geology, exploration, drilling, and production (2 nd). Tulsa, OK: Penn Well Corp, 2001, p: 1-4, Available Online : https://ar.wikipedia.org/wiki/% cite_note.
تاريخ الاطلاع :2020/07/27

* الكثافة النوعية لمادة معنية هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة الى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء (وبالنسبة للنفط تمثل درجة 60 فهر نهيت الحرارة القياسية).

[2] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 8.

[3] مصطفى ديون، "**ما هو البترول**"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981، ص 12.

[4] مجلة النفط و التنمية، العدد8، السنة الخامسة، 1980، ص77، نقلا عن سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1999، ص 40 .

الجدول رقم (1–2):الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 –2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الطلب العالمي على النفط (1000 بر/يوميا)	87,187.2	88,103	89,428.3	91,073.8	91,990.5	93,677.7	95,115.1

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, P: 46, 2017 P: 48.

لهذا يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، و بهذا فإن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

ولا تقل أهمية النفط في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي، بل يمكن القول أن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها، وذلك بعد اكتشافه كمصدر للطاقة المتحركة بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، فبدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل حاليا طوره الحديث الذي يطلق عليه "البترو– زراعة".

أما فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط.

الشكل رقم (1–1): سلعة النفط مقارنة بسلعة الذهب

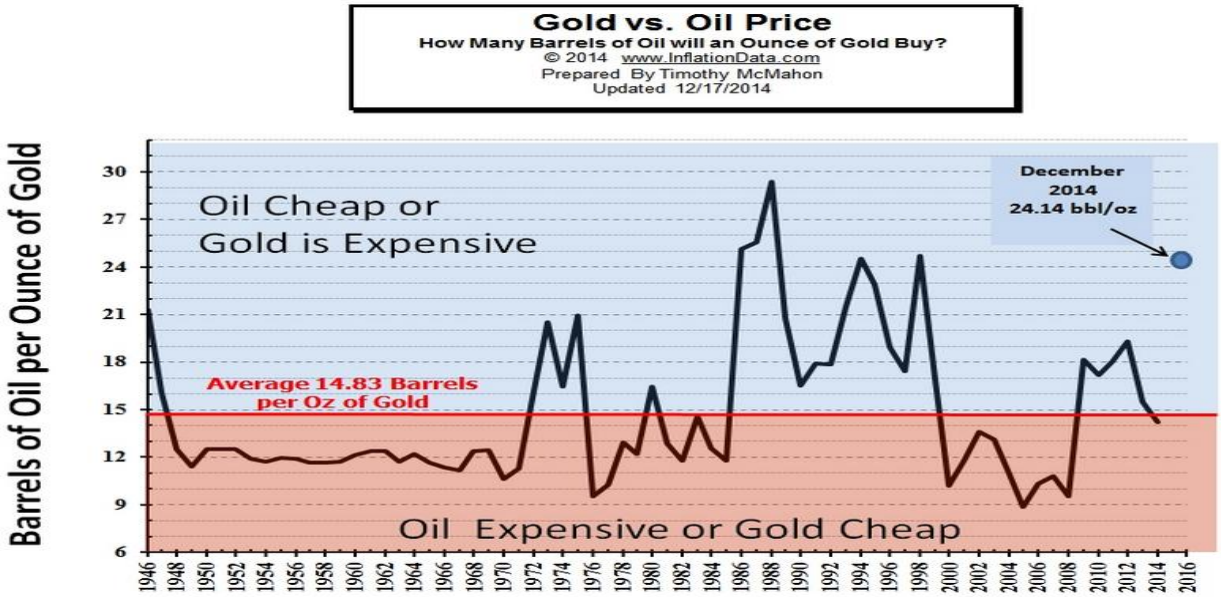

Source: https://inflationdata.com/articles/wp-content/uploads/2014/12/Barrels-per-Ounce.jpg.

وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك، التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد عل النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة[1].

فإن الأهمية الاقتصادية للنفط تعتبر امتدادا لأهمية الطاقةككل في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن ذكر آراء بعض الباحثين الاقتصاديين[2] : فمثلا الباحث (موهاين منسف Mohan Munsighe) يرى أن الطاقة و بالتحديد النفط لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة*، أما كل من الباحث (ريتشارد أيدن Richard Eden) و(ميشال بوسنر Michel Posner) فحسب رأيهم أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ارتبط بالنفط، وذلك عن طريق التحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في الصناعة* بوجه عام، كما يرى (جاكوب Jakob) أن الطاقة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية وتجارتها الخارجية.

3. التوزيع الجغرافي للنفط في العالم: يمثل التوزيع الطبيعي للموارد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد من التوترات، خاصة تلك المتعلقة بالاحتياطيات النفطية وإنتاجها واستهلاكها من منطقة إلى أخرى (انظر الملحق رقم (1-1))، وهذا ما سوف يتم توضيحه فيمايلي:

1.3. احتياطات النفط في العالم: الاحتياطي النفطي هو ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاستخلاص أو المتوقع قابليتها للاستخلاص تجاريا من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تتدرج من احتياطات مثبتة أو مؤكدة (Proved reserves) باحتمالية 90% إلى احتياطات محتملة (Probable reserves) باحتمالية (50%) ، إلى احتياطات ممكنة (Reserves possible) باحتمالية (10%)[3].

وتصنف الاحتياطات النفطية في غالب الأحيان إلى ثلاثة أنواع أو أصناف و هي:

1.1.3. الاحتياطات المؤكدة (Proved reserves): وفقا لجمعية مهندسي البترول "**SPE** ": هي كمية التقط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة، ودائما حسب جمعية مهندسي البترول، فإن مستوى الثقة وصل حتى 90% من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها[4].

---

[1] حافظ برجاس، **"الصراع الدولي على النفط العربي"**، الطبعة الاولى، دار النشر بيسان، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 74، 79.

[2] بوفليح نبيل، **"دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 65، 66.

* مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج ،كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والنقل.

* خاصة صناعة السيارات والمحركات وطرق النقل التي كان لظهور النفط السبب في تطورها الكبير الذي وصلت إليه اليوم.

[3] الطاهر الزيتوني،" **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم و الدول الأعضاء من النفط**"، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، صيف 2012، ص 16.

[4] kathrine stephane, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l intention des journalistes open society institute- new york ,usa, 2005, p :55.

2.1.3. الاحتياطي الممكن (Reserves possible): هي مجموعة الكميات النفطية التي لم يتم استكشافها بعد، والتي يُتصور وجودها في مناطق لم يتم مسحها جيولوجياً ولا البحث فيها عن البترول، والتي من الممكن الحصول عليها وتطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله[1].

3.1.3. الاحتياطي المحتمل (Probable reserves): هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من الأماكن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، ويُعتقد احتمال وجودها ضمن طبقات الأرض[2].

وتتوزع احتياطات النفط في العالم، بحسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة و بمعدلات مختلفة عبر العالم، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (1–3):احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2009–2016):

الوحدة : مليون برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أمريكا الشمالية	25,582	28,167	28,167	28,167	37,893	40,503	36,218	36,218
أمريكا اللاتينية	247,917	334,009	337,062	338,114	338,289	341,296	342,549	339,645
أوروبا الشرقية	116,556	117,310	117,314	119,881	119,877	119,863	119,860	119,856
أوروبا الغربية	13,318	12,966	11,722	11,559	12,267	10,761	10,064	11,353
الشرق الأوسط	752,079	794,265	796,855	798,832	803,182	802,512	802,848	807,730
إفريقيا	125,348	127,323	128,174	130,071	128,149	127,254	127,969	128,359
آسيا والمحيط الهادي	44,180	43,943	46,262	51,587	50,208	48,197	48,385	49,003
مجموع العالم	1, 324,98	1, 457,98	1, 465,55	1, 478,21	1, 489,86	1,490,38	1, 487,89	1,492,16

Source:Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016, P: 22, 2017, P: 26 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1–3) أن الاحتياطي العالمي للنفط قد بلغ 1,492,164 مليون برميل لسنة 2016 بعدما كان سنة 2009 يقدر بـ 1, 324,98 مليون برميل، ولقد توزع هذا الاحتياطي على مناطق العالم، إذ بلغت حصة مجموعة الشرق الأوسط 807,730 مليون برميل لسنة 2016، بعدما كان سنة 2009 يقدر بـ 752,079 مليون برميل، وهي تحتل المركز الأول من بين احتياطي المناطق الأخرى في العالم، تأتي بعد مجموعة دول الشرق الأوسط من حيث الاحتياطي أمريكا اللاتينية، إذ بلغ احتياطاتها 339,645 مليون برميل سنة 2016.

[1] محمد فوزي أبوسعد وآخرون،" **الموارد واقتصادياتها**"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص145 .

[2] حسان لخضر،" **أسواق النفط العالمية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد57، الكويت، نوفمبر2010، ص50 .

أما في المرتبة الثالثة تأتي إفريقيا باحتياطي مقداره 128,359 مليون برميل لسنة 2016. وتأتي أوربا الشرقية في المرتبة الرابعة إذ بلغ احتياطها من النفط الخام لسنة 2016 ما يعادل 119,856 مليون برميل.

أما المناطق الصناعية في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية فقد احتلت المراتب الأخيرة من الاحتياطي العالمي للنفط، إذ احتلت آسيا والمحيط الهادي المرتبة الخامسة من بين مناطق العالم باحتياطي قدره 49,003 مليون برميل لسنة 2016، بعد ذلك تأتي أمريكا الشمالية وأوربا الغربية في المرتبتين السادسة والسابعة، إذ بلغ احتياطي أمريكا الشمالية 36,218 مليون برميل سنة 2016 ، أما أوروبا الغربية فقد بلغ احتياطها 11,353 مليون برميل سنة 2016.

ومن هنا نستنتج أن احتياطي النفط في العالم يتركز بشكل كبير في 03 مناطق من العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا ،حيث تجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النقطي في العالم يزداد عاما بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة حيث بلغت الاحتياطات النفطية المؤكدة نهاية 2016 حوالي 1492 .16 مليون برميل، بعد أن بلغ 1324.98 ألف مليون برميل في أواخر عام 2009.[1] كما نلاحظ أيضا أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطات العالمية من النفط باعتبارها متواجدة أساسا في هذه المناطق، وهذا ما يبينه (انظر الملحق رقم (1-2)) و الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2016 .

الوحدة :مليون برميل يوميا.

الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الدولة	فنزويلا	السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	روسيا	ليبيا	نيجيريا
الاحتياطي	302,2	266,2	157,2	148,7	101,5	97,8	80,0	48,3	37,4

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2017, P: 26 .

في حين أن الدول المتقدمة تملك نسبة ضئيلة من الاحتياطات النفطية العالمية.

الشكل رقم (1-2): توزيع الاحتياطات من النفط العالمي بالنسبة المئوية (%) :

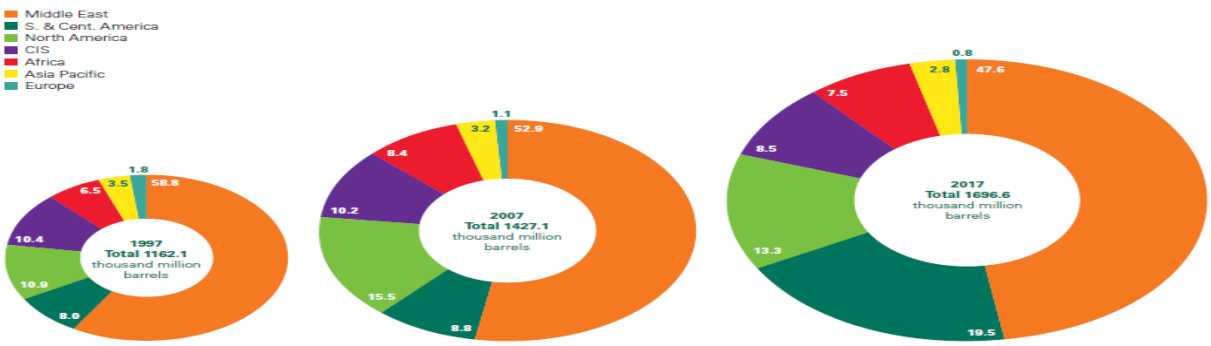

Source : BP statistical Review of world Energy ، 2018, op cit, p: 13 .

[1] OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, P: 22, 2016, p:22, 2017, p:26.

ومما لا شك فيه هو أنه مهما كان الاحتياطي العالمي قابلا للزيادة بصفة مستمرة نظرا لكثرة الطلب والاتساع في استهلاكه، فإن توزيعه الجغرافي غير متساوي بالنسبة لدول الكرة الأرضية، ويمكن تصنيف هذه الدول كالتالي :

- هناك 137 دولة فقيرة بالنفط لا يشكل احتياطها شيء يذكر.

- بينما هناك اثنان و ثلاثون دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي ألف مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة ، كما تضاعف إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة بالدول الأعضاء في منظمة أوبك من حوالي 1,333 مليار برميل خلال عام 1980 إلى حوالي 684.5 مليار بزميل خلال عام 2010[1].

2.3. إنتاج النفط في العالم: يختلف إنتاج النفط في العالم من منطقة إلى أخرى، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-5): إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أمريكا الشمالية	6,570.2	6,705.8	6,912.7	7,795.3	8,849.3	10,163.6	10,678.6	10,060.5
أمريكا اللاتينية	9,495.0	9,654.4	9,813.4	9,701.3	9,698.3	9,740.7	9,714.5	9,222.5
أوروبا الشرقية	12,396.3	12,651.7	12,649.8	12,507.4	12,659.6	12,649.4	12,654.6	12,765.5
أوروبا الغربية	3,828.8	3,529.0	3,191.6	2,888.2	2,724.2	2,750.3	2,892.9	2,919.9
الشرق الأوسط	20,868.5	21,030.6	23,004.8	24,106.5	23,845.3	23,510.9	24,494.3	26,608.4
إفريقيا	8,461.0	8,668.6	7,430.5	8,216.5	7,638.9	7,159.5	7,094.8	6,660.1
آسيا والمحيط الهادي	7,345.8	7,648.2	7,458.1	7,484.3	7,446.2	7,460.9	7,593.6	7,240.1
مجموع العالم	68,965.6	69,888.2	70,460.9	72,699.4	72,861.8	73,435.7	75,123.3	75,479.7

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, p:30, 2017, p: 32.

يتبين من الجدول أعلاه أن الإنتاج العالمي للنفط يتركز بصورة كبيرة في مناطق تواجد الاحتياطات النفطية، بحيث تحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى بمعدل إنتاج 26,608.4 ألف برميل يوميا سنة 2016، تليها أوروبا الشرقية بإنتاج يقدر بـ 12,765.5 ألف برميل يوميا لسنة 2016، لتأتي بعدها في المركز الثالث والرابع كل من أمريكا اللاتينية و إفريقيا بإنتاج قيمته على التوالي 9,222.5- 6,660.1 ألف برميل يوميا أي خلال سنة 2016، هذا ما يؤكد سيطرة الدول النامية على الإنتاج العالمي للنفط، بحيث تمثل المناطق الثلاثة المشكلة لأغلبية الدول النامية في العالم وهي: الشرق الأوسط ،أمريكا اللاتينية وإفريقيا من الإنتاج العالمي للنفط الخام نسبة تفوق 56% من الإنتاج العالمي للنفط.

[1] الذهب الأسود، "**إضاءات : نشرة معهد الدراسات المصرفية**"، الكويت، السلسلة 5، العدد 6، يناير 2013، ص 3، متوفر على الموقع: http://www.kibs.edu.kw تاريخ الاطلاع 2017/06/23 .

الشكل رقم (1-3) : تطور إنتاج النفط الخام العالمي (%):

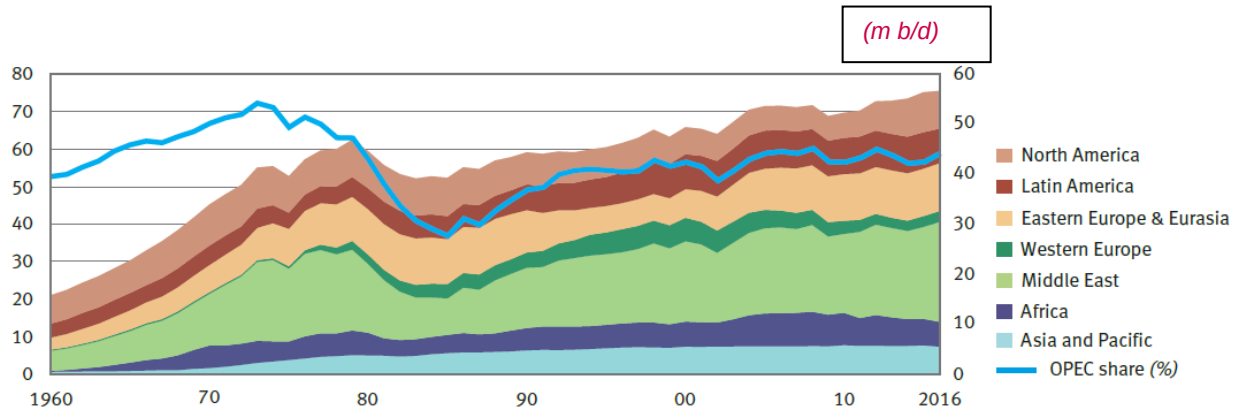

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017, p: 28 .

3.3.طلب(استهلاك) النفط في العالم: أما فيما يخص الاستهلاك العالمي من النفط الخام فيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-6): طلب(استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم.

السنوات / المناطق	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أمريكا الشمالية	21,220.5	21,736.6	21,540.0	20,963.1	21,446.3	21,562.5	21,985.0	22,160.6
أمريكا اللاتينية	8,044.4	8,248.1	8,554.2	9,094.3	9,294.9	9,305.1	9,170.5	9,046.0
أوروبا الشرقية	5,293.9	5,472.8	5,612.6	5,703.2	5,766.1	5,903.3	5,928.5	6,023.4
أوروبا الغربية	14,064.3	13,999.9	13,641.8	13,153.6	13,021.8	12,901.6	13,111.7	13,385.9
الشرق الأوسط	7,096.1	7,368.6	7,599.3	7,672.2	7,709.9	7,974.6	8,199.6	8,195.8
إفريقيا	3,228.8	3,348.8	3,375.1	3,627.5	3,819.1	3,904.2	3,992.0	4,095.3
آسيا والمحيط الهادي	25,832.4	27,012.4	27,780.8	29,214.5	30,015.2	30,439.1	31,290.4	32,208.2
مجموع العالم	84,780.4	87,187.2	88,103.8	89,428.3	91,078.8	91,990.5	93,677.7	95,115.1

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P:46, 2014, p: 46, 2017, p: 48.

يتبين إذن من الجدول(1-6) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تستحوذ على النسبة العظمى من حجم الاستهلاك العالمي لسنة 2016، ويتوقع حسب تقدير هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

U.S.Energy information administration (EIA) [1] أن يظل هذا الاستهلاك محافظاً على نسبته العظمى حتى سنة 2030. والملاحظ أن ما تستهلكه منطقة آسيا والمحيط الهادي من النفط لخام لسنة 2016 حوالي 32,208.2 ألف برميل يومياً، وتأتي بعد ذلك منطقة أمريكا الشمالية من حيث الاستهلاك العالمي لسنة 2016 بـ 22,160.6 ألف برميل يومياً من إجمالي الاستهلاك العالمي.

أما المرتبة الثالثة فتحتلها منطقة بلدان أوروبا الغربية باستهلاك قدره 13,385.9 ألف برميل يومياً، وتأتي في المرتبة الرابعة منطقة أمريكا اللاتينية باستهلاك قدره 9,046.0 ألف برميل يومياً، أما في المرتبة الخامسة فتأتي منطقة الشرق الأوسط من حيث الاستهلاك العالمي من النفط الخام، ففي سنة 2016 بلغ مقدار استهلاكها 8,195.8برميل يومياً. ثم تأتي منطقة أوروبا الشرقية ومنطقة إفريقيا في المراتب السادسة والسابعة على التوالي، إذ بلغ استهلاك المناطق في 2016 حوالي 6,023.4- 4,095.3 ألف برميل يومياً من الاستهلاك العالمي.

الشكل رقم (1–4): حصة أكبر 10 مستهلكين للنفط من إجمالي استهلاك النفط العالمي لعام 2017

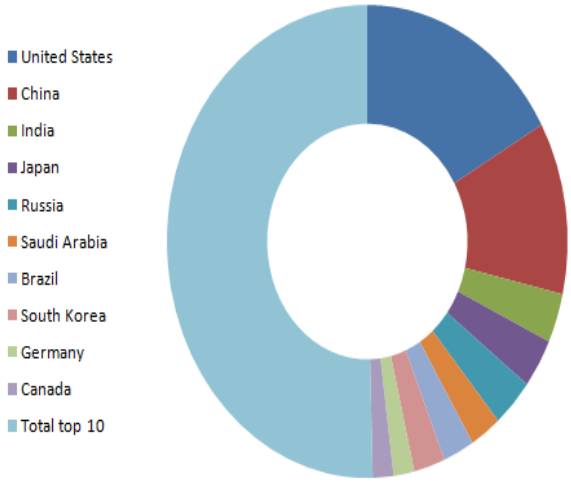

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (1-7)

جدول رقم (1–7):أكبر 10 مستهلكين للنفط وحصتهم من إجمالي استهلاك النفط العالمي في عام 2017

country	Million barrels per day	Share of world total
United States	19.96	20%
China	13.57	14%
India	4.34	4%
Japan	3.92	4%
Russia	3.69	4%
Saudi Arabia	3.33	3%
Brazil	3.03	3%
South Korea	2.63	3%
Germany	2.45	2%
Canada	2.42	2%
Total top 10	59.33	60%
World total	98.76	

Source:
https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6

4. الاقتصاديات النفطية واقع معاش:

1.4.موجز لاقتصاد النفط:

مما لا شك فيه ان موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي قد اسال الكثير من الحبر بحكم انه مجال من مجالات الاقتصاديات الحديثة والمعاصرة. بداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية و بشكل واسع، وظهور قوة وأهمية الثروة النفطية في

[1] متوفر على الموقع : https://www.eia.gov تاريخ الاطلاع 2018/09/15.

مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقة، وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي. بهذا اصبح الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية. وكذا في العديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوروبية، كالمعهد الفرنسي للنفط IFP (Institut Français du Pétrole) بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنفط API (American Petroleum Institut)، وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة النفطية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا سواء على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي. وهذا ما أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك OPEC(Organization of Petroleum Expofling Countries) ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوبك OAPEC (Organization Arabic of Petroleum Exporting Countries)، و الوكالة العالمية للطاقة AIE (Agence Internationale de l' énergie) .

ويعتبر اقتصاد النفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتمثلة في ثلاثة نقاط ألا وهي أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية[1]:

– ففيما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري (تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس)، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله. أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمورد أو الثروة النفطية.

– أما الشرط الثاني فيكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها. وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي (من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية).

– وفيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنهج الاستنباطي* والمنهج الاستقرائي* ، التطبيقي،

[1] محمد احمد الدوري، " **مبادئ اقتصاد النفط** "، مرجع سبق ذكره، ص ص12-13.

* يطلق عليه أيضا "**منهج القياس**"، ينقل العالم الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات و المسلمات العلمية الى الجزيئات، والى استنتاجات فردية معينة. ان الاسلوب الاستنباطي ينشأ من وجود استفسار علمي، ثم يعمل الباحث على جمع البيانات وتحليلها لاثبات صحة الاستفسار او رفضه. ان الاستنباط او القياس يبدأ بالقوانين ليستنبط منها الحقائق.

* يقوم البحث الاستقرائي بعملية ملاحظة الجزيئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين اطار يمكن تعميمها. ولعل من اشهر فقرة الاستقراء حادثة سقوط التفاحة وما استنتجه العالم نيوتن من النتائج والحقائق. ان الاستقراء يبدأ بالجزيئيات (تفسير الملاحظات التجارب ثم تحقيق هده الفروض بعد اختيارها) ليتوصل الى القوانين والمسلمات العلمية.

الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط. ومن ثم يمكن أن نطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

2.4. مفهوم مصطلح الدولة النفطية:

عرف هدا المصطلح تداولا كبيرا في الأوساط الاقتصادية حيث تطلق صفة الدولة النفطية على دولة تعتمد على النفط كمنتجا و مادة أولية مهيمنة على صادراتها، كما تتميز بالمساهمة الكبيرة لقطاع النفط في ناتجها المحلي الإجمالي، وفي أداء واستقرار اقتصادياتها، إضافة إلى المساهمة الكبيرة في الإيرادات الضريبية و موازناتها العامة، كما تلعب أسعار النفط دورا حاسما في استقرار الحسابات الحكومية في هاته الدول وفي السياسة الضريبية، وكذلك في السياسة النقدية[1]. ويظهر في الجدول (1-8) أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم.

الشكل رقم (1-5): حصة أكبر 10 منتجين للنفط من إجمالي انتاج النفط العالمي لعام 2019

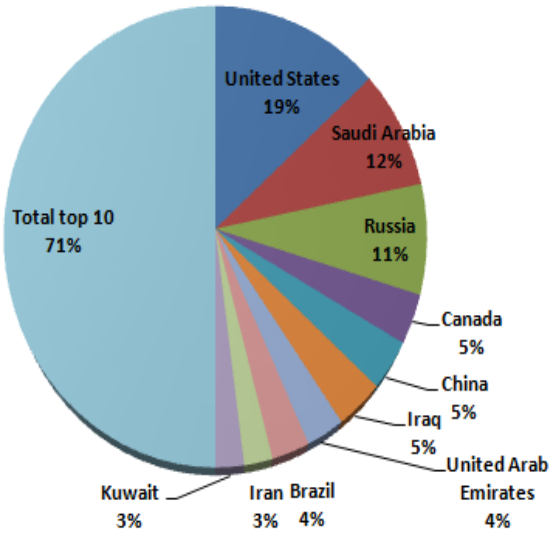

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (1-8)

جدول رقم (1-8): أكبر 10 منتجين للنفط وحصة من إجمالي إنتاج النفط العالمي في عام 2019

country	Million barrels per day	Share of world total
United States	19.51	19%
Saudi Arabia	11.81	12%
Russia	11.49	11%
Canada	5.50	5%
China	4.89	5%
Iraq	4.74	5%
United Arab Emirates	4.01	4%
Brazil	3.67	4%
Iran	3.19	3%
Kuwait	2.94	3%
Total top 10	71.76	71%
World total	100.63	

Source:
https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6

و حسب الجدول (1-8) فإن دول أوبك[2] من أهم الدول النفطية، و أكثرها تبعية لقطاع النفط (انظر الملحق رقم (1-3))، لذلك وبسبب عدم توفر البيانات عن الدول الأخرى سوف تنحصر دراستنا على دول أوبك غالبا و

[1] Roman E. Romero, " Monetary Policy in Oil-Producing Economies " , Princeton niversity, 2008, P:4, Available Online ://www. ceton.edw' worers/169romero, (Last Visited: 04/06/2019).

[2] أوبك :منظمة الدول المصدرة للنفط اختصاراً اوبك هي منظمة حكومية دولية عدد أعضاؤها 15 دولة، تأسست بغداد في 10/09/ 1960 بواسطة أعضاؤها الخمس الأوائل إيران، العراق، الكويت، السعودية، وفنزويلا، ومقرها الرئيسي منذ عام 1964 ڤيينا، النمسا.متوفر على الموقع: https://www.marefa.org تاريخ الاطلاع 2020/08/17.

أحيانا كثيرة العربية منها وذلك حسب البيانات المتوفرة.

وعموما تعرف دول الأوبك هياكل اقتصادية مختلفة نوعا ما، ولذلك جرت العادة على تقسيمها إلى مجموعتين :

– المجموعة أ: وتتميز باحتوائها على احتياطات كبيرة، وإنتاجها معتبر، وبالتالي الحجم الكبير من العوائد النفطية التي تحصل عليها. كما أنها تتميز بعدد سكانها القليل نسبيا، وتتميز اقتصادياتها بضعف قدرتها على استيعاب عوائدها النفطية، مما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالفوائض لديها بصورة ملحوظة والتي يذهب معظمها للاستثمارات خارج نطاق هذه الأقطار[1]. وهي كل من العراق، العربية السعودية، الكويت، إيران ، الإمارات العربية المتحدة.

– المجموعة ب: تعرف بمعدل إنتاجية منخفض مقارنة بالمجموعة الأولى، مدة نضوب قصيرة نسبيا لحقولها، وبالتالي مداخيل منخفضة، عدد السكان كبير. هذه المجموعة تضم كل من : كازاخستان، نيجيريا، أنغولا، الجزائر.

5. الاقتصاديات النفطية و سوق النفط العالمية:

1.5. تعريف سوق النفط العالمية: إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[2]، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى.[3]

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالأتي:

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

2.5. **خصائص سوق النفط:** نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

1.2.5.سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق

[1] نواف الرومي،" **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الدار الجماهيرية، بن غازي ليبيا، 2000، ص ص152، 153.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] ضياء مجدي الموسوي،" **ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.

من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب[1].

2.5 .2.سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوابك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

3.2.5. تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن . حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها أثار عكسية[2].

4.2.5.السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.[3]

3.5. العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية: إن تعقد السوق النفطية واتساع الأطراف الفاعلة فيها حوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية، ولم يعد ميزان العرض والطلب كافيا لتحديد الأسعار أو السيطرة عليها، وإنما توجد هنا عوامل أخرى تؤثر على السوق النفطية تتمثل فيما يلي[4]:

1.3.5. العوامل الاقتصادية: ويدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

أولا– التغيير الجوهري في سوق النفط: وتقصد بذلك ظهور أطراف جديدة في سوق النفط، حيث كان لهذه الأطراف تأثير كبير في السوق النفطية العالمية، وذلك من خلال الطلب الواسع على النفط، مما أدى إلى اختلال التوازن في سوق الطلب والعرض كما هو الحال مع الصين مثلا.

ثانيا – نقص القدرات الإنتاجية: تشير التحاليل الاقتصادية إلى أن منظمة الأوبك صاحبة الحصة الكبرى في تزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير. وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها عن 4.1 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى و هما

---

[1] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

[2] أمينة مخلفي، "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**"، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص 54، 55.

[3] روبرت واينر، "**تغلب أسعار النفط العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**) "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 164.

[4] كوثر عباسى الربيعي، "**التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية**"، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص ص، 26-27.

النرويج وروسيا، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية.

ثالثا– اختلال التوازن بين الطلب والعرض (الإنتاج والاستهلاك): وهذا نتيجة ظهور دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط وفي مقدمتها الصين والهند، وكذا نقص القدرات الإنتاجية للدول المنتجة

2.3.5.العوامل السياسية و الإستراتيجية: وتتمثل هذه العوامل في الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، افغانستان، السعودية، نجيريا، فيزويلا، وحديثا ليبيا ومصر، حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط مباشرة، وكذا الصراع بين منظمة الأوبك ووكالة العلاقة الدولية و الدول المنتجة من خارج الأوبات.

4.5.محددات سوق النفط العالمية: يمكن تحديد المحددات الرئيسية للسوق النفطية العالمية في العناصر التالية:

1.4.5. الطلب العالمي : يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين و بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره.

الشكل رقم (1–6): منحنى تطور الطلب العالمي على النفط(ألف برميل / اليوم) و بالنسبة المئوية (%)

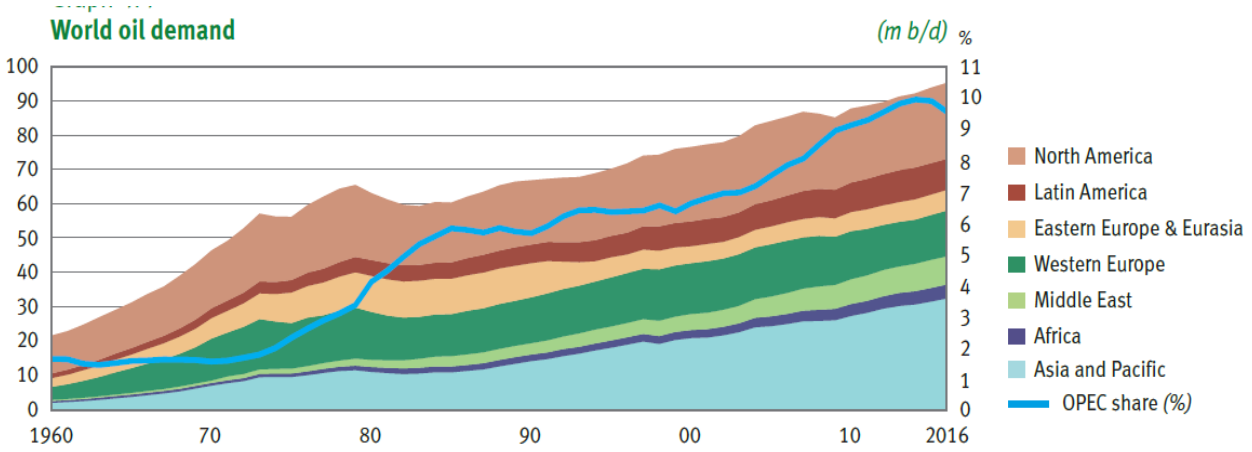

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2017, op. cit 52.

وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل[1]، فقد تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي حيث ظل محافظا على حصة تزيد عن ثلث إجمالي الطاقة المستهلكة عالميا، بينما كانت حصة النفط تشكل 39.7% من إجمالي استهلاك الطاقة لعام 1990 وصلت إلى 36.3 % في عام 2010[2].

2.4.5. العرض العالمي: يعتمد العرض من النفط الخام على عوامل عدة أهمها: حجم الاحتياطي المؤكد و

[1] محمد بوزيان، ع المجيد لخشيمي، "**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 2، 2012، ص 186.

[2] " **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاديات العربية** "، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، 2011 ، ص 188، متوفر على الموقع : https://www.amf.org.ae/ar/content تاريخ الاطلاع:2020/08/04 .

سعر النفط و علاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة ، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط و بدائله، و يعتمد أيضا على ظروف الإنتاج و التطور التقني و الاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج[1]، و المنحنى البياني التالي بوضع احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة.

الشكل رقم (1–7): منحنى احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة(ألف برميل/ اليوم) و بالنسبة المئوية (%)

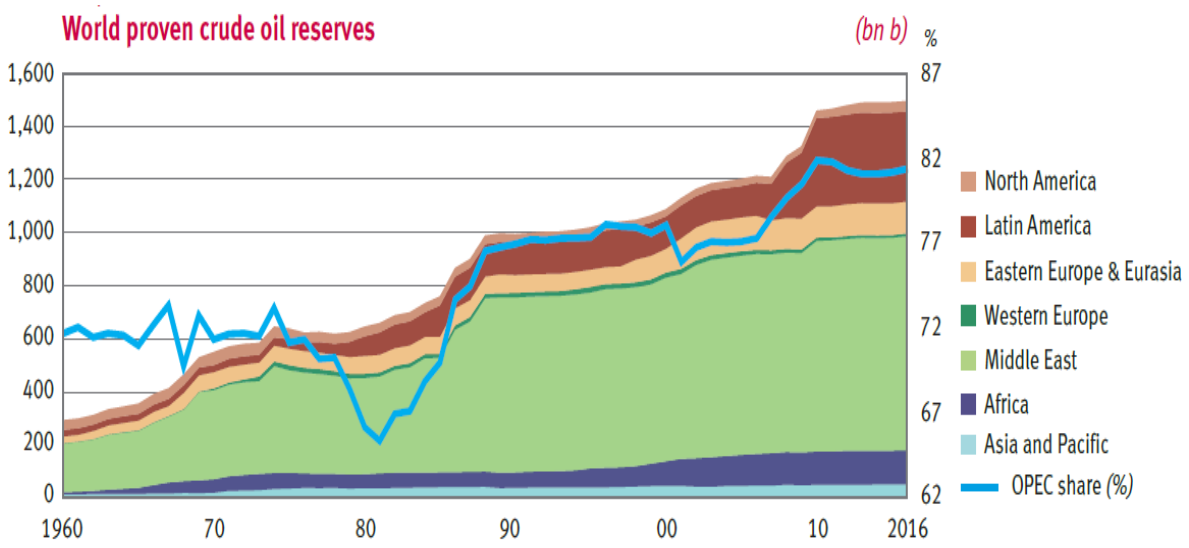

Source: Opec Annual statistical Bulletin 2017 , op. cit28.

كما أدت أسعار النفط و التطورات التقنية و سياسات الطاقة المختلفة و السياسات المالية و الضريبية في معظم دول العالم إلى الزيادة في إنتاج النفط من المناطق الصعبة مما ساهم في التوسع الاحتياطي العالمي من النفط و الغاز.

3.4.5 . المخزون النفطي :قبل التطرق لانواع المخزون يجب التعرف على مفهوم المخزون النفطي و هو حجم النفط الموجود بصورة فعلية، و المستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صور التخزين، حيث تلجأ الدول و شركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام، و في صورة منتجاته المكررة [2].

بدأ الاهتمام به عقب الأزمات المتكررة وكذا استخدام النفط كسلاح، ظهر مفهوم سلاح النفط لأول مرة في 1935–1936 عندما فكرت الجمعية العامة الهيئة الأمم المتحدة في فرض عقوبات ضد موسوليني بايطاليا، لكن الجمعية العامة لم تستخدم الحظر النفطي ضد ايطاليا لأنها كانت غير قادرة على وقف الإمدادات إلى ثالث دولة مستوردة للنفط في تلك الفترة .كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات النفطية لأول مرة ضد اليابان عام 1941 بسبب الاحتلال الياباني للصين، حيث كان الحظر النفطي فعالا نظرا لحساسية طرق

[1] "**تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاديات العربية** "، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الإمدادات النفطية اليابانية و لأن 80 % من النفط الياباني مصدره الولايات المتحدة الأمريكية[1].

اولا: أنواع المخزون النفطي، صوره وأهدافه:

- **أنواع المخزون النفطي:** وينقسم المخزون النفطي إلى ثلاثة أنواع وهم :[2]

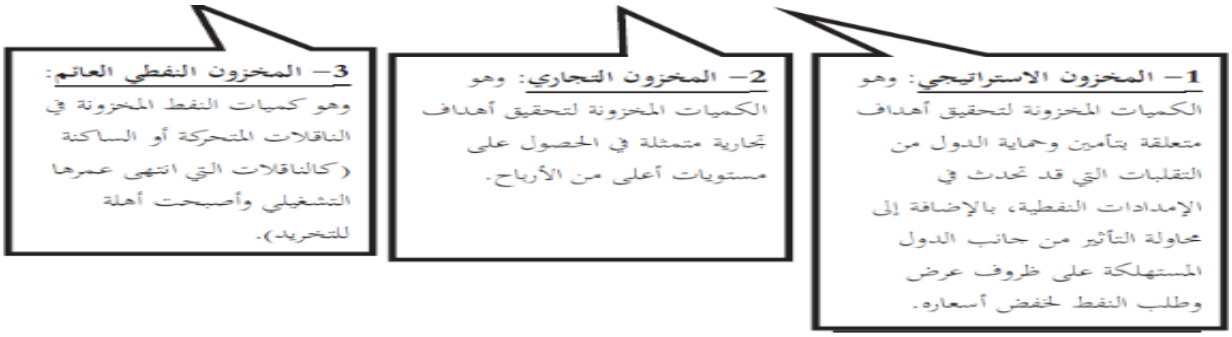

وبالرغم من الصغر النسبي لحجم المخزون النفطي العائم مقارنا بالمخزونات البرية، إلا أن له أهمية كبرى كمؤشر للتحركات العامة في حجم المخزون ليستدل به عند وضع السياسات النفطية لاسيما وأن الدول المستهلكة والشركات تفضل إحاطة حجم مخزونها بالسرية. ويعتبر المخزون النفطي العائم من أهم استراتيجيات الشركات النفطية والدول الاستهلاكية والمنتجة لتحقيق أهداف متباينة[3].

فبالإضافة إلى أنه يحقق الأهداف للمخزونات الإستراتيجية أو التجارية، فإنه يؤدي إلى زيادة معدلات تشغيل ناقلات النفط وانتعاش سوق الناقلات النفطية الخاصة العملاقة منها، في الأوقات التي تتسم بفائض عرض الناقلات ووجود طاقة معطلة. وأن كثير من هذه الناقلات مملوكة لشركات النفط أو الدول المستهلكة. من جهة أخرى، فإن للمخزون النفطي العائم مزايا فنية واقتصادية بالنسبة لبعض الدول، فنجد مثلا اليابان باعتبارها دولة مستوردة بشكل كبير للنفط وعضوا في وكالة الطاقة الدولية، تفضل أن تكون معظم مخزوناتها في صورة مخزون عائم لصعوبة الاحتفاظ بالمخزونات النفطية داخل أراضيها لعدم توافر الظروف المناسبة والآمنة من حوادث تسرب النفط نتيجة الزلازل، كما أن التخزين على الناقلات يحقق مزايا نقل ويضمن سلامة توزيع للمخزون عند الحاجة إليه في كافة أنحاء اليابان، لا سيما وأنها عبارة عن أرخبيل من الجزر. بالإضافة إلى أن هذا النوع من التخزين يحقق لها وفرة في تكلفة تخزين البرميل .

- **صور المخزون النفطي:** ومن أهم صور المخزون النفطي نجد:

– تخزين النفط في باطن الأرض عن طريق إعادة حقنه أو استخدام الآبار الجافة .

– تخزين النفط في مستودعات وصهاريج ضخمة.

– تخزين النفط في مستودعات معامل التكرير .

---

[1] Roger Stern , Oil as a weapon ,The Montreal review , may 2010 , in site https://www.themontrealreview.com/2009/Oil-as-a-weapon.php. تاريخ الاطلاع:2017/10/01

[2] فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص180 .

[3] نفس المرجع السابق، ص 155.

– تخزين النفط داخل خطوط أنابيب نقل النفط.
– تخزين النفط في ناقلات النفط سواء كانت متحركة أو ساكنة مثل الناقلات التي انتهى عمرها وأصبحت مؤهلة للتخزين (المخزون العائم)* .

- **الأهداف المحققة من جراء المخزون النفطي العائم** : يحقق المخزون النفطي جملة من الأهداف فيما يلي[1]:

– يعمل على زيادة معدلات التشغيل للناقلات النفط، وانتعاش سوق الناقلات النفطية .
– يستعمل المخزون النفطي في تحقيق استراتيجيات الشركات النفطية والدول المستهلكة.
– أفضلية المخزون النفطي العائم لمدى أمنه من الكثير من الحوادث كالزلازل.
– سهولة النقل التي يمتاز بها ومدى السلامة التي يتضمنها .
– يقلل من أعباء التخزين لأن الناقلات المستعملة هي الناقلات الآهلة للتخزين.
– يستعمل في تغطية المتطلبات الاستثنائية كالحروب.

- **أهمية المخزون النفطي**: بدأ الاهتمام بالمخزون النفطي عقب أزمة السويس سنة 1956، والتي أثرت على حجم النفط المتدفق إلى الدول الصناعية. وازدادت أهميته بشكل كبير في السبعينات عندما تزايد دور الدول المنتجة في الصناعة النفطية خاصة بعد انتشار التأميم والمشاركة واستخدام النفط كسلاح سياسي، وبالتالي زادت ممارسة الدول المنتجة لسيادتها على مصادرها الطبيعية، مما دعا الدول المستهلكة إلى الاهتمام بتخزين كميات من النفط نتيجة لتوقف الإمدادات النفطية من مناطق الإنتاج أو بعضها، أو الحالات التي يزيد فيها الطلب بصورة كبيرة تدفع بالأسعار الفورية إلى أعلى. وكذلك أدى اتجاه الأسعار للارتفاع المستمر خلال السبعينات إلى قيام الشركات النفطية والشركات التجارية الأخرى بتخزين النفط لأغراض المضاربة وتحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح. وفي الثمانينات أدركت الدول المستهلكة إمكانية استخدام المخزون النفطى كعوامل مؤثر للضغط على الأسعار نحو الانخفاض، مما أدى إلى تزايد أهمية الدراسات المتعلقة بحساب وتقدير حجم هذا المخزون بصورة مستمرة إلى يومنا الحالي[2].

5 .4.4. أسعار النفط*:

النفط الخام هو أكثر السلع في العالم، إذ تسجل الأسعار بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط، حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجته، ويتصدر النفط الخفيف الحلو قائمة الوقود الأغلى ثمنا في أسواق النفط العالمية[3]. و ينعكس التفاعل بين آليات السوق (عرض وطلب ومخزون) بشكل مباشر على مستويات الأسعار

* وهو كميات النفط المخزونة في المناقلات المتحركة أو الساكنة (كالناقلات التي انتهى عمرها التشغيلي).
[1] فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص155.
[2] نفس المرجع السابق، ص155.
* تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بدولار ، وبرميل النفط هو وحدة قياس أنجلو –ساكسونية تصل سعته حاليا 159 ل.
[3] الذهب الأسود، "**إضاءات : نشرة معهد الدراسات المصرفية** "، مرجع سبق ذكره، ص 3.

التي تشهد تقلبات مختلفة بناء على ما هو سائد من عوامل في السوق (انظر الملحق رقم (1-4)).

- **خامات النفط القياسية**

يصنف خام النفط إلى عدة أنواع وفقا لمكان المنشأ (وسط غرب تكساس برنت، دبي)، ووزنه النوعي أو كثافته (خفيف ، متوسط ، ثقيل)، وأمينه كلما زادت كثافته وحموضته، ويرتفع سعره مع انخفاض كثافته وحموضته، ويمثل أنتاج النفط الخفيف الحلو نحو 40 % من الإنتاج العالمي، بينما تمثل النفوط الثقيلة والمتوسطة (60%) الباقية[1] .

إن ارتفاع أسعار النفط يؤثر دون شك في الاقتصاد العالمي وهناك عدة قنوات ينتقل من خلالها ارتفاع أسعار النفط إلى الاقتصاد العالمي :

أ- يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحول هام في الثروة العالمية (Wealth) من الدول المستهلكة للطاقة إلى الدول المنتجة للطاقة، وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المنتجة للطاقة هو اقل من مثيله في الدول المستهلكة، فإن هذا عادة ما يؤدي إلى انخفاض في الناتج العالمي [2].

ب- إن ارتفاع أسعار النفط كان وما زال أداة هامة لتكوير الثروة والأصول المالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وما تزال أهم أداتين للتصوير الأصول المالية العالمية هما أسعار النفط والشركات متعددة الجنسيات وذلك لصالح الدول المتقدمة.

5.4.5. عامل المضاربة : تزايد تأثيرها على الأسعار من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس النفطية في السوق ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة.

6. الاقتصاديات النفطية و محددات سعر النفط :

ترتبط الاقتصاديات النفطية بشكل كبير بالتطورات التي تعرفها أسعار النفط على الصعيد العالمي و ينظر إليها على أنها المحرك الرئيسي لظاهرتي التضخم المرتفع و الركود الاقتصادي، غير أن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، من المعروف ان سعر أي سلعة يتحدد بتقاطع قوى العرض مع الطلب على السلعة الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع المعروضة وهذا يسمى سعر التوازن. وما إن اختلفت الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالسلعة تتفاعل تلك القوى مولدة سعرا توازنيا جديد. لكن هذا لم ينطبق على النفط لان النفط تتحكم فيه شركات نفطية احتكارية كبرى قد حددت أكثر من سعر ومنها [3]:

---

[1] الذهب الأسود، "**إضاءات : نشرة معهد الدراسات المصرفية** "، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

[2] جاسم السعدون وآخرون،" **الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية– حالة اقطار مجلس الدول الخليج العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 287 .

[3] محمد أزهر السماك، "**اقتصاديات النفط**"، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الطبعة الأولى، 1980، ص 147.

- **السعر المعلن**:هو سعر يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح دولها، وظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880. والملاحظ وفق هذا السعر لم يكن للدول المنتجة النفط أي دور حتى عام 1970 ولم يتحقق وفقا لتفاعلات العرض والطلب في السوق النفطي وإنما يتحدد من قبل الكارتل النفطي العالمي.
- **سعر السوق أو السعر المتحقق** : وهو السعر الفعلي الذي يباع فيه النفط الخام في السوق الحر.
- . **سعر التحويل** : وهو سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة، أو عند انتقال النفط من خط إنتاجي إلى آخر و كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة.
- **سعر الكلفة**: هي الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل نفط من النفط الخام. ويساوي هذا السعر كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الحكومة والضريبة والريع وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للدولة المنتجة.

1.6. محددات سعر النفط:

وقد أظهرت مجموعة من التفسيرات النظرية إلزامية شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل وفيما يلي بعض العناصر المحددة لأسعار النفط:

1.1.6.مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة[1]:

يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية و النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و توسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على النفط و بالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي و بالتالي انخفاض سعر النفط.

2.1.6. المضاربة في الأسواق المالية :

لاشك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية و إنما إضافة عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية، و ما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل[2]، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية في حين تؤدي

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين،" **العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك و سببية Granjer**"، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، ص 5، متوفر على الموقع: www.freit.org تاريخ الاطلاع: 2020/01/30.

التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض السعر[1] .

3.1.6. انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي:[2]

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية، ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط و الدولار معقدة و لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس، فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه، وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة، انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، سيرفع سعر النفط بالدولار.

4.1.6. نوعية الخام:[3]

يوجد نوعين رئيسين من زيت النفط يعرفان تجاريا بالزيت الخفيف light oil و الزيت الثقيل heavy oil و يعتمد هذا التصنيف على كثافة النفط و ترجع خاصية كثافة النفط إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط، وفي الحقيقة أن النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق و أعلى سعرا و ذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية و بالذات السولار و البنزين و هما المشتقان البتروليان الأكثر طلبا في العالم و يوجد تصنيف أخر للنفط يعتمد على نسبة الكبريت فإذا كانت نسبة منخفضة يعرف باسم النفط الحلو Sweet oil أما إذا زادت نسبة الكبريت فيصنف النفط على انه حامض Sour oil و بالطبع فإن الأول هو الأكثر طلبا في السوق.

5.1.6.حجم الاستكشافات :

تكمن أهمية الاستكشافات البترولية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول من خلال أن تزايدها يدل على توافرها و بالتالي فإن الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب .

6.1.6. التوترات السياسية:[4]

ودلك نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة في بعض الدول المنتجة للنفط، كالأزمة النووية الإيرانية و تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضربها فإن تعرضت للهجوم فإن أسعار البترول سترتفع أكبر لأن إيران تمتلك ثاني أكبر الاحتياطات العالمية، أضف إلى ذلك معظم إنتاج الكويت والإمارات و قطر والبحرين

---

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] سعد الله داوود،" **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008–2010**"، مجلة الباحث، عدد 9، 2011، ص 216.

[3] محمد مصطفى الخياط، "**أسعار النفط ..... الصعود و المؤشرات**"، مجلة الكهرباء و الغاز، عدد 92، أفريل 2008، ص 4.

[4] مصطفى بودامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ايام 7 و 8 افريل 2008، الجزائر، ص 09.

يمر عبر مضيق هرمز و سوف تلجا إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذا تعرضت للهجوم، يضاف إلى ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجيريا و التي تقع في المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية المصدرة للنفط.

7.1.6. التغيرات المناخية :

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير و الزلازل والبراكين إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج النفط و تكريره[1]، كما أنه يلاحظ أن الطلب العالمي للنفط ومشتقاته يزداد عندما تنخفض درجات الحرارة (الشتاء) حيث يزداد استخدام جميع مصادر الطاقة و النفط من أبرزها و بالتالي فزيادة الطلب العالمي للنفط تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و العكس في حالة ارتفاع درجات الحرارة.

7. ظاهرة الفوائض البترولية في الاقتصاديات النفطية :

1.7. مفهوم العائدات البترولية:

بشكل عام يمكن تعريف العوائد البترولية بأنها « تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد »[2].

2.7. العوامل المؤثرة في تطور العائدات:

توجد عدة عوامل تؤثر على حجم العائدات النفطية أهمها ما يلي :

- **أسعار النفط الاسمية:** تؤدي أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابًا أو سلبًا على حجم العوائد النفطية[3] .
- **أسعار النفط الخام الحقيقية:** تستخدم الدول النفطية الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية، التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة فإن ذلك سيؤثر لا محال في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار[4] .

---

[1] محمد مصطفى الخياط، "**الآثار المتوقعة للازمة المالية على قطاع النفط**"، مجلة التكنولوجيا و الصناعة، أفريل 2009، ص 04، متوفر على الموقع: www.energy and econmy .com تاريخ الاطلاع: 2018/03/12 .

[2] د. سمير صارم،" **إنه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**"، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 2003، ص 31.

[3] إبراهيم عبد الحميد إسماعيل،" **النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص53.

[4] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009**"، أبو ظبي، 2009، ص23.

- **القرار السياسي** :إن للقرار السياسي تأثيرا أيضا على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل الأخرى، حيث أن للقرار السياسي دور في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية .
- **الاحتياطات النفطية**: يعد حجم الاحتياط النفطي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقا ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية .
- **الطاقة الإنتاجية**: تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورا مهما في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابيا أو سلبيا على حجم العوائد النفطية.

الشكل (1–8): الاحداث التي عرفتها أسعار النفط الخام في العالم

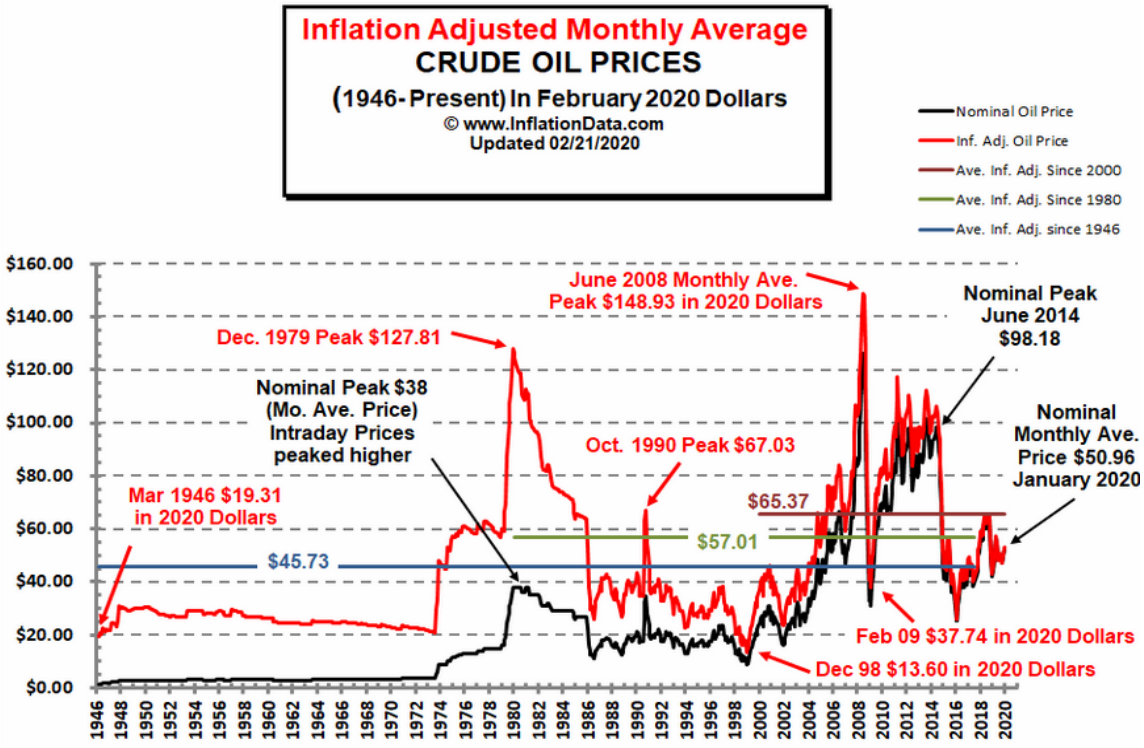

Source: https://inflationdata.com/articles/inflation-adjusted-prices/historical-oil-prices-chart

3.7. الفوائض البترولية:

لقد عرفت أسعار المحروقات في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للنفط، فولدت ما يعرف بالفوائض البترولية، و يقصد بالفائض من الناحية الاقتصادية عبارة عن "الفرق بين الناتج الفعلي الجاري للمجتمع وبين استهلاكه الفعلي الجاري"[1]. و هو صافي الصادرات النفطية بعد طرح قيمة الاستيرادات

[1] محمد أبو العلا يسرى، "**نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**"، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 226.

النفطية"[1]، كما انه يشير إلى فائض الميزان التجاري للدول الرئيسية المنتجة للنفط "وبالتالي ربط بين حجم العائدات المالية لهذه الدول وحجم الفائض واستغلاله الأمثل حيث يوجه الفائض الاستثماري بعد اقتطاع حاجات الاستهلاك المحلية إلى المؤسسات الخارجية سواء في شكل إعانات أو مساعدات أو قروض"[2]. وقد سُميت هذه الفوائض بالبترودولار لأنها دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع النفط ولم تستوعب في داخل البلدان النفطية.

4.7. الاتجاهات الرئيسية لإدارة و توظيف الفوائض:

تعرف العوائد النفطية تزايدا و تراجعا نظرا للارتفاع او الانخفاض المستمر لأسعار النفط. في حالة تراكم الفوائض المالية في اقتصاديات الدول النفطية بسبب ضعف طاقتها الاستيعابية، و قصد حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول، تلجا الحكومات لإدارة و توظيف الفوائض النفطية وفق الاتجاهات التالية :

1.4.7.الادخار في صناديق الثروة السيادية:

لجأت في السنوات الأخيرة العديد من الدول النفطية إلى إنشاء صناديق النفط أو ما يسمى أيضا صناديق الثروة السيادية، صناديق الادخار أو صناديق التثبيت (Stabilisation Fund)، كوسيلة لتأمين اقتصادياتها من تقلب إيرادات النفط و عدم القدرة على التكهن بها، و الحاجة إلى ادخار جزء من إيرادات النفط من أجل الأجيال المقبلة، و تهدف صناديق التثبيت لجعل النفقات ثابتة بينما صناديق الادخار تستعمل لخلق مخزون من الثروة للأجيال المقبلة بواسطة تحويل تدفقات المداخيل الحالية إلى تدفقات للدخل الدائم .و في ظل الدرجة الكبيرة من التذبذب في أسعار النفط و صعوبة التنبؤ بها في المستقبل و التي ينتقل تأثيرها في شكل تقلبات في الإيرادات، فهذا سوف يولد نوع من عدم الاستقرار في النفقات العامة للدولة، و أي تراجع لأسعار النفط و بالتالي الإيرادات قد يترتب عليه عجز في التمويل و يتم في الغالب تصحيح هذا العجز إما بخفض الإنفاق العام بشدة في فترة قصيرة و يعتبر هذ ا الإجراء جد مكلف، فمثلا خفض نفقات الاستثمار يعني التخلي عن مشاريع هامة لها أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد، كما أن خفض النفقات و خاصة تلك المرتبطة بالجانب الاجتماعي قد لا يحظى بتأييد شعبي، أو بدلا من خفض الإنفاق، توفير التمويل من خلال الاقتراض لكن في الحالة التي يكون فيها تراجع العائدات ناتجا عن هبوط حاد في الأسعار و يكون استمراره لفترة طويلة نوعا ما، فإن تمويل العجز بالاقتراض قد يكون عملية جد صعبة [3].

---

[1] محمد محمود الإمام وآخرون، **"منطقة التجارة الحرة العربية"**، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 128.

[2] محمد أبو العلا يسرى، **"تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية"**، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص14.

[3] شكوري سيدي محمد،"**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 46-47.

و في هذه الوضعية فإن صناديق التثبيت تساعد على التخفيف من حدة المشكلة المرتبطة بالتقلبات الكبيرة في عائدات تلك البلدان التي يمثل البترول أهم مصدر لدخلها، فعندما تكون عائدات النفط مرتفعة يحول جزء منها من الميزانية و يوجه إلى صندوق التثبيت، أما عندما تنخفض العائدات فيمول العجز في الميزانية باللجوء إلى موارد صندوق التثبيت [1].

ويعتقد (Ghiath Shabsigh & Nadeem Ilahi2007) [2] ان صناديق النفط تعتبر احد أهم أدوات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المنتجة للبترول على وجه التحديد، حيث أن الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط يمكن أن تمتد إلى السياسة النقدية و مستويات الأسعار و قد تؤدي كذلك إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع تدفقات العائدات)بما يمكن أن يكون مضرا بدرجة كبيرة لتنافسية منتجات القطاع غير النفطي و النمو الاقتصادي، و في هذه الحالة فإن دور صناديق التثبيت هو التقليل من صدمة أسعار النفط على الاقتصاد من خلال:

1- تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي، من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار .

2- عندما تكون أدوات السياسة النقدية غير متطورة (و هو الحال في معظم البلدان البترولية) فبإمكان صناديق النفط أن تلعب دورا نقديا مفيدا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يمكنها أن تخفف من تطبيق سياسة نقدية صارمة لغرض التحكم في عرض النقود عندما ترتفع أسعار البترول.

3- تجنب دورية سياسة الإنفاق العام (Procyclical Fiscal Policy) و ما لها من تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلي، و هذا بواسطة استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط.

و الشكل (1-9) يوضح حجم الأصول المالية التي تحويها هذه الصناديق :

[1] دفيز جيفري، أوسوسكى رولاند، دانيك جيمس، بارنيت ستيفن، " **صناديق النفط : هل تطرح المشكلات بوصفها حلولا**"، التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 04، ديسمبر 2001، ص 57.

[2] Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem , "Looking Beyond the Fiscal:Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability, " ,International Monetary Fund Working Paper 07/96 , April, 2007, P:3 -10.

الشكل (1–9): حجم الأصول المالية للصناديق السيادية في العالم (مليار دولار)

المصدر: تصنيف أكبر 10 صندوقا سياديا عالميا جريدة العرب الاقتصادية الدولية http://www.aleqt.com/article_1050281.html تاريخ الاطلاع: 2019/10/14.

2.4.7. القواعد المالية و تشريع المسؤولية المالية :

تعرف الكثير من الدول النفطية صعوبات في استقرار نفقاتها العامة في خضم تقلبات اسعار النفط وقصد تجنب تذبذب النفقات اعتمدت على فرض قيود قانونية على سياساتها المالية في شكل قواعد مالية " Fiscal Rules" لمساعدتها على عزل سياستها المالية عن الضغوط السياسية، و تعرف القواعد المالية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بأنها مجموع الآليات المؤسساتية و التي من المفروض أن تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية [1].

و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقراض، و باختصار فهي تعزز ضبط أوضاع الميزانية العامة[2].

3.4.7.سياسة التحويط ضد تقلبات أسعار النفط:

على غرار وضع الأسس المالية و إنشاء صناديق الثروة السيادية فبعض الدول النفطية تتخذ إجراءات مختلفة مدعمة بوسائل أخرى للتحوط مثل عقود الامتياز و العقود المستقبلية، و تسمح هذه الأدوات المالية بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلا مما يجعل إعداد الميزانية أكثر واقعية و دقة، كما أن عملية التحويط (Hedging) توفر بعض الحماية ضد الانخفاض الكبير في أسعار النفط، و تساعد البلدان المنتجة للبترول على تحويل مخاطر تقلبات أسعار النفط خارج البلد، و من الناحية النظرية يمكن القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البترول بواسطة إما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، و هذا التحويط يسمح بجعل تدفقات

[1] Barnett. S &.Ossowski . R" Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries "IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department, October 2000, P:20

[2] Tanner Evan,"Fiscal Rules and Countercyclical policy , Frank Ramsey Meets ,Cranne-Holling", International Monetary Fund, Working Paper 03/220, November 2003, P:03 .

المداخيل الحكومية أكثر استقرارا و قابلية للتنبؤ و يوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير و التكيف معه بمرونة أكبر[1].

4.4.7.اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية :

معظم الدول النفطية تتبنى في إعدادها للميزانية على توقعات مستقبلية أكثر تحفظ بالنسبة للسعر المرجعي لبرميل النفط محاولة في خفض مخاطر ارتفاع عجز الميزانية ورفع من قدراتها على التعديل المالي في حالة حدوث صدمة عكسية في أسواق النفط (انخفاض سعر النفط).

8. مفارقة وفرة الموارد في الاقتصاديات النفطية: ابانت بعض الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوء من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد وهذا ما يعرف عند الاقتصاديين بمفارقة (نقمة) وفرة الموارد الطبيعية والتي تعرف كما يلي :

1.8.تعريف مفارقة وفرة الموارد الطبيعية: لعنة الموارد و لعنة النفط تم استخدام هذه العبارة لأول مرة في مجلة Economist البريطانية الصادرة في إحدى أعدادها سنة 1977[2]، إن ظاهرة مفارقة وفرة الموارد الطبيعية أو لعنة الموارد الطبيعية (Natural ressources curse) هي تلك التشوهات والاضطرابات التي تحدث في اقتصاديات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية فالمقصود بلعنة الموارد هو" :التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى"[3].

وتبرز مفارقة وفرة الموارد من خلال العلاقة العكسية القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية لدولة ما، والأداء الاقتصادي المسجل بها، فعائدات تصدير الموارد الطبيعية من المفروض أن تؤدي إلى تحقيق التنمية في هذه البلدان إلا أننا نرى عكس ذلك .

و يؤكد تاريخ الاقتصاد العالمي و جهة النظر هذه، ففي القرن السادس عشر، كانت مدنا مثل جنيف، أمستردام و لندن كأهم المدن الاقتصادية في العالم أنداك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية على خلاف مدن أخرى مثل لشبونة (البرتغال) و مدريد (اسبانيا) و التي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية والفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية، لأن « الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها، و لكن في طريقة

[1] Daniel James. A,"Hedging Government Oil Price Risk ", International Monetary Fund Working Paper 01/185, November2001, P:5-8.

[2] W. Mas Cordan " Protection, Growth and Trade". chap 15. "Booming Sector and De-Ladustralisation is Small Open Countries" Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin. Madison, 1995, P:225.

[3] إياد الكيلاني، **"لعنة النفط"**، دراسة منشورة متوفرة على الموقع :https://www.iraqhurr,org/content /article/1680700.html تاريخ الاطلاع 2020/05/17.

استعمالها »[1] وهو ما أشار إليه الكاتب الاسباني المشهور Miguel De Sarvantes Saavedra في مؤلفه المعروف Don Quixote de la Mancha [2].

2.8. العوامل المسببة لمفارقة وفرة الموارد :هذا الواقع المتناقض يبعث عن التساؤل نظرا لتوفر شروط التنمية من جهة وغياب التنمية من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى بلد غني وشعب فقير ،ويرجع Throvaldur Gylfason هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد و النمو إلى أربعة عوامل رئيسية [3]:

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي و انخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية ، خاصة صادرات المنتجات الصناعية و صادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي ؛
- إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع (Rent-Seeking)، و في كثير من الأحيان يظهر مثل هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد، وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة، الوضع الذي سوف يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من جهة، و انتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص الغير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار و تباطؤ معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى؛
- إن توفر البلد على ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب ينخفض، و يقل الحافز لديهم على خلق الثروة بالعمل بسبب توفرهم على إمكانية استخراجها من باطن الأرض و البحر كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للإنفاقات التجارية والتجارة الحرة مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة و لا يشجع على الاستثمار ؛
- إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية، بإعطاء اهتمام أقل و تخصيص نفقات منخفضة للتعليم.

3.8. المرض الهولندي كمسبب رئيسي لمفارقة وفرة الموارد الطبيعية :

1.3.8. مفهوم المرض الهولندي:

العلة الهولندية، المرض الهولندي، العلة الريعية، علة الموراد الطبيعية، (Dutch Disease) تعددت التسميات غير أن القالب الذي تصب فيه هو نفسه، فقد استخدام الاقتصاديون مصطلح المرض الهولندي لوصف انخفاض في الأداء التصديري لبلد ما نتيجة لارتفاع سعر الصرف بعد اكتشاف الموارد الطبيعية كاكتشاف النفط مثلا[4]،

[1] www.uniassignment.com.

[4] شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

[3] نفس المرجع السابق، ص 9 .

[4] Owen Barder, " A Policymakers' Guide to Dutch Disease. What is Dutch Disease, and is it a problem ? " , The Center for Global Development (www.cgdev.org.), Working Paper Number l, July 2006,p: 4 .

ويعرف على أنه " انعكاس للتاثير العكسي الناتج عن حالة توسع مفاجئة في قطاع الموارد الأولية أو ما يعرف بالقطاع الغير انتاجي على القطاع الإنتاجي والمتمثل في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالزيادات الكبيرة في العائد الناتجة عن القطاع الغير إنتاجي، سيسبب في سوء التقدير لسعر الصرف الحقيقي .. [1]، أو في حالة انفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى أخر أن زيادة كبيرة و غير متوقعة لأسعار السلع غير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية.. [2]، كما يمكن اعتبارها أنها تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على أثار مواتية لاكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام و القابلة للتصدير[3].

يعود تاريخ ظهور هذا المرض على إثر اكتشاف الغاز في بحر الشمال هولندا نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي مع نهاية خمسينيات القرن الماضي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال سنة 1959، حيث استلطف الراحة و الإنفاق الاستهلاكي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي قبيل 30 عاما، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة " الأيكونومست " البريطانية في 1977/11/26[4])، وكذا مناجم الذهب في أستراليا ليتم تعميمه على كل دولة تملك موردا طبيعيا، ويتصف اقتصادها بالريعية، وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عمل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، وعليه فهو اعتماد بعض دولة على مصدر واحد للدخل.

2.3.8. التفسير السياسي و المؤسساتي لنقمة الموارد:

اولا. التفسير السياسي:

هدفت الكثير من الأبحاث إلى معالجة طبيعة العلاقة بين كثافة الموارد و النمو وذلك من اجل تحليل كيف أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر و يشكل الاقتصاد السياسي للدول الغنية بالموارد ولعل ابرز الأبحاث التي تناولت هذه المسألة R . Lam & L .Wantchekon (2003), J. Robinson, R. Torvik & T. Verdier (2006) .

حيث طرح Rickey Lam & Leonard Wantchekon (2003)[5] ورقة بحثية مسماه " المرض السياسي

[1] David Rudd, "An Empirical Analysis of Dutch Disease: Developing and Developed Countries", spring 1996, p:03 .

[2] Marc-antoine adam, "la Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Petrole", Université de Montréal, 2003, P:08.

[3] Alan Gelb, "Oil Windefalls: Blessing or Curse ", Oxford University Press, 1989, P :21.

[4] مايح شبيب ألشمري،" **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 5.

[5] Lam Ricky & Wantchekan Leonard, "Political Dutch Disease", Working paper, April 2003, P:6-16.

الهولندي "Political Dutch Disease " في محاولة لمعرفة كيف تتأثر الأنظمة السياسية بالتغيرات في القطاعات الاقتصادية و خاصة بإنتعاش قطاع الموارد الطبيعية؛ وقد وضع **ر.لام و ل. ونتشيكون** (2003) نموذجا نظريا يبين تغير كل من النمو الاقتصادي ، توزيع الدخل، و تخصيص السلطة السياسية عند اكتشاف الموارد الطبيعية ، فوجد أن وفرة الموارد تفاقم من توسع اللامساواة بين الشعب والزمر الحاكمة ، وفي هذا النموذج تؤدي وفرة الموارد إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين أحدهما مباشر و الأخر غير مباشر، فأما التأثير المباشر فسببه رقابة الحكومة و التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ريع الموارد، أما الأثر غير المباشر فالسبب فيه هو تراجع الأداء الاقتصادي عامة كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل لأن توزيع أرباح النمو الاقتصادي تخضع لنفس مبدأ توزيع الريع، فالنخب البيروقراطية و السياسية تستمد قوتها و سلطتها من خلال عملية توزيع الريع باعتبار أنها هي التي لها الحق في تحديد نسبة الريع التي تذهب لكل فئة من الشعب (وفي الغالب تعمد هذه الأخيرة إلى تخصيص جانب مهم من الريع و الإنفاق العام لصالحها الخاص)، و ينتج عن هذا الوضع ما يسمى بسلوك السعي لتحقيق الريع الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الريع بدلا من الأنشطة الاقتصادية المنتجة .

وفي الأخير يستنتج **ر.لام** و **ل.ونتشيكون** أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن أيضا إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة ، وهذه النتائج تدل على أن هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط وفي بعض بلدان أفريقيا ترجع إلى هيكلة اقتصادياتها بالدرجة الأولى . ويدعم الاقتصادي [1](1999) Michael L . Ross فكرة التقدير السياسي لنقمة الموارد ويرى أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية وفي هذا السياق فقد اعتبر **م . ل. روس** (1999) أن التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاثة نظريات :

1- **النظرية الإدراكية** " Cognitive Theories ": التي ترجح أن تؤدي التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين و هذا ما يفسر لماذا فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها و المحافظة على استقرار السياسات و ضعف قطاعها الخاص، الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الهولندي.

2- **النظرية الإجتماعية** " Societal Theories ": إن هذه المقاربة الإجتماعية تؤيد فكرة أن وفرة الموارد و ارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للإنفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو و على نوعية سياسات الدولة .

3- **مقاربة المؤسسات** "Statist Approaches " : و التي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك

[1] Ross Michael L, " The Political Economy of the Resource Curse", World Politics , 51, Junuary 1997, P: 297-322.

مؤسسات ضعيفة تفتقر للقدرة على صياغة و تخطيط إستراتيجية تنمية قوية .

إن هذا التحليل يبين الصلة الوثيقة بين وفرة الموارد الطبيعية و الجانب السياسي خاصة في البلدان التي تؤدي كثافة مواردها إلى تطور سياسات حكومية تخدم المصالح الضيقة لمجموعات محددة على حساب مصلحة الاقتصاد المحلي مما يؤثر سلبا على النمو، وخلفية هذه الفكرة هو أن في معظم البلدان النامية و السائرة في طريق النمو خصوصا ترتبط السياسات الجيدة إيجابيا مع النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن إخفاق حكومات هذه البلدان في صياغة سياسات اقتصادية متينة يكون له تداعيات سلبية على مستوى النمو و الأداء الاقتصادي .

من ناحية أخرى قدم J . Robinson , R . Torvik & T . Verdier (2006)[1] دراسة بعنوان " **الأسس السياسية للعنة الموارد**" اعتبروا فيها أن الحافز السياسي الذي تحدثه وفرة الموارد يمثل أهم عامل يساعد على فهم و تفسير لماذا تتميز معظم البلدان الغنية بالموارد بأداء اقتصادي هزيل و بطئ في النمو الاقتصادي مقارنة بدول أخرى، و يقدم هؤلاء الاقتصاديون أربعة نقاط أساسية – أهم عامل فيها هو الحافز السياسي و طبيعة المؤسسات – التفسير لماذا وفرة الموارد قد تكون نقمة بدلا من نعمة بالنسبة لهذه البلدان و هي :

1- يتجه السياسيون إلى المبالغة في استغلال و استخراج الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة (اهتمام أقل باستثمار وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى على غرار الصناعة و الفلاحة و الاستثمار في رأس المال البشري) بسبب اهتمامهم فقط بالمخزون المستقبلي لهذه الثروة على مدى بقائهم في السلطة .

2- إنتعاش قطاع الموارد يجعل أنشطة استغلال و استخراج هذه الثروات أكثر ربحية و يرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة و هذا من خلال توفيره للسياسيين تدفقات مالية هامة (ريع الموارد) يستطيعون استعمالها للتأثير على أصوات الناخبين و بالتالي المحافظة على مناصبهم في السلطة .

3- الانتعاش المستمر للموارد من شأنه زيادة حجم التخصيص غير الجيد لهذه الموارد و إساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، و السبب في هذا هو أن الانتعاش يدفع السياسيين للتوسع في سياسات الدعم و الحماية لبعض الأنشطة و التوظيف في القطاع العام لغرض البقاء في السلطة مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداء و التقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية . وفيما يتعلق بهذه النقطة فهناك أعمال كثيرة تؤكد وجهة النظر التي تتبث وجود ارتباط بين وفرة الموارد و الجهود الرسمية و الإستراتيجية السياسية في البلدان الغنية بالموارد نحو توسيع القطاع العام فعلى سبيل المثال بينت دراسة لـ (1993) Gavin حول تأثير انتعاش قطاع البترول على اقتصاد نيجيريا أنه في السنوات بين 1973 و 1987 تراجعت معدلات التوظيف في كل القطاعات باستثناء قطاع الخدمات الذي يوظف موظفي الحكومة . و نفس الوضع تقريبا عرفته

[1] Robinson. j, Torvik. R & Verdier .T," Political Foundation of The Resource Curse", Journal of Development Economics.,v 79, 2006, pp : 447-468.

and Tobago Trinidad فحسب دراسة لـ (1988) Gelb بينت أنه مع الصدمة البترولية الثانية ارتفعت الأموال المخصصة لدفع الأجور في القطاع العام إلى 3.1 مليار دولار سنة 1982 أي أكبر من قيمتها في سنة 1981 بثلاثة مرات و أربعة أضعاف أكبر من تكلفة الأجور في نفس هذا القطاع سنة 1978، أما في الإكوادور فقد تضاعف التوظيف في الإدارات المرتبطة بالحكومة المركزية بين سنوات 1973 و 1982، و فنزويلا تعتبر مثالا أخر للبلدان التي عرف فيها القطاع الحكومي توسعا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار البترول .

4- إن التأثير العام لإنعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات (و المقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي و التي تضمن شفافية عمل الحكومة و قدرة المواطنين على محاسبتها) باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة .

حيث أن البلدان التي تتمتع بمؤسسات تدعم استقلال القضاء و حكم القانون و محاسبة المسؤولين، فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة من انتعاش الموارد لأن هذه المؤسسات من شأنها كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد، أما البلدان التي لا تمتلك هذا النوع من المؤسسات فإن ثروتها قد تتحول إلى نقمة أو ما يسمى بلعنة الموارد.

ثانيا. التفسير المؤسساتي :

ان وقوع البلد او دولة ضحية ما يسمى بلعنة الموارد لايعني ان أداء الاقتصادي لكل البلدان الغنية بالموارد ضعيف فبعض الدول كان لها أداء جيد على مستوى النمو على سبيل المثال النرويج، بوتسوانا، ماليزيا، الشيلي، تايلاند حيث تمكنت هذه الدول من التخلص من لعنة الموارد بفضل نوعية المؤسساتية التي تمتلكها، بينما الدول التي تمتلك مؤسسات رديئة لم تساعدها هذه المؤسسات على تجنب اللعنة، ومن أجل إيضاح هذه الأفكار لابد من شرح المفاهيم التالية[1]:

✓ **سلوك البحث عن الريع:** هو عبارة عن توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات الريعية، حيث يبرز هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة من فآت الشعب؛

✓ **الاستيلاء على الدولة:** ويعني استيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي، التنفيذي والقضائي لتحقيق المصالح الشخصية ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين والسياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة؛

✓ **الدولة الريعية:** وهي الدولة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منها إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد استخدام هذه الثروة على غالبية السكان حيث تصب هذه الموارد مباشرة في خزينة الدولة.

[1] شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

إن المؤسسات الجيدة في كل من بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، تايلاند حدت من سلوك البحث عن الريع وشكلت قيود على أصحاب السلطة السياسية فهذه العوامل ساعدتها على تجنب نقمة الموارد، أما الدول الأخرى والتي تملك مؤسسات ضعيفة ساعدت وفرة الموارد في تنامي ظاهرة البحث عن الريع والاستيلاء على الدولة و في هذا السياق يميز الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:

– **المؤسسات الصديقة المنتجة**: أين يكون هناك تكامل بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية فهذه المؤسسات تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج؛

– **المؤسسات الصديقة المهيمنة**: أين يكون هنالك تنافس ما بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، فهذه المؤسسات تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، غياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد مما يجعل لهذا النوع المؤسساتي تداعيات خطيرة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية [1].

إن أنشطة السعي وراء الريع تعتبر مكلفة جدا بالنسبة للنمو الاقتصادي وهذا لسببين:

- هذه الأنشطة تدر عائدا طبيعيا وبالتالي فإن أي زيادة في هذه الأنشطة سوف يجعل من السعي لتحقيق الريع أكثر جاذبية من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى توازنات متعددة في الاقتصاد وأسوأ توازن فيها هو الذي يتميز بمستوى مرتفع من السعي لتحقيق الريع وانخفاض الإنتاج؛
- إن السعي لتحقيق الريع من قبل الحكومة يقلل من الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى وبما أن الإبداع والتكنولوجيا يمثلان أهم محرك للنمو فإن السعي إلى تحقيق الريع من جانب الحكومة يمثل العامل الأكثر كبحا للنمو، وبالتالي فهذه الدول تميل إلى تهميش تراكم رأس المال المادي والبشري[2].

كما أن وفرة الموارد تساهم في ظهور الدولة الريعية، حيث تستخدم الحكومات الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة المسائلة، حيث يتم هذا عبر ثلاثة قنوات:

- **أثر الضرائب**: حين تستمد الحكومات مداخيل كافية من بيع الموارد الطبيعة تميل إلى فرض ضرائب أقل على سكانها وتحقيق دولة الرفاه وهذه بمثابة رسالة واضحة للناس بأن الخير الذي تنعمون فيه هو مرتبط بوجود هذه الأنظمة، وفي هذه الحالة يصبح الناس أقل ميلا للمطالبة بالمسائلة والشفافية والتمثيل في الحكومة؛
- **أثر المحسوبية**: إن الثروة المتولدة من مداخيل الموارد الطبيعية تؤدي إلى إنفاق أكبر على المحسوبية التي تخفض الضغط لأجل الإصلاحات، فيلجأ موظفو الدولة والمواطنون العاديون على حد سواء إلى الطبقة ذات الريع لكي يحصلوا على مكاسب من الريع دون الحاجة إلى وجود مؤسسات قوية؛
- **أثر تكوين المجموعة**: حيث تقول هذه الفرضية أنه حين تقدم الموارد الطبيعية مدخولا كافيا للحكومة

[1]. شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

[2] نفس المرجع السابق، ص 36 .

تستخدم هذه الأخيرة الهبات من أجل عدم تكوين مجموعات اجتماعية مستقلة من الدولة[1].

3.3.8. الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

إن الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في السوق العالمية معدنية كانت أو زراعية تضفي على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه (بالطابعا الريعي) وهذه الصفة رغم أنها تدر أموالا إلا أنها تؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، وهذه تشكل جميعها مقومات التنمية والتقدم في أي بلد من البلدان، وسوف نتطرق إلى كل من الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي كما يأتي[2]:

– الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي:

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام؛
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية للمنتج التصديري الرئيسي؛
- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ؛
- تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

– العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

- فشل السياسات الاقتصادية في اغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي: وخصوصا الدول النامية، لم تكن هنالك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية، لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شانها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان .
- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة : إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات و مناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادي.
- ضعف المبادرة و الاتكال على الدولة :إن أغلب البلدان النامية عاشت خلال الحقبة الاستعمارية ظروف قاسية من التهميش و التبعية، ربما هذا الذي أدى إلى ظهور حالة من الركود و القناعة بالأوضاع المتردية، هذا فضلا عن الاسترخاء و الركون إلى الترف و الراحة وهو ما أضعف حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع .

[1] البنك العالمي، **"إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز التضمنية والمسائلة"**، ترجمة دار الساقي، 2004، النسخة الأصلية 2003، ص300 -302.

[2] نفس المرجع السابق، ص 7.

المبحث الثاني : المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي:

لقد عرف موضوع التنويع الاقتصادي اهتمام كبير من طرف الخبراء الاقتصاديين وصناع القرار مند منتصف القرن الماضي، حيث أصبح ضمن أولويات واستراتيجيات الدول الأحادية المصدر و في مقدمتها الدول النامية كونه تعويذة حتمية لإرساء اقتصاد متين مستقر يقوم على أساس قاعدة واسعة ومتنوعة غير ضيقة تخلق بيئة مواتية للترابط بين مختلف القطاعات تحد من تقلبات الاقتصاد الكلي و يجعل اقتصاديات الدول في منئ من تقلبات الأسعار العالمية الشيء الذي يسمح بتوسيع الإيرادات المالية و الرفع من القيمة المضافة.

1. أسباب الولوج لتنويع الاقتصادي:

يعتبر الخطر عامل أساسي نحو التنويع، حيث تقلبات الأسعار تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة، غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعذ المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع واحده على اقتصادها، وسعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع المستويات، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، و عدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...الخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد أثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، و الآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هده البلدان إتباع استراتيجيات التنويع . كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة في قطر، بالقول انه: " الاقتصاد الأكثر تنوعا هو الأكثر استقرارا، و الأكثر قدرة على خلق فرص العمل و إتاحة الفرص للجيل القادم، و اقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط و الغاز الطبيعي[1].

ومن أهم مبررات وأسباب التخلي عن النفط كمورد أساسي نجد[2]:

- إنصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب مما يستوجب الإعتماد على مصادر بديلة.
- يعتبر استخراج النفط استنزاف لمخزون رأس المال بينما التنويع الاقتصادي يعني إيجاد دخول متدفقة وموارد جديدة وخلق وتحديد رأس المال.
- يعتبر النفط مورد متذبذب الأسعار والطلب مما يؤدي إلى تقلبات في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى النمو الاقتصادي.
- عدم استقرار المصادر التمويلية نتيجة تذبذب الإيرادات النفطية تؤدي إلى عدم الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم صعوبة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار

[1] Martin. Hvidt, " Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends" , Kowait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p: 05 .

[2] ممدوح عوضي الخطيب، **"التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص ص 1-2.

إن الحجة الأساسية للتنويع الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية وتحتسب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها.

• كما أن الدول النامية الأخرى والتي لا تعتمد على النفط كمورد أساسي لتمويل اقتصادها فقد أدركت أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية كون مواردها السيادية المتأنية من الضرائب غير المباشرة نظرا لسيطرتها على النظام الضريبي بسبب انخفاض الدخول في معظم الدول النامية وما يترتب عنه من انخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في الحصيلة النهائية الضريبية كسمة من سمات النظام الضريبي للدول النامية. وهشاشة القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يترجم بضعف حصيلتها الضريبية.

وبصفة عامة فإن المخاطر التي دفعت العالم للتنويع وهي الإشكاليات التي تنشأ من الاعتماد على مورد واحد للدخل ومن هذه المخاطر المرض الهولندي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضعف تراكم رأسمال البشري بسبب غياب الحافز من القطاع العام والخاص وضعف تنافسية القطاع الصناعي بالإضافة إلى مواجهة الأزمات العالمية التي تؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية والمشاريع وتقلل تراكم عوامل الإنتاج.

• إن التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع التنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة والعمالة وإجمالي تكوين رأس المال. وعليه التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

2 . تعاريف التنويع الاقتصادي:

نظرا للمكانة التي يكتسبها التنويع الاقتصادي في مسار السياسة الاقتصادية على ضوء التطورات الحاصلة أبان على اختلافات عدة في الرؤى حول هده ظاهرة ومن بين التعاريف نجد:

يعرف بأنه":العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج(المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية(أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.كما أن التنويع الاقتصادي بشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال[1].

وهناك من يرى على انه هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة[2].

[1] The Nine Work Areas of the Nairobi work program, "Economic Diversification", UNFCCC, 1999, p: 01.

[2] ذياب محمد، بوزيدي حمزة، "**سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الإنجازات والتحديات**"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 02.

وهناك من يقصد بالتنويع بالمعنى العام "تنويع الصادرات" ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر و الكمية[1].

كذلك يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه " السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات والتي قد تكون خاضعة لسعر السوق و حجم التقلبات فيه أو انخفاض الطلب على تلك الصادرات" ويمكن أن يتحقق التنوع الاقتصادي أما أفقياً من خلال ابتكار فرص سلع جديدة داخل القطاع نفسه، أو رأسياً من خلال إضافة المزيد من مراحل المعالجة للسلع ذاتها[2].

كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه"السياسات الرامية لتنويع السلع و الخدمات التي تنتجها و تقدمها الدولة و تغيير حصص السلع في مزيج التصدير و إدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة مما يعزز النمو الاقتصادي على المدى القصير[3]، و يساعد على اقتحام أسواق جغرافية جديدة و يخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج و يحد من تقلبات الاقتصاد الكلي .

ما يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة هو أن التنويع الاقتصادي عبارة عن عملية تسمح بإدراج وإقحام مجموعة متزايدة من مداخيل القطاعات تساهم في الناتج دون الاعتماد على مصدر أحادي بشكل كامل في تحقيق هدف التنمية، أي إيجاد وإضافة سبل بديلة فعالة لتجنب الوقوع في تقلبات وأزمات شح الإيرادات المالية بغية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه:

1.3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي: يمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية التي تبلور تصور مفاهيم خاصة بالتنويع الاقتصادي على النحو التالي[4]:

– التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل وممول رئيسيا للتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد خاصة إذا كانت هذه السلعة مواد خام أولية التي غالبا ما لها بدائل وتعد موارد ناضبة وعرضة لتقلبات وتذبذبات أسعارها فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة.

– التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل: يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي.

---

[1] المجلس الأعلى للتخطيط، "**الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج**"، الأمانة العامة، سلطنة عمان، ص 4.

[2] Esanov, Akram, " Economic Diversification : Dynamics, Déterminants and Policy Implications", Review Watch Institute, 2012, P: 04, Available online at: http://www.resourcegovernance.org/

[3] Martin. Hvidt, op cite , P: 05.

[1] طبابيية سليمة، "**التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، يومي 7 – 8 أفريل 2008، جامعة سطيف ، الجزائر، ص ص 5 – 6 .

– **التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد:** يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية بمختلف فروعها.

– **التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية:** يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات بنسبة مهمة ومتقاربة. وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره حيث كلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا وتنويعا وصولا إلى مرحلة التراكم كما يؤدي التنويع إلى ازدياد إنتاجية العمل ففي سياق التنويع تنشأ مجموعة واسعة الفروع والأنشطة المترابطة مما يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب، كما يشمل تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية إذ يشمل ويتضمن التنويع كافة المناطق الجغرافية ومبدأ التوازن الجهوي مما يؤدي للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

– **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية:** تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكيب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وإحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تطوير الصناعة التحويلية باعتبارها دافعا لعجلة التنمية. وعليه فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازن وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الاقتصادي.

– **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية:** يتيح التنويع مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرصة للقطاع الخاص باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية للمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية.

3. 2 أسس التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقواعد أساسية يمكن صياغتها في قاعدتين هما[1]:

– **القاعدة 1** : تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

– **القاعدة 2:** قاعدة الموارد وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

[1] ذياب محمد، بوزيدي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

و يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما[1]:

– **التنويع الأفقي**: والذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع والمنتجات في ذات القطاع المنتج.

– **التنويع الرأسي**: والذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو للمستوردة.

4. العوامل الرئيسية للتنوع الاقتصادي :

هناك عدة محددات رئيسية تسمح بنجاح التنوع الاقتصادي هي[2]:

1.4. الحوكمة الرشيدة: إن الحوكمة الرشيدة هي شرط مسبق لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، إذ تنطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من أنها يمكن أن تكون في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد المحلي ، وعلى الصعيد الإقليمي، يجب توفر تنسيق كفء بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية و العالمية،[3]إذ تساعد الحوكمة الرشيدة على وضع إطار إداري يدعم التنوع الاقتصادي وإطار تنظيمي يدعم الحكومة في تعزيز النشاط الاقتصادي و ضمان مناخ عمل مناسب، كما أن الحوكمة الرشيدة تساعد على زيادة دور التدخل الحكومي في الاستجابة للتطورات الاقتصادية والتي قد توفر فرصاً لزيادة التنوع الاقتصادي .

2.4. القطاع الخاص:يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً في دفع عجلة التنوع الاقتصادي من خلال دفع عجلة الإبداع والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة والاستثمار في البحث و التطوير لأنشطة جديدة، وغالباً ما تكون شركات القطاع الخاص رائدةً في الابتكار و الإبداع ضمن الاقتصاد الوطني، ولكن العديد من تلك الشركات وخصوصاً في الدول النامية تصطدم بعدد من المعوقات لكونها صغيرة الحجم أو تفتقد إلى التمويل اللازم[4]، وفي هذه الحالة لابد للحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة، ووضع سياسات صناعية وتجارية مواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام شركات القطاع الخاص وذلك من خلال التواصل الفعّال بين الحكومة و القطاع الخاص لبناء شراكات بنّاءة .

3.4. الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة على التنوع الاقتصادي، حيث أن استغلال هذه الموارد يزيد من نطاق الصادرات وتحقيق قيمة مضافة قد تكون غير متحققة عند الإدارة غير المثلى للموارد الطبيعية ،وعدم استغلال المكاسب في المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى[5]، حيث أن استثمار الموارد الطبيعية بشكل كفء من أولويات التنوع الاقتصادي و عامل مهم في تحقيق الاستدامة و النمو .

---

[1] ممدوح عوض الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] OECD, " Economic Diversification In Africa", A Review Of Selected Countries, United Nations, OECD Publishing, 2011, P :15 .

[3] Ben Hammouda. Hakim, Karingi. Stephen, Angelica Njuguna. and Sadni Jallab Mustapha,",Diversification: towards a new paradigm for Africa's development", African Trade Policy Centre (ATPC), N° 35, Economic Commission for Africa, United Nations Development Programme (UN), 2006, P: 31.

[4] OSAA, " The Role of the Private Sector for the Implementation of the New Partnership for Africa's Development", Office of the special advisor on Africa, United Nations (UN), 2007, P:47 .

[5] UNECA, " Managing Africa's Natural Resources for Growth and Poverty Réduction", African Development bank, United Nations Economic Commission For Africa, 2007, P :05 .

4.4. التكامل الإقليمي: إن التكامل الإقليمي هو إستراتيجية هامة لتسهيل التجارة والتبادل التجاري ،وهذا يشمل إصلاح نظم إدارة الجمارك لجعله أسهل لأصحاب المشاريع لنقل بضائعهم، وتطوير مبادرات التنمية المكانية التي عادة ما تكون عابرة للحدود ويتم ذلك من خلال الدعم القوي للحكومة و مؤسسات التنمية الإقليمية، إذ تهدف المبادرات المكانية الى تعزيز النمو من خلال زيادة التنوع في مختلف الاقتصادات الوطنية وذلك عن طريق تقديم الخدمات وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود والتكامل الاقتصادي الإقليمي[1].

إن تعزيز التكامل الإقليمي بين الاقتصادات المتقاربة مكانياً يشمل تنسيق المعايير والأنظمة التقنية المختلفة، وإصلاح الجمارك ومراقبة لحدود، وهذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال في المنطقة، مما يخلق مجاميع اقتصادية إقليمية يمكن أن تضع الأسس من أجل التنوع الاقتصادي و خلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد وتوفير إطار إقليمي لتنسيق إدارة البنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، كما أنها تساعد على تعزيز القدرات المتصلة بالموارد البشرية الإقليمية والصحة والأمن والبيئة[2].

4. 5. إطار التعاون العالمي: يعزز إطار التعاون العالمي أهمية جميع الاقتصادات ويوفر احتمال وجود بيئة ملائمة يمكن أن تحفز تنويع الاقتصاد الوطني، حيث أن اقتصادات الدول المتقدمة يمكن أن تكون شريكاً رئيسياً بالنسبة لإقتصادات الدول النامية في مجال التنوع الاقتصاد من خلال العديد من الأشكال كمشاريع الأعمال الأعمال المشتركة و اتفاقات الاستثمار والتجارة ونقل التقنيات وبناء القدرات لتحسين مناخ[3].

6.4.القدرات المؤسسية و الموارد البشرية: إضافةً إلى العوامل أعلاه ،يمكن اعتبار القدرات المؤسسية و الموارد البشرية بمثابة العوامل المساعدة لتسهيل سلاسل التوريد، حيث تساعد على فتح إمكانات التنوع في القطاعات المعتمدة على الموارد، وعلى المستوى الإقليمي فإن تنسيق القدرات المؤسسية هو مفتاح لوضع الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية وتنسيق تداخل كما تعتبر الموارد البشرية عاملاً مهماً لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الاقتصادية وبدعم من الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تنطلق إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنوع الاقتصادي[4].

5. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي و ميكانيزماته:

1.5 . مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: لغرض قياس التنويع الاقتصادي نلجأ لبعض المؤشرات أهمها:

[1] Foster. V, Butterfield. W, Chen. C and Pushak. N, " Building Bridges : China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa", World Bank, 2008, P :29 .

[2] Foster. V, Butterfield. W, Chen. C and Pushak. N , op. cite, p: 37.

[3] Loucif. S. J, " U.S. Trade with sub-Saharan Africa", U.S. Department of Commerce, International Trade Administration Global Markets, Office of Africa, 2013, p :11.

[4] Imbs. J ,Waczziarg. R, " Stages of Diversification", American Economic Review, vol 90, n° 1, 2003, P: 93.

1.1.5.مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي: لعل أهم المؤشرات التي تدل على التنويع الاقتصادي نجد[1]:

– معدل ودرجة التغير الهيكلي تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

– تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.

– اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية.

– تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع.

– تغييرات القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسجي في الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.5.مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي: معظم المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي بين الدول المتخلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما: [2]

مقياس هرفندل هيرشمان **Herfundal Hirshman** مقياس فلاديمير كوسوف **Fladimur Cossouv** .

❖ **مقياس هرفندل هيرشمان (H-H)**. يعطي لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي بلد ويعطى بالعلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (x_i - x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

Xi الناتج المحلي الإجمالي في القطاع X, i : الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بـ PIB

N عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس ويأخذ مقياس H.H ثلاث حالات:

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **"التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي"**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

[2] ضيف أحمد، وعيل ميلود، **"تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية"**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي **"نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"**، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 3.

- H. H = 0 مما يعني تنوعا كاملا (مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة).
- H.H = 1 معناه مقدار التنوع صفر أي أن الناتج متمركز في قطاع واحد فقط.

❖ **مقياس فلاديمير كوسوف (Cos)**: يعطى بالصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} d_i^2 \times B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} d_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث: d_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

B_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة. ويستدل على وجود التنويع من حلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة **cos=0** وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات والإيرادات الفعلية للحكومة وإجمالي تكوين رأس المال، وقوة العمل ...الخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية: [1]

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- مقدار التركز في الصادرات.

2.5. ميكانيزمات التنويع الاقتصادي:

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءا على التوجهات الأيديولوجي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم تلك الآليات نجد:

1.2.5. تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي: تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الإستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى بـ "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركية القطاعية للاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في

[1] ممدوح عوض الخطيب، **"اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...الخ[1].
أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات من خلال تهيئة الأسواق و البني التحتية والتكنولوجيا الحديثة.
إن العمل على تنشيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل وإستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه.

2.2.5.تفعيل دور القطاعات الاقتصادية: إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد. ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها للتنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد:

أ – تنمية القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية إذ يساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أنه لم يحقق أهدافه التنموية في الدول النامية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب: [2]

– إعتماد سياسة التصنيع على توفير الدعم والحماية المفرطة من قبل الدولة لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة مما أفقد المؤسسات الوطنية جودة المنتوج وعدم تحسينه تماشيا والمتطلبات العالمية
– ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج وعدم الاعتماد على صناعة مرتكزة على تصنيع المواد الخام المنتجة محليا.
– عدم توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المجالات وللمستويات (التخطيطية، الإدارية، التسويقية...الخ).
– محدودية استثمارات القطاع الخاص.
– إن الحديث عن إمكانية النهوض بالقطاع الصناعي يستوجب توفير رأس المال اللازم للاستثمار أو جذب الاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الملائم له وتوجيهه نحو قطاع الإنتاج الحقيقي ليسهم بالنهوض بالصناعة لا سيما ينقل التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة مستويات الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من جهة والجودة والنوعية من جهة أخرى.

[1] آيت عكاش سمير، بين ناصر محمد، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر"** مداخلة ضمن اليوم الدراسي **"نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"**، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 06.
[2] الدائرة الاقتصادية، **"سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق"**، وزارة المالية، العراق، 2009، ص 22.

ب – تنمية القطاع الزراعي: من المعلوم أن القطاع الزراعي لمعظم الدول النامية عاجز عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل ضمن طلب الأمن الغذائي للمستهلك مما يزيد الفجوة الغذائية بين الإنتاج الزراعي المحلي والطلب الاستهلاكي وما تحمله من مبالغ هائلة لاستيراد هذه المنتجات فبنظرة سريعة على معظم موازنات الدول النامية على البطاقة التنموية تتضح معالم ما تحمله الموازنة العامة من أعباء مالية لتلبية الطلب الاستهلاكي وهو خير دليل على عجز هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العبء المتزايد على الموازنة العامة وخروج للعملة الصعبة وأثاره السلبية على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص في حين أن معظم المؤشرات للقطاع الزراعي للدول النامية خاصة العربية منها تدل على أنه يمكن أن يكون قطاعا رائدا ويعكس لتحقيق التنمية وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية نظرا لمقوماته المتنوعة وترجع أسباب انخفاض كفاءة أداء القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب أهمها:

– القصور في معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع.

– إتباع السياسات الزراعية الخاطئة أو البدائية نتيجة تخلف التكنولوجيا الزراعية وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها. رغم هذه المؤشرات ينبغي النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وجعله قطاع جالب للإيرادات المالية من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الواردات الزراعية وتوجيه المبالغ المخصصة لها لقطاعات أكثر إنتاجية وتخفيف الضغط على الموازنة وهذا ما يتطلب تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع بإيجاد وتهيئة بيئة استثمارية محفزة والاعتماد على الأساليب التكنولوجيا الحديثة...إلخ.

ج– تنمية قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي و35% من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصادياتها[1].

– لقد نجحت عدة بلدان نامية مثل تونس، المغرب، مصر...الخ من جني مكاسب إنمائية كبيرة من قطاع الخدمات وعلى رأسها القطاع السياحي الذي يتسم بأهمية خاصة باعتباره صناعة متكاملة وأحد الروافد الرئيسية للدخل القومي وبديلا تنمويا فعالا منشطا لباقي القطاعات الأخرى[2].

لقد كثفت الدول من جهودها للنهوض بقطاعاتها السياحية نظرا لانعكاساتها الإيجابية على كافة الجوانب وبهذا أضحت السياحة في عصرنا الحالي صناعة متكاملة إذ فاق معدلها نمو الزراعة والصناعة ويمكن إبراز أهمية السياحة

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أمانة الأونكتاد، الدورة الثالثة عشر، 21 – 22 نيسان، أفريل، قطر، 2012 ، ص 2.

[2] سعيدي يحي، العمراوي سليم، **"مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية لحالة الجزائر"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 04.

من خلال المنافع التي تحققها للدول يمكن إدراجها كما يلي:

– تعد أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي وذلك من خلال مشاركتها في توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من خلال منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة، الإيرادات الأخرى للفنادق، بيع المنتجات الوطنية والتقليدية للسائح[1]...إلخ. حيث يمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية بـ 38% من دول العالم ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.

– تساهم السياحة في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها إذ تستحوذ السياحة على 11% من إجمالي القوى العاملة وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 251.6 مليون عامل غاية 2010 وحسب إحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة استوعبت القطاعات السياحية 11.8% من إجمالي التوظيف بحلول 2014 ودخل السياحة الدولية 2000 بليون دولار إذ تعد أسرع القطاعات الاقتصادية نموا بمعدل 6%[2].

– تعمل السياحة على نقل التكنولوجيا خاصة في حالة الاستثمار بواسطة الشركات الأجنبية سواء بصورة مهارات أو معدات كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية[3].

– تمويل ميزانية الدولة باعتبارها قطاع رائد في اقتصاديات الدول ومن أهم مصادر ميزانية الدولة كسبيل المثال لا الحصر نجد:[4]

• الإيرادات المتحصل عليها من المنشآت السياحية على مستوى القطاع الخاص أو العام.

* إيرادات الحكومة من حصتها في القطاع السياحي.

* الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على النشاط السياحي.

• ويمكن إبراز مدى الانعكاس الإيجابي للسياحة على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات السياحية الدولية من حيث عدد السياح الوافدين والذي عرف ارتفاعا من 698 مليون سائح سنة 1999 ليصل إلى 992مليون سائح سنة 2008 ثم وصل إلى 1080 مليون سائح سنة 2010 ويتوقع أن يصل إلى 1550 مليون سائح سنة 2020 ليتضح جليا التزايد المستمر لعدد السياح علما أن الدول المتقدمة تتصدر القائمة إذ

---

[1] محمد محجوب الحداد، "**تقييم تنافسية السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في خلال تحرير تجارة الخدمات**"، الملتقى الدولي الرابع "**المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**"، جامعة مصراته، أيام 1009 نوفمبر 2010، حامعة الشلف، الجزائر، ص 04.

[2] زيد مراد، "**السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني – حالة الجزائر–**"، في إطار الملتقى الدولي حول "**اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة**"، يومي 9– 10 مارس 2010، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 4 – 5.

[3] محمد محجوبى اخداد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[4] محمد العطا عمر، "**اثر الأعمال الإرهابية على السياحة، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**"، مركز الدراسات والبحوث، الندوة العلمية، دمشق، من 4 إلى 6 جويلية 2010، ص ص 22 – 23.

تتربع فرنسا على رأس الدول الأوربية من حيث عدد السياح ب 59.2 مليون سائح تليها و.م. أ ب 56 مليون سائح ثم الصين ب 54.7 مليون سائح وألمانيا بـ 24.4 مليون سائح وتركيا ب 22.2 مليون سائح.[1] ليرافق هذا التزايد في عدد السواح تطور في الإنفاق السياحي الدولي وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1–9): الدول العشر الأكثر إنفاقا في السياحة العالمية

الوحدة: مليار دولار

الدولة	الصين	المانيا	الو م الامريكية	المملكة المتحدة	روسيا	فرنسا	كندا	اليابان	استراليا	ايطاليا
الانفاق سنة 2012	102	83,8	83,7	52,3	42,8	38,1	35,2	28,1	27,6	26,2

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى الموقع:

https://www.tourism-review.net/top-10-biggest-spenders-in-international-tourism-news3766

تاريخ الاطلاع 2018/07/13.

3.2.5. **تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب دور القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم رفع معدلات النمو إذ يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي و روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة.

– يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يتميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقام فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل وهذا ما أنعكس في تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بما القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي: [2]

– ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام.

– الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام.

– قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

– الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من حلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الخيرة والمهارة.

[1] عويـنان عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012 – 2013، ص ص47 – 50 .

[2] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "**رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "**دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لما بعد البترول**"، يومي 20–21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، الجزائر، ص 04.

– التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

في ظل إدراك الدول النامية للتحديات الجديدة عليها إعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة فعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية ويعد أهم دافع وراء الخصخصة إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة أين تراكمت الخسائر التي أثقلت موازنة الدول النامية، أو رغبة الحكومات في المساهمة في ترشيد الإنفاق من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي و توفير مصدر آمن للأموال على أن يساهم في دعم الموازنات. من هنا تبرز أهداف الخصخصة الاقتصادية من تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة وتحسين الأداء أو الكفاءة إضافة إلى خفض العجز المالي للحكومة. كما تؤثر الخصخصة على ميزان المدفوعات نتيجة تحويل موارد مالية خارجية لداخل الدولة إضافة إلى إمكانية تحسين الصادرات وتوفير العملات الأجنبية لها نتيجة زيادة الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي يعني زيادة الموارد المالية المنفقة لداخل الدولة. [1]

— إن فتح الباب أمام القطاع الخاص للإبداع والتخطيط بعيد المدى و بنظرة شاملة للاقتصاد جنبا إلى جنب مع المؤسسات و القطاعات الحكومية تمنح للدولة تركيز جهودها ومواردها لاستكمال خططها التنموية من اللبنات الأساسية والنشاطات التي تخرج عن نطاق إمكانات القطاع الخاص مثل الدفاع، الأمن أو مشاريع ذات طابع خاص والتي تعتبر موردا رئيسيا لخزينة الدولة[2]، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتوجيه مواردها لدعم قطاعات التعليم، الصحة، البنية التحتية و المنشآت الاقتصادية ذات البعد الإستراتيجي.

و تعزيز انسيابية الاستثمار الأجنبي الذي يؤدي إلى زيادة المصادر المالية لغرض فتح أسواق جديدة وزيادة فرص العمل وصنع تكنولوجيات جديدة ذات الأثر الإيجابي على القطاع التجاري و النمو الاقتصادي[3].

– لقد أظهرت خبرة البنك الدولي أن الخصخصة تحقق زيادة في الكفاءة وتوليد الإيرادات وتنمي الأسواق المالية وخلق قنوات استثمارية جديدة باستقطاب مستثمرين على مختلف مستوياتهم مما يؤدي إلى ضخ سيولة نقدية في سوق الاستثمار وبالتالي انتعاشه و توسيع نطاق الملكية و تخفيض أعباء الدولة.[4]

– لقد اكتست الخصخصة زخما في جميع أنحاء العالم وأولوتها المؤسسات والمنظمات الدولية اهتماما خاصا وعمدت إلى انتهاجها كثير من الدول كسياسة لإصلاح التشوهات الاقتصادية وقد حققت عدة دول نجاحات بارزة حسب ما أفادت به تقارير البنك الدولي بأن أكثر من 9 آلاف مملوكة للقطاع العام قد حولت للقطاع الخاص في أكثر من 81 بلد من أهمها: ماليزيا، تشيلي، المكسيك، الأرجنتين.

أما عن تجارة الدول الأوربية ذات القاعدة الاقتصادية القوية. والأنظمة الاقتصادية الأقرب والأسهل للتوسع في

---

[1] مصطفى الغار، **"الإدارة المالية العامة"**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008، ص 194.

[2] حاسم بن ناصر بن حاسم آل ثاني، **"السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في دولة قطر"**، رسالة لنيل درجة دكتوراه، تخصص حقوق، قطر، 1996، ص 102.

[3] خديجة جمعة الزوي، حسن عبد الكريم سلوم، **"الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات"**، ورقة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي السابع حول **"تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص والأفاق"**، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، يومي 10 – 11 نوفمبر 2009، الأردن، ص 08.

[4] حاسم بن ناصر بن حاسم آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 105 – 106.

عملية الخصخصة فتعد التجربة البريطانية أفضل دليل على ذلك إذ قامت بنقل أكثر من 50% من مؤسساتها إلى القطاع الخاص وبيع 27 فندقا من أصل 29 وتحويل الشركات الخاصة لإصلاح الخلل في بعض المنشآت العامة كالطرق، المعدات الكهربائية...إلخ.

وكنتيجة لذلك انخفاض دعم مساهمة الحكومة عن طريق قطاعها العام إلى 5% بعدما كان يشكل 10% وارتفاع أرباح المؤسسات خاصة شركة المواصلات ليصل إلى 3 مليار جنيه إسترليني كما حصلت حزينة الدول على 35 مليار جنيه إسترليني إضافة إلى تسديد قروض القطاع العام وسداد 12.5% من صافي الدين العام خلال سنتين[1]. في حين قامت الو م أ بخصخصة مؤسسات التعليم والطرق وصيانتها والشركات العامة الخاصة بجمع النفايات. أما الخصخصة كتجربة في الدول النامية واجهت عدة عقبات منها ضعف القاعدة الاقتصادية، شح الموارد والثروات والافتقار لإدارة مالية منظمة والكوادر المؤهلة رغم نجاح بعض التجارب منها تشيلي، مكسيك، ماليزيا الذي عرف ناتجها المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 2.5%.

إن عملية وضع إستراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص أو تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي يستوجب الوقوف على أهم العراقيل والإخفاقات التي تواجه عملية تطوير القطاع الخاص.

يمكن تقسيم جملة العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور القطاع الخاص إلى نوعين:

* **القيود المالية**: وهي القيود التي تخص عملية التمويل وترتكز فيما يلي[2]:

• **تكلفة رأس المال**: وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها وتعد من أهم العناصر المؤثرة على عملية التمويل ومن ثم تمولها وتطورها وذلك انطلاقا من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التنويع في الاستثمارات من عدمه.

• **سياسة الإقراض**: إن التمويل طويل الأجل التي ترغب فيها مؤسسات القطاع الخاص بحجم مشاريعها تفتقر إليها العديد من البنوك التي ترتكز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظرا لحاجتها للسيولة من جهة وتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة مما يوضح نقل الاستدانة من القطاع المصرفي إذ يساهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص مما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه وتطوره.

• **درجة تطور أسواق رؤوس الأموال**: تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة في جلب المدخرات سواء المحلية أو الخارجية وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل وعليه فعدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أما مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف الأوعية المتاحة للادخار، و الاستثمار محدودة للغاية وتقتصر على الصور التقليدية وما زالت إمكانيتها وخبرتها متواضعة ومحدودة[3].

---

[1] شهاب محمد شيحان، "**إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي** دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2008، ص 10.

[2] ضيف أحمد، وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 ، 11.

[3] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "**التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**"، دار حامد، الأردن، 2012، ص 128.

✓ **القيود غير المالية:** على غرار القيود المالية توجد جملة من القيود الأخرى غير المالية التي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص، نبرزها فيما يلي:

• **وضعية مناخ الأعمال** : تشير وضعية مناخ الأعمال إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بكل جوانبه، وحسب البنك الدولي يتم النظر إلى وضعية مناخ الأعمال انطلاقا من توليفة مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية وتشمل مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين ومؤشرات الوقت والتكلفة وتشكل مؤشرات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البنك، وتسجيل العقار، وتنفيذ العقود، وتصفية النشاط. فتدهور وضعية مناخ الأعمال يؤدي إلى نفور المستثمرين سواء المحليين كانوا أو أجانب[1].

• **غياب المنافسة:** تعد المنافسة الدافع الرئيسي للمؤسسات للتطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في جميع المجالات بينما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي. وعليه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار بما يمكن من اتساع السوق وفتح مجال المنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص[2] .

✓ **تعاظم مكانة القطاع العام:** وجب أن يتميز القطاع الخاص بالحرية في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية من خلال ما يميزه من كفاءة في الأداء والتسيير ليبرز القطاع العام كعنصر مكمل من خلال تأسيس وتهيئة البيئة القانونية المؤسساتية والتحتية فضلا عن احتكاره لبعض الأنشطة الإستراتيجية والحيوية التي يضمن من خلاله الصالح العام. وعليه فدور القطاع العام يكون محدود بالشكل الذي يسمح بتوفير الحرية والموارد الكفيلة لنشاط القطاع الخاص وتعاظم مكانته من شأنه إزاحة وإحلال الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام مما يضيق من فرص الاستثمار والتوسع.[3]

✓ آليات تشغيل القطاع الخاص : تتجسد فيما يلي:

• **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:** إن أهم الآليات تتعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص أو ما يسمى مناخ الأعمال والذي تعرفه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أنه يحمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الاستثماري. ومن أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط نجد:

• وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يخص السياسات الاقتصادية والتشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص. إذ يساهم

---

[1] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014 – 2015، ص 205 .

[3] نفس المرجع السابق، ص 08.

هذا التشاور في خلق المبادرة والتحفيز من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة.

- توفير وتطوير البني التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات.
- تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف على أنها عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء.
- تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص.
- الحد من تعاظم مكانة القطاع العام، إذ أن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا نتيجة الحد من توافر الموارد الاقتصادية وغياب المنافسة وبروز الاحتكارات لتبرز أهمية الخصخصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من تعاظم دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية.
- **توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:** إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال : تعبئة المدخرات بتطوير بنية القطاع المصرفي، مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.
- **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص** : إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي[1]. إذ تدخل الشراكة بين القطاعين في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته كما تخفف من قيود الإنفاق والعجز في الموازنة. وضرورة إحداث شراكة بين القطاعين تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص[2].

4.2.5. جذب الاستثمار الأجنبي: تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية. وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[3]

– يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية لدول النامية ومصدر من مصادر التمويل.

– مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.

---

[1] آيت عكاش سمير، بين ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] بود خدخ كرم، بودخدخ مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] بعداش عبد الكرم، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة** 1996- 2008"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 57 .

– الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية إذ تستخدم هذه التدفقات المالية عادة في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية.

– الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل للتكنولوجيا.

– إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كمساند للقطاع العام المتعثر وتوفير الموارد المالية في ظل عدم استقرار عائدات النفط للدول النفطية وعجز الموارد المحلية عن تلبية متطلبات التنمية للدول الأخرى يتطلب من الدول النامية العمل على خلق مناخ استثماري ملائم بجميع معطياته المادية والقانونية والمؤسساتية والسياسات الاقتصادية التي تعزز ثقة المستثمر[1].

ومن أهم مظاهر المناخ الجيد للاستثمار نجد: إتباع سياسات التحرر و تفعيل دور القطاع الخاص، توفير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمارات، توفير البني التحتية لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري، توفير البيئة الإدارية الملائمة والابتعاد عن مظاهر البيروقراطية[2].

يتوقف حجم هذه الموارد على مدى كفاءة السياسة المالية في تعبئتها وعلى رأسها الضرائب باعتبارها أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تشجيع الاستثمارات وكذا مدى قدرتها على توجيه هذه الاستثمارات نحو النشاطات التي تساهم حقيقة في التنمية الاقتصادية[3]. كما تشير أغلب الدراسات إلى أن الحوافز المالية ليست العامل الحاسم في تحديد قرار الاستثمار بل هناك محددات باتت قاسما مشتركا ومهما في التأثير في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر منها خصائص السوق، المواد الأولية، الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية المتبعة مثل قوانين الملكية، الحواجز التجارية[4] وغيرها.

– يعد الاستثمار الأجنبي حاجة ملحة سواء للاقتصاديات النامية نظرا لحاجة اقتصادياتها لرؤوس الأموال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس أموالها الفائضة وتلعب الدول النامية في الوقت الحالي دورا مهما في حركة الاستثمارات الأجنبية كوجهة للتدفقات الواردة حيث استقطبت الدول النامية سنة 2009 ما يقارب نصف التدفقات العالمية الواردة إليها لتبلغ 478 مليار دولار[5].

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي لا تأخذ نمطا واحدا فالعوامل المؤثرة فيه متعددة فمعظم التدفقات تتجه نحو البلدان التي تملك برامج استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وإصلاحات على صعيد القطاع المالي والتي تملك برامج خصخصة فعالة[6].

---

[1] أحمد سعيد شريف، **"دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص"**، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، يونيو 2003، ص 84.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **"الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص 92-93.

[3] أحمد سعيد يوسف، **"اثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية"**، منشورات مكتب الجامعة الأردنية، الأردن، 2005، ص 171.

[4] نفس المرجع السابق، ص 98.

[5] الانكتاد، **"تقرير الاستثمار العالمي"**، 2010، ص09.

[6] حازم بدر الخطيب، **"أهمية الاستثمارات الاجنبى في التنمية الاقتصادية و انعكاساتها و دورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسة في الأردن)** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الأردن، ص 98.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة و الذي خصصناه ليكون كمدخل للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي اتضح لنا أن مورد النفط هو أهم مصدر طاقوي في العالم، و كل الدول تحاول جاهدة لبسط سيطرتها عليه سواء المنتجة او المستهلكة من خلال التحكم ومواكبة سوق النفط العالمية، و يعد النفط السلعة الأولى و الممول الرئيسي للاقتصاديات النفطية في رسم السياسة الاقتصادية للبلد باعتباره مصدر للطاقة و سلعة هامة في التجارة الدولية، و أمام عدم استقرار سوق النفط بسبب موجات الصدمات النفطية التي أصبحت تمثل ظاهرة متلازمة للسوق النفطية و الاختلاف في نعمة و نقمة النفط لبعض الدول. فالحقيقة التي باتت واضحة هو توجه الاقتصاديات النفطية نحو قطاعات أخرى و سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا وتنوعا حيث أصبحت سياسة التنويع الاقتصادي المخرج الذي يتجه نحوه مختلف اقتصاديات النفط كمخرج و علاج يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وإعطاء مرونة عالية في تجاوز صدمات النفط .

الفصل الثاني

العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

- المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني:

فرضت المستجدات و التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية، أن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يكون ضمن أولويات النمو الاقتصادي في إطار تحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة من خلال السير على خطة إسهامات القطاعات الاقتصادية و لا ينبغي أن تكون على حساب النمو الاقتصادي و عليه عرف موضوع التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين لانطوائه على جملة من التحديات لعدة جوانب متعلقة برأس المال البشري، الزراعة ، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات..الخ تصب في قالب واحد .

و مما سبق فإن اهتمامنا في هذا الفصل سوف ينصب على دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، و ذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى طبيعة العلاقة بين التنويع و النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فسوف نخصصه للدراسات السابقة بغية الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية .

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين التنويع و النمو الاقتصادي :

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أولا على الاتجاهات الفكرية للعلاقة بين التنويع و النمو الاقتصادي، من خلال عرض الخلفية التاريخية للتنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي، ثم الوقوف على أهمية علاقة التنويع و النمو الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على النمو في الفكر و الأدبيات الاقتصادية على خلفية أهم النظريات و النماذج، ثم التطرق في الأخير لمجالات التنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي.

1. الاتجاهات الفكرية للعلاقة بين التنويع و النمو الاقتصادي:

حاولت العديد من الدراسات ان تظهر طبيعة العلاقة، فهناك اتجاهان فكريان مفسران للعلاقة التنويع و النمو الاقتصادي، الأول يتمثل في نظرية "المزايا النسبية" لـ "دافيد ريكاردو"، و التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا و مصدرا للنمو الاقتصادي، و الاتجاه الثاني يتمثل في العديد من الدراسات التي بينت أن تركز الإنتاج و الصادرات وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي. و رغم أهمية نظرية "ريكاردو" و التي تعطي مبررات قوية للتخصص و بالتالي عدم التنوع، إلا أن مزايا هذه النظرية لا تحفز النمو الاقتصادي و تحديدا في الدول النامية، ذلك أن صادرات تلك الدول ترتكز على المواد الاستخراجية و الأولية و التي تتعرض أسعارها و عوائدها لتقلب مستمر، وهذا يعيق التمويل المستقر للخطط التنمية فيها، ومع ذلك تعتمد العديد من التجارب الدولية في إطار تنويع قاعدتها الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصرها الإنتاجية، فعندما يتوفر لديها عناصر الإنتاج الزراعي من أراضي خصبة ومياه ومناخ يمكنها التوسع في الإنتاج الزراعي، و عندما تتوافر لديها عناصر الإنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية و عمالة مدربة يمكنها التوسع في الإنتاج الصناعي، و دول أخرى يعتمد التنويع الاقتصادي لديها على قطاع السياحة و أخرى على الخدمات المالية. و هكذا، و بشكل عام تسعى الدول البترولية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال التوسع في الصناعات البتر وكيماوية، و الصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد و الألمنيوم و الخزف و الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية[1].

4. الخلفية التاريخية للتنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي:

إن موضوع التنويع الاقتصادي ليس حديث العهد في الفكر و الأدبيات الاقتصادية، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين Mac Laughlin فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 6.

تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربي العالميتين[1]، ضيف إلى دلك خلال نفس الفترة طرحت هذه الإشكالية عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول و تكون الرغبة لديها في عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية[2]. و يمكن تلخيص تطور البحوث في مجال التنويع الاقتصادي في شكل مرحلتين من البحوث :

أولا. المرحلة الأولى : و التي عرفت فيها البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:

❖ Rosenstein Rodan[3] تعرض لمعالجة موضوعي أثر التعليم effet d'entrainement و كثافة مصفوفة ما بين القطاعات، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.

❖ رأى الاقتصادي Bernis بان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، و المعروفة باسم الصناعات المصنعة، و المستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو François Perroux و التي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، و التي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات و المخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات و سلع وسيطية موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي. من جهة أخرى ركز الاقتصاديان[4] Kuznets et Rostow[5] على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد و التنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.

❖ ركز الاقتصادي لويس Lewis على القدرة على الاستثمار و التراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي و التحول من الاقتصاد التقليدي.

---

[1] Glenn MacLaughlin, " industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics", n° 45, Nouvember 1930, p: 131-149.

[2] Hakim Ben Hammouda et autres, Op.cit, p :31.

[3] Rosenstein-Rodan, " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic journal, vol 33, 1943.

[4] Kusnets. S, " modern économic growth ", in: Yale University Press, New Haven, 1966.

[5] Rostow. W, " the stage of economic groth: A non communist manifesto", Cambridge University Press, 1960.

و رغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادي العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سببا في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي[1].

ثانيا. المرحلة الثانية : أو ما يعبر عنها بالمرحلة الحديثة حيث شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي على الساحة الاقتصادية في خضم التطورات التي عرفتها دول العالم و لعل أهم هده الأسباب[2]: ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

تطرقت الأدبيات الاقتصادية الحديثة لإشكالية التنويع الاقتصادي في عدة دراسات أهمها :

- دراسة Imbs and Waciarg[3] الذين استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج و اليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية و بنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع و الإنتاج والتشغيل و النمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل و القيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان و مستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى "النمو الاقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية : " التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي" يبدأ في التركز، و عليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.
- Klinger and lederman[4] برهن في دراستهما على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Warziarg في حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

---

[1] Hakim Ben Hammouda et autres , Op.cit, p: 32.

[2] Hakim Ben Hammouda et autres , " D'une diversification spontanée à une diversification organisée ;quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord", Revue économique, vol 60, n° 1, janvier 2009, p :133-156.

[3] Imbs . J, Wacziarg. R, Op.cit, p :63-86.

[4] Klinger . B, Lederman .D, " discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products", World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, 2004.

Cadot, Carrere, Strauss_Kahn [1] اقترحا تقسيم مؤشر التركيز السلعي **لثايل** Thail الذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة)* لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها تتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات.

3.أهمية علاقة التنويع والنمو الاقتصادي: وعلى عكس نظرية المزايا النسبية، يرى الكثير أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري و التطوير المالي، حيث يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري [2]، و التطوير المالي[3] ويودي من ثم إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي[4] .
- تقليل المخاطر الاستثمارية، فالتنويع الاقتصادي يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار و تقليل مخاطر الاستثمار[5] .فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها [6]فالظروف الطبيعية مثل الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق والظروف الدولية مثل الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكار والخدمات المالية، من شأنها أن تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتوجات وتسويقها واستهلاكها، وهو ما سينعكس دون أدنى شك على العائدات من هذه الاستثمارات، ومن ثم فإن تنويع الاستثمارات و توزيعها على عدد كبير من المنتوجات يقلص المخاطر الاستثمارية ويزيد من العائدات ويضمن استقرارها.
- تخفيض المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، حيث أن التنويع الاقتصادي يسمح بتحقيق عدة مزايا من

---

[1]Cadot . O, Carrère. C et V. strauss-Kahn, " export diversification: What's behind the hump ? ", The Revue of economics and statistics, vol 93, n° 2, 2011, p:590 - 650.

*تفسر عملية تنويع الصادرات التي يمكن أن ينتهجها بلد ما بالقدرة على إنشاء خطوط جديدة للتصدير وترقيتها، وهذا ما يسمى بالهامش التوسعي marge extensive ، كما يمكن لعملية تنويع الصادرات أن تأخذ شكل الزيادة في قيمة صادرات السلع الموجودة أصلا في القاعدة التصديرية وهذا ما يسمى الهامش التكثيفي marge intensive .

[2] Berthelemy. j, Soderling . L, " The role of capital accumulation adjustment and structural change for economic take of empirical evidence from African growth episodes", World development , vol 29, n° 2, 2001, p: 323-343.

[3] Ramcharan . R, " How big are the benefits of economic diversification? Evidence from earthquakes", IMF working paper, 2005, p: 05- 48 .

[4] Fenestra et all, " Testing Endogenous growth in south Korea and Taiwan ", journal of development economics, 1999, p: 317-341 .

[5] Acemenglu, Zilibotti, " Information accumulation in development", journal of economic growth Springer, vol 4, n° 1, march 1999, p:38 .

[6]Ramcharan . R, " Does economic diversification lead to financial development? Evidence from topography", IMF working paper, 2006, p: 06-35.

خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو على عدد محدود و قليل من المنتوجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. ولقد بينت دراسة 2007 Korea, Tenreyro[1] أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي بلد يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلبات وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز على منتج واحد أو على قطاع واحد.

- التقليل من المخاطر التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الصادرات، لأن بعض الدول التي تتميز في اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي إذا انخفضت أسعار المنتوجات المصدرة ستنخفض آليا عائدات الصادرات من العملة الصعبة، و من ثم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول مما سينعكس سلبا على استيرادها و تنميتها الاقتصادية[2].
- تحفيز معدلات التبادل التجاري والرفع منها، حيث أن انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد و وحيد فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، و ذلك يعني خسارة الدولة في تجارتها الخارجية (عجز في الميزان التجاري). أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، و من ثم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري، و قد بينت الكثير من الدراسات العلاقة الايجابية والطردية ما بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي

(Taylor 1981[7], Balassa 1985[6], Chow 1987[5], Ram 1987[4], krueger 1990[3])

- تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن عدد من الدراسات التي عالجت تقلبات معدلات النمو الاقتصادي أظهرت عدم تمكن الدول الفقيرة الوصول إلى تنمية مستدامة ومستمرة و ذلك لأسباب ثلاثة ترتبط كلها بضعف التنويع

[1] Koren . M, Tenreyro . S, "Volatility and development Quarterly", journal of economics, vol 122, n° 1, 2007, p:243-287.
[2] Heiko . H, "Export diversification and economic growth", working paper , n° 21, the international bank for reconstruction and development, 2008 .
[3] Krueger . A, " Asian trade and growth lessons", AEA papers and proceeding, 1990, p:108-112 .
[4] Ram . R, " Export and economic growth in developing countries evidence from time series and cross section data", economic development and cultural change, 1987, p:51-72 .
[5] Chow, " Causality between export and industrial development", journal of developing economics, 1987, p:55-63 .
[6] Balassa, " export policy choices and growth and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock", journal of developing economics, 1985, p:23-35 .
[7] Tayler. W, " growth and export expansion in developing countries", journal of development economics, 1981, p:121-130 .

الاقتصادي، السبب الأول يرتبط بتخصص الدول الفقيرة في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتوجات، و الثاني يرتبط بتعرض هذه الدول بصفة متكررة لصدمات كلية شديدة، و السبب الثالث يتعلق بارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة. و عليه فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة[1].

الشكل رقم (2–8): العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو

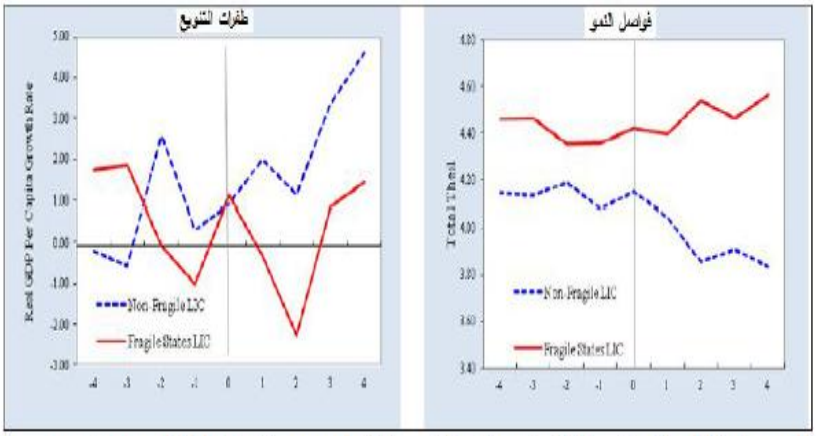

Source: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF Discussion note, December 2012, p-18.

4.النمو في الفكر والادبيات الاقتصادية :

تولي دول العالم اهتماما واسع النطاق في سياساتها الاقتصادية لموضوع النمو الاقتصادي و يبقى على رأس قائمة أهدافها، حيث تسعى جاهدة للعمل على تحقيقه والبحث عن العوامل و الوسائل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي، فالنمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمثل خلاصة الجهود المبذولة الاقتصادية وغير الاقتصادية من طرف مختلف حكومات الدول. في هذا الإطار سنحاول تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي، محدداته، كيفية قياسه وكذا التعرف على مختلف الأسس النظرية له.

1.4.تعريف النمو الاقتصادي:

برز مصطلح النمو الاقتصادي تزامنا مع ظهور الفكر الكلاسيكي، واستمر لفترة طويلة من الزمن، حيث شغل اهتمام العديد من الاقتصاديين بدراسة مختلف العوامل المسببة للنمو الاقتصادي كأمثال: ، Francois Perroux،

[1] Dawe D. A, "new look at the effect of export instability on the investment and growth", World development ,1990, p:05-14.

Simon Kuznets، Jacques Lecaillou وغيرهم كثيرون.

يري بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل الوطني، وذهب البعض للحديث على أن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حجم السلع والخدمات، ومن خلال هذا سوف نعرج على بعض التعاريف للنمو الاقتصادي.

عرف الاقتصادي **François Perronix** النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.[1]

اما "Jean Rivoire " فيقصد بالنمو الاقتصادي تحول الاقتصاد تدريجيا بزيادة الإنتاج والرفاهية.[2]

بينما "**S.kuzneds**" : عرف النمو الاقتصادي على انه يعكس القدرة الدائمة لتزويد المجتمع كمية متنامة من السلع و الخدمات لكل مواطن.[3]

كما عرفه **Jacques Lecaillon** في كتابه "**النمو الاقتصادي**" بأنه: "مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل" [4]، فالنمو الاقتصادي حسب هذا التعريف هو "نمو في حجم الإنتاج الإجمالي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات المحصل عليها خلال فترة زمنية محددة".

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج اخلي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من خلال فترة زمنية معينة"[5].

و بالنسبة لـ **Peterson**، يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع و الخدمات، و كذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات[6] .

وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني[7].

---

[1] Paul Massé, "Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XX^{éme} siècle Tome 1", Edition l'harmattan, Paris, 2011, p : 357.

[2] Jean Rivoire, " L'économie de marché", Alger, 1994, P: 80.

[3] علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**"، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 39.

[4] Jacques, lecaillon, "La Croissance Economique. Edition Cujas", Paris, 1972, p : 10

[5] حوشين يوسف، " **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر مابين 1970– 2009**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 04، 2015، ص 131 .

[6] T.R Jain , 0. P. Khanna ,Vir Sen , " Development and Environmental Economics and International Trade" , V. K. Publications , New Delhi, 10/ 2009, P: 2

[7] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية نالصف، علي عبد الوهاب نجا، " **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 73.

فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد، على الرغم من زيادة الإنتاج ومن جهة أخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج و هذا في حالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل[1].

و بناءا عليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، فنحصل على :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

الشكل رقم (2–9): عمليات النمو الاقتصادي

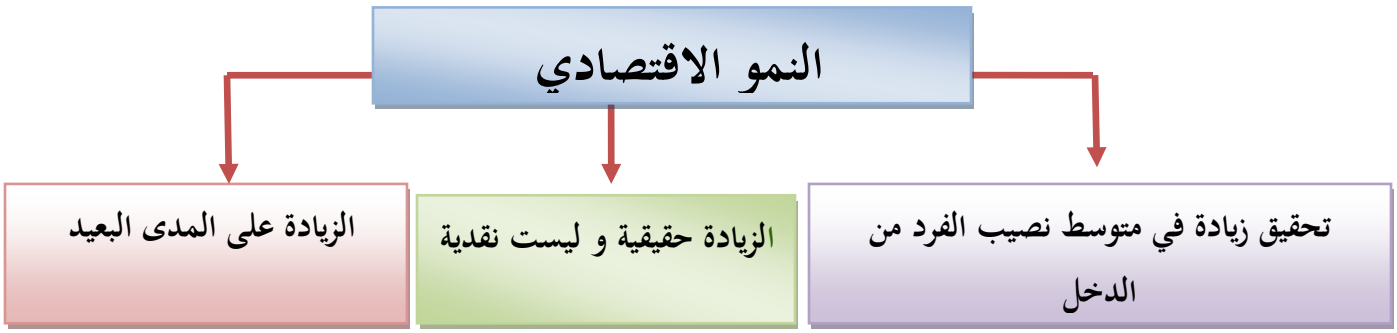

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] D.N. Dwivedi, " Macroeconomics : Theory and Policy ", 3nd Edition, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India , 2010, p:383.

2.4.أنواع و محددات النمو الاقتصادي:

1.أنواع النمو الاقتصادي [1]:

ينقسم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة:

أ-النمو التلقائي أو الطبيعي (Spontaneous Growth)

ب - النمو العابر (Transit Growth)

ج- النمو المخطط (Planned Growth)

أ-النمو التلقائي (الطبيعي):

نعني به النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى القومي[2].

ب -النمو العابر:

يعرف النمو العابر على أنه نمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، حيث أنه يظهر بمجرد ظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، كما أنه يظهر نتيجة لوجود مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها، و ينتشر هذا النوع من النمو بصفة كبيرة في الدول النامية[3].

ج- النمو المخطط:

يعتبر النمو المخطط والنمو الطبيعي بمثابة نمو ذاتي الحركة عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، و يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع، ويتوقف النمو المخطط من جهة على قدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، ومن جهة أخرى على فعالية التنفيذ والمتابعة و مشاركة الجمهور في عملية التخطيط بمستوياته، و يعتبر التخطيط الاقتصادي نهجا علميا حديث النشأة نسبيا، و أصبح نشاطا واسعا تمارسه العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية، كما سعت الدول الرأسمالية الكبرى إلى تعظيم استفادتها من بعض أساليب التخطيط ورسم سياسات الطلب الفعال و تحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية[4].

---

[1] حبيب كميل، البني حازم، "**دراسات في الإنماء في التطور**"، لينان، 1997، ص 17 .

[2] صالح خصاونة وأخرون، "**مبادئ الاقتصاد 2**"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994، ص ص 379- 380.

[3] نسيمة سابق، "**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015- 2016، ص 61.

[4] نفس المرجع السابق، ص 61.

2. محددات النمو الاقتصادي :

إن عملية النمو معقدة للغاية، فهي تتأثر بمجموعة من العوامل، و وفق دراسة الاقتصاديين لمحددات النمو توصلوا إلى أن هناك عوامل اقتصادية تتمثل في: الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، تراكم رأس المال و التقدم التقني، و أخرى غير اقتصادية كالعوامل الاجتماعية، الثقافية و السياسية، و فيما يلي سنتطرق لبعضها باختصار:

أولا: الموارد الطبيعية :

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية[1]، الاستغلال الأمثل لهده الثروة او الموارد في ظل الوفرة أو ندرتها يعتبر محددا هام لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: الموارد البشرية :

يعد توفر اليد العاملة من أهم عوامل النمو الاقتصادي خاصة عند الكلاسيك، إلا أنه مع التطور التكنولوجي و التقني، تغير معنى الموارد البشرية و أصبحت تدل على رصيد الأفراد من القدرات و المواهب والمهارات و المعرفة[2]، و قد ساعد هذا الرصيد كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة، و بالتالي فهي تؤدي دورا مهما جدا في عملية التنمية، ذلك لأن تنمية الموارد البشرية ارتبطت بتراكم رأس المال البشري، فالاستثمار في هذا الأخير على شكل برامج التدريب و التعليم، ينعكس على الناتج الوطني و على مستويات الإنتاجية و منه على النمو الاقتصادي.

ثالثا : تراكم رأس المال :

اهتم الاقتصاديون بتراكم رأس المال، نظرا لأهميته في تحقيق التنمية، فهو يأتي من خلال توفير حجم من المدخرات الحقيقية و توجيهها في عملية الاستثمار، بدل توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.[3]

رابعا : التقدم التقني :

حظيت التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، و ذلك للدور الذي تلعبه في تطوير الأساليب المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ففي هذا السياق تعتبر النظريات الكلاسيكية الإنتاج كدالة لعدد من العوامل ، و هي العمل، الأرض، الموارد الطبيعية و كذا التقدم التكنولوجي، إلا أن هذا الأخير اعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن استخدامه من قبل

[1] مدحت، القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 139.

[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3] مدحت، القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، مرجع سبق ذكره، ص ص134- 135.

النموذج الاقتصادي، أما نظريات النمو الحديثة اختلفت مع التقليدية باعتباره متغيرا داخليا، حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي، ذلك لأن الابتكارات والاكتشافات التكنولوجية تعد مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

خامسا: العوامل السياسية:

إن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالبيئة السياسية للبلد، حيث يعتبر كل من الاستقرار السياسي والإدارة الفعالة و القوية أمرا ضروريا للنمو الاقتصادي[1]، ومحفزا لتكوين رأس المال وذلك لثقة الأفراد في الدولة.

سادسا: العوامل الاجتماعية:

تضم المواقف الاجتماعية من عادات وتقاليد، التي تتغير بعضها مع التوسع في التعليم وانتقال الثقافة من مجتمع إلى آخر، ولكن فقط التغير الاجتماعي الاختياري الذي يقود إلى النمو الاقتصادي.

3.4. نظريات و نمادج النمو في الفكر الاقتصادي:

سعت عدة مدارس فكرية لمعالجة موضوع النمو الاقتصادي رغبتا منها للوصول إلى قالب نظري متكامل وشامل يرقى لتوليد أداء اقتصادي يلاءم مختلف الدول ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك كأمثال (Adam Smith)، (David Ricardo)، (Robert Malthus)، (Karl Marx)(Jean Baptiste Say) وغيرهم ، مرورا بإنجازات النيوكلاسيك كأمثال (Jevons) ، (Walras)، (Menger)، (Alfred)،(Marshall) وكذا اعمال الكينزيين وما جاء بعده (- Evesy Domar - Roy Harrod) ،(Solow) وصولا إلى النظريات الحديثة، كنظرية النمو الجديدة "الداخلية" للاقتصاديين (Paul Romer)، (Rebelo) (Barro) (R.Lucas).

اولا: نظريات النمو الكلاسيكية: لقد ركز الكلاسيك في وجهات نظرهم على فرضيات عديدة أهمها[2]:

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛
- ميل الأرباح للتراجع و ذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛
- الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار؛
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية العملية التراكم الرأسمالي ؛

[1] Ne. Thi. Somashekar, "Development and Environmental Economics", New Age International (p) limited, Publishers, 1" Edition, New Delhi, 2008, p:14.

[2] جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات، شبكة الألوكة**"، متوفر على الموقع: **www**. akukah . net، تاريخ الاطلاع: 2018/03/22.

- الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط ؛

1. **ادم سميث** Adam Smith : حيث يأتي في طليعة الاقتصاديين الكلاسيك الدين تطرقوا لموضوع النمو و الدي اعتبر بان العمل هو مصدر الثروة الأمم و أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و يوضح سميث أن التخصص و تقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي و الذي يتأتى أساسا من الادخار، و عليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، و يقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا Self Sustaining ، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح و هكذا، و لكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح و تقل المدخرات و معدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود Stationary State (حلقة دائرية انكماشية)[1].
و يمكن تلخيص أفكار ادم سميث وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2–10): تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.

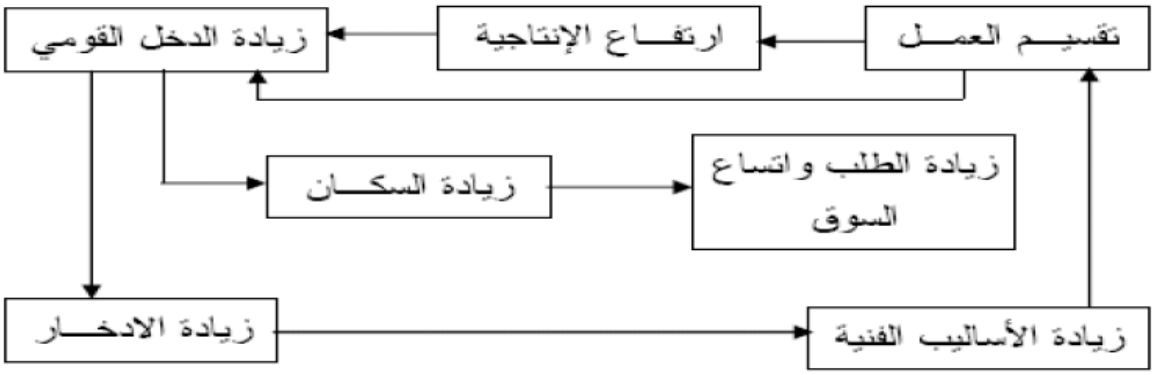

المصدر: سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القريشي، **"مقدمة في اقتصاد التنمية"**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص61.

2. **دافيد ريكاردو** David Ricardo : بعد تحليل أدم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود و انتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي و الهام في النشاط الاقتصادي و الذي

[1] شعباني إسماعيل، " **مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 65.

يخضع لقانون تقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى، كما أعطى ريكاردو كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

3. **مالتوس** Thomas Robert Malthus: وعكس نظرية ادم سميث المتفائلة اتجاه النمو، فقد تبلورت افكار مالتوس في انه مهما كان النظام الدي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، و يرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع. و في كتابه الثاني حول" اصول الاقتصاد السياسي " أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي[2] .

ثانيا: نظرية النمو النيوكلاسيكية: تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، والتي تطورت على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال: (Jevons) ،(Menger) ،(Walras) ،(Alfred Marshal) و من أهم ما جاء في هذه النظرية، بروز عملية تكوين رأس المال وعلاقته بالنمو الاقتصادي حين تم تكوينه دون الحاجة لزيادة العمل أي من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يتحدد بدوره من خلال سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يعد كل من السكان و التكنولوجيا والتجارة الدولية عوامل أخرى مشجعة لتوسيع الإنتاج[3]. و تحقيق النمو الاقتصادي الذي يتضمن ضمن هذه النظرية ثلاثة أفكار رئيسية وهي[4]:

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل، بمعدل نمو قوة العمل مضافا إليها معدل نمو إنتاجيته و التي تحدد خارج النموذج، و أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، و يعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه إما بمعدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج $(\frac{k}{y})$ أو بمعدل أدنى لإنتاجية رأس المال $(\frac{v}{k})$، و ذلك بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال .
- عندما تكون هناك تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين$(\frac{k}{y})$ و$(\frac{v}{k})$، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، وهو ما

---

[1] بدراوي شهيناز، " **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 18 دولة نامية 1980–2012)** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015، ص 55.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات –نماذج– استراتيجيات)**"، الطبعة ألأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص ص 107، 108.

[3] كبداني سيد أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل– دراسة قياسية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 37.

[4] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات و موضوعات**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 67- 69.

يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة بين بلدان العالم المختلفة.

- يعتمد مستوى دخل الفرد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.

ثالثا: نظرية النمو الكينزية:

إن أزمة الكساد الاقتصادية الشهيرة لسنة 1929 حتمت على الاقتصاديين إعادة النظر في مقارباتهم و البحث عن أفكار جديدة . فجاءت المدرسة الكينزية لـ Jhon Minard Kinz، و تقوم على الفرضيات التالية[1]:

- عدم سيادة التشغيل الكامل وهذا عكس ما نصت علية المدرسة الكلاسيكية.
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- خلصت بأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، أي أن يكون العرض تابعا للطلب وليس العكس كما نادى الكلاسيكي Jean Baptiste Say العرض يخلق الطلب.
- عدم حيادية النقود فهي مخزن للقيمة.
- عدم مرونة الأجور والأسعار .

بنى Kinz نظريته على أساس أن أزمة الكساد التي حدثت هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في العرض، و لإعادة سيرورة النمو الاقتصادي، يجب تحريك الطلب الذي بدوره يحرك العرض، و عليه يجب تحديد محددات الطلب الكلي (القومي) و ذلك من أجل معرفة السياسات المناسبة.

فتحريك الطلب عند Kinz يكون إما:

1) تحريك الطلب الاستثماري الخاص، و ذلك بتخفيض سعر الفائدة .

2) تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص، و ذلك برفع الدخل.

3) أو تحركهما معا[2]. و المخطط التالي يشرح محددات الطلب عند Kink:

[1] فرهاد محمد على، "**التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1994، ص 43.

[2] ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة الجزائر (1989– 2012)** "، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 47.

الشكل رقم: (2–11) محددات الطلب الكلى عند Kinz

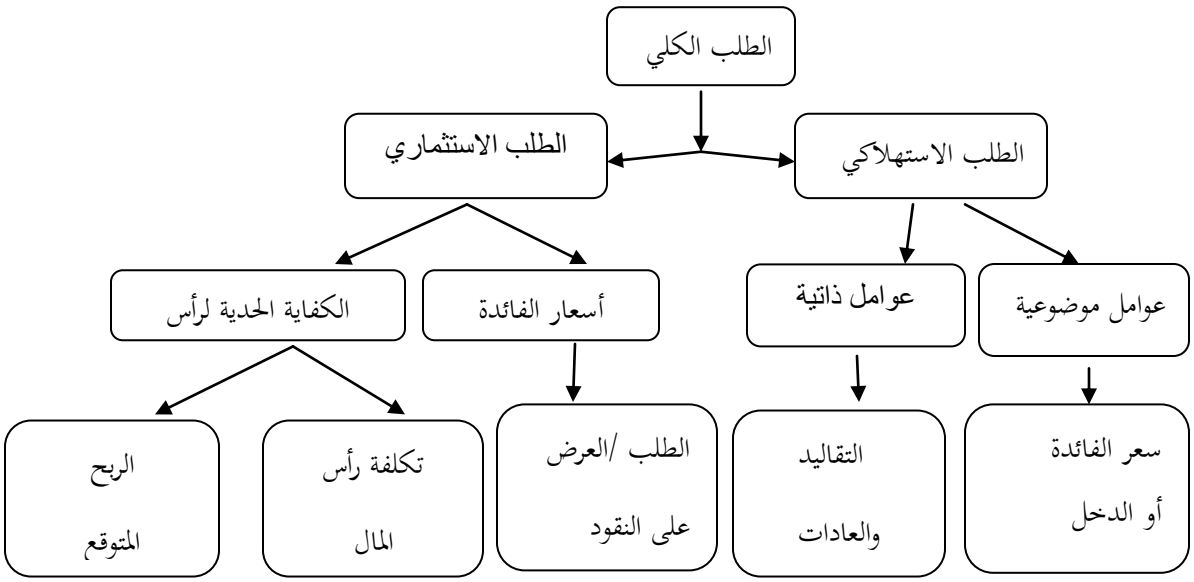

المصدر: ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم. دراسة حالة الجزائر (2012 –1989)**، أطروحة دكتوراه منشورة، 2015، جامعة الجزائر ، الجزائر،ص 22 .

1. هارود دومار Harrod - Domar[1] : يعتبر نموذج Harrod – Domar توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، و قد ركز النموذج على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات و الاستثمارات والناتج.

و تتمثل فرضيات النموذج في ما يلي:

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار و الوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل .
- تساوي و ثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات و موضوعات**"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- الأسعار و سعر الفائدة و معامل رأس المال و نسبة رأس المال و العمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية؛ كل من حسابات الدخل و الاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة و الاستثمار الكلي الجديد يحدد بمستوى الادخار الكلي.

2. **نموذج سولو"Solow"**: يعتبر نموذج سولو إسهاما في تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو حيث تقوم على توسيع نظرية " Harrod - Domar " بسبب النقائص التي أظهرتها بحكم إنها متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "Solow" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينهما، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل $(K = sY)$ ، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا $(Y = F(K, L))$.

و يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة " Cobb- Douglas"ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K وL.[1]

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"

$$C = cY \Longrightarrow S = (1 - c)Y = sY.$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك , (n) وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \quad .$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

[1] Ulrich KOHLI, "Analyse macroéconomie", De Boeck, Bruxelles Belgique, 1999, p : 418.

رابعا : نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

برزت منتصف الثمانينات من القرن الماضي و جاءت لتفسير الاختلافات الحاصلة في الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو و الدي اعتبره متغير خارجيا وكدا الفروقات بين البلدان فيما يخص معدلات النمو في الإنتاج طويلة الأجل ومستوى دخل الفرد. ومن أهم هذه النظريات نجد نموذج Barro , Robert lucas Romer، بالإضافة إلى نماذج أخرى كنموذج Robelo و Helpman Grossman وغيرهم . و يمكن تلخيص عوامل النمو الاقتصاد الداخلي وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2–12): عوامل النمو الاقتصاد الداخلي (الذاتي).

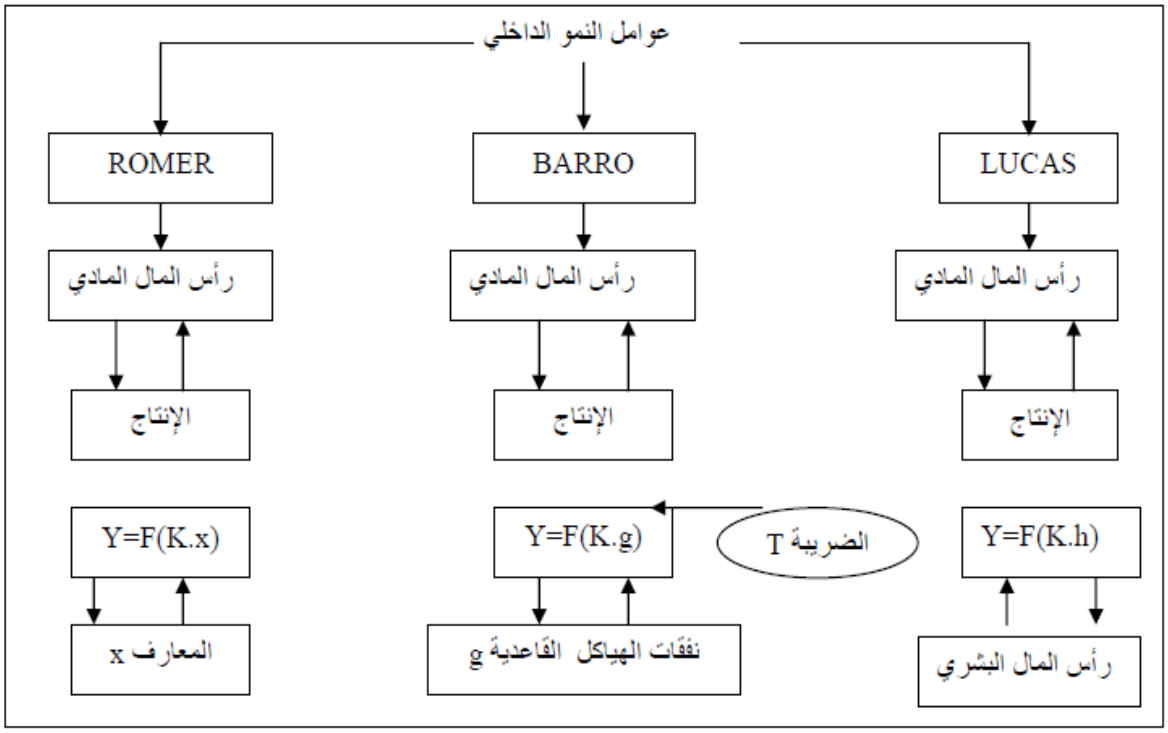

المصدر: مصطفى زيروني، **الممول الاقتصادي و استراتيجيات التنمية" حالة دول جنوب شرق آسيا"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،نقلا عن ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة الجزائر (1989– 2012) "، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1. **نموذج "Lucas"**[1]:

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات و موضوعات**"، مرجع سبق ذكره، ص 80.

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-U)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و B مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1-\mu)$$

أما دالة الإنتاج "Cobb - Douglas" فتأخذ شكل التالي:

$$(Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta})$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى و فقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "solow"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-U)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر و دائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

2. نموذج رومر Romer : قدم رومر فكرة النمو الداخلي (Endogenous growth) على المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الإنتاجي و أن العنصر المحفز له هو التقدم الفني وتراكم المعرفة، و بنى رومر نموذج النمو الخاص بنظريته بناء على عدة فروض أهمها[1] :

• الفرض الأول: افترض رومر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال*.

• الفرض الثاني: افترض رومر أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة، مثل تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الأرباح و قادرة على تحمل المخاطر،

[1] Romer P.M, "Increasing Returns and Long run Growth", Journal of Political Economy, 94, 1986, pp:1002 – 1037.

*افترض رومر في هذا الوضع تزايد العلة مع الحجم وليس ثباته ويفسر رومر ذلك بما يسمى بالوافرات الخارجية الموجبة للاستثمار في المعرفة، بالإضافة إلى الوافرات الخارجية الناتجة عن تراكم رأس المال البشري والذي يسمي بالأثر الخارجي لتراكم رأس المال البشري.

أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.

• الفرض الثالث: افترض نموذج رومر أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية، وأطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام، و هي تشبه في ذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا يحول دون استخدام شخص أخر لها أو منشأة أن تستخدمها باقي المنشآت.

3. نموذج "AK" (Rebelo) 1991 : إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو، هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة). فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، و بالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة .

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطى من طرف Rebelo يكون كما يلي[1]:

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

باعتبار أن حجم السكان ثابت ، وأن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي :

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

بحيث أن : Y الإنتاج، K رأس المال، s نسبة الادخار، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة و تساوي إلى A .

إن خط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، و بما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم و هي أحد خصائص نموذج "AK" .

يمكن استخراج معادلة النمو الاقتصادي كما يلي :

– باعتبار أن A متغيرة ثابتة، فإنه يمكن التعبير عن معدل نمو الداخل بما يلي :

[1] Ahmed zakane, "dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique - essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie-", Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003, P: 54.

$$\dot{Y} = AK \rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K) \rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \dots\dots\dots\dots (3)$$

- أما معدل نمو رأس المال، فيمكن التعبير عنه انطلاقا من قسمة المعادلة (2) على K و ذلك كم يلي :

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

من خلال المعادلتين (3) و (4) نستنتج أن :

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g$$

من خلال هذه المعادلة، يتبين لنا أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و أن معدل النمو دالة متزايدة في معدل الادخار .

و هكذا فإسهام نموذج AK هو محتوى لداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، وعلى علاقته مع نسبية الادخار، فهذا النموذج يبين أن رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة، فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الادخار، و منه انطلاقا من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية .

مع أن النموذج AK سجل موقفا واضحا إزاء نموذج Solow، و خاصة للحصول على النمو في المدى الطويل ، فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي:[1]

نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتوصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاع (نمو) ثم انخفض (تدني)، أما المردودية الثابتة فتفرض حالة الاستقرار . إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير (نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن، و منه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إن دخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج . في هذه الحالة يظهر مشكل و الذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الأرض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندمجها في مفهوم العمل الموسع، و التي بدورها تلغي فرضية المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلا بد أن نكون واضحين أن إضافة هذه العوامل تغير من

[1] Ahmed zakane, op.cit, P : 56.

شكل دالة الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج هذا ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج .

4. نموذج قروسمان و هيبلمان 1991 (Grossman et Hepjman) : يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة و التكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بأن النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية. و بذلك حسب هذا النموذج فإن استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، و استمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . و تقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث و التطوير، و ذلك بهدف ابتكار أنواع احدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول و الخروج من الأسواق[1].

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لانهاية . وتتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج و نفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين و نفس سعر البيع و نفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق .

و يمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي : $Y= Nx$، حيث N : عدد السلع الاستهلاكية الحديثة. X : الناتج الخاص بكب سلعة .

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن (t) و ما بعده إلى مالا نهاية . وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات . أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية .

كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة التالية: $R = aw / K_n$، حيث: a: معامل تكلفة الابتكارات، W: أجور العاملين في الابتكارات، Kn : الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية و الذي يعتمد

[1] رواكسي خالد،" **اثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط دراسة قياسية للفترة (2001-2011)**" ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص 40.

على الابتكارات السابقة . و تنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على إنتاجية البحوث في الاقتصاد مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها .

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما : قطاع البحوث، و قطاع إنتاج السلع و المنتجات، وكذلك كالتالي :$L = L_Y + L_A$ حيث L_y : حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد، LA : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث ، و لدينا : $L_{A=} (a/k_n).dN/dt$ حيث: (a/k_n) يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل dN/dt التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها . و بالتالي : $L= L_Y + [(a/k_n).dN/dt]$ و بافتراض أن دالة الانتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل، أي اختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية .

و من ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (Kn) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها (N)، وقد افترض قروسمان و هيبلمان أن :$K_n = N$ ، و بالتالي: $L = L_Y + a.g.N$ ، ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة . كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات .

5. نموذج اجيون و هويت 1992(Aghion et Howitt) : يرى الاقتصاديان بان التقدم التقني يعتبر عاملا مفسرا للنمو الاقتصادي الداخلي، و فكرته الأساسية تدور حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، و أكد اجيون و هويت فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث و التطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث . أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقادمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة و تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، و تعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات[1].

و يتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، و تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة . وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما :

[1] رواكسي خالد، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

قطاع إنتاج السلع النهائية، و قطاع البحث والتطوير و تعطى بالصيغة التالية :$L = L_Y + L_A$ حيث : L_Y : تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد، L_A : تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير .

و عليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث و التطوير و مدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث و التطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، الدعم، و النظم و الإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث و التطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد .

الجدول رقم (2-1): التطور التاريخي لنظريات النمو

نظريات النمو	مصدر النمو	خصائص النمو
النظرية الكلاسيكية : - ادم سميت (1776) - روبرت مالتوس(1791) - دافيد ريكاردو)(1817) - كارل ماركس (1867)	تقسيم العمل إعادة استثمار الفائض إعادة استثمار الفائض تراكم رأس المال	نمو غير محدد نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
نظرية شومبيتر(1911-1939) (Joseph Schumpetre)	سلسلة الاكتشافات التكنولوجية (Groupes d'innivation)	نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدوارات الطويلة الأجل
نموذج الكينزيون الجدد : -هارود (1939)- أدومار 1946	معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار و معدل الاستثمار	نمو غير مستقر
النموذج النيوكلاسيكي : - ر سولو (1965)	التقدم الفني (التكنولوجي)، و تزايد الحجم السكاني كعوامل خارجية	النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني
نماذج نادي روما : - ميدوس(1962)	الموارد الطبيعية	نمو محدود و منتهي بسبب الانفجار السكاني و التلوث و فناء الطاقة
نظرية التنسيق (التنظيم) : -أجليتا (1976)-ر.يواير (1986)	الترابط بين نظام الإنتاج و نظام الطلب	تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان و المكان
نظريات النمو الذاتي : - ب.رومر (1986) – ر.لوكاس(1988) ر.بارو –جرينورد(	رأس المال المادي، رأس المال العام رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري . ادخال الرأس المال البشري في دالة	الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث .

1990)	التقدم التكنولوجي .	رأس المال البشري يؤثر على الابتكارات
-أجيون ، هويت (1992)		المحلية و يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية
نموذج بن حبيب و سبيجل(1994)		.

المصدر: عبد الباسط وفاء، " **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية**"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 08.

5. الأداء المؤسساتي، التنويع والنمو الاقتصادي :

إن التنويع الاقتصادي يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعله أمرا ممكنا لخلق نمو مستقر، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009[1] أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي دولة، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات، و التي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل و الاتصالات من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات و اليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة، و قطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب، و سياسية تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق و تحسين تنافسية الصادرات، و إصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية و تجدب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمؤسسات من وجهة نظر نورث دوغلاس هي القيود التي استنبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الدساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشاءها تقليص مستوى عدم اليقين في التبادل – تخفيض تكاليف الصفقات– بحيث توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما[2] . فلنوعية المؤسسات دور مهم و حاسم خاصة في المرحلة الانتقالية لأي بلد، أي مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن هذا التحول يتطلب تعويض مجموعة مؤسسات (المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه) بمؤسسات أخرى تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، غير أن هذا التحول الكبير عادة ما يكون في فترة قصيرة جدا، و هذا ما يفسر أن عددا من البلدان (خاصة في افريقيا جنوب الصحراء و شمال افريقيا) لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول، كما أن عقودا من التخطيط المركزي في معظم هذه البلدان ترتب عنها اكتساب مؤسسات غير جيدة، ساهمت في وضع و صيانة سياسات اقتصادية فشلت في تنويع اقتصادياتها، فمن ناحية معظم المنتجات التي تم التركيز

[1] world bank, 2009.

[2] نورث دوغلاس،" **المؤسسات**"، **منبر الحرية**، 2006، ص 2.

عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروع إنتاج لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرصا كبيرة على المنافسة فيها، و من ناحية أخرى بدأت معظم هذه البلدان مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة جدا، و تختلف هذه الهيكلة الاقتصادية كليا عن ما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة[1]، حيث يعتبر داني رودريك 2004 أن النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون و المستويات الأساسية للدخل و التعليم و التي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان[2]، أما نورث دوغلاس فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسي منظومة قانونية قضائية تضمن تنفيذ العقود و الاتفاقات بتكلفة منخفضة[3]، أما دارون أسيمنغلو فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية[4]:

-توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛

-وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين و جماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الأخرين؛

-توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار و المساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة؛

- **النوعية المؤسساتية السياسية** : يرى كل من أسيمنغلو وروبنسون أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين و أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام[5]، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة و السياسيين من نهب وسلب الدولة [6].

---

[1] شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

[2] Chifford D. Clark and Jung Chao Liu "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian Pacific Region" Edited by Tsu- Tan Fu and Chilj. Huang and C. A Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002, p: 46. 30.

[3] نورث دوغلاس، "**اسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة**"، معهدCIPG، ص 3 متوفر على الموقع، www.developmentinstue.org

[4] شكوري سيدي محمد، شيبي عبد الرحيم، " **العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: حالة الجزائر**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، جويلية 2012، ص 22.

[5] Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo, "Poor Economics: A Radical Rethinking of the way to Fight Global Poverty", Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011, p:238.

[6] Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz" Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50, Special Issue Published by IMF, Washington, USA, 2003, p:24.

- **النوعية المؤسساتية الاقتصادية** : إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب أسيمنغلو و روبنسون 2000 وأسيمنغلو 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية و تقدم حوافز الاستثمار للإفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة و السياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل و استثمارات الآخرين[1]. إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد[2]، بحيث تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي و الدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص بالاشتغال بين النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الريع و الأنشطة الأخرى غير المنتجة[3].

✓ **أبرز أدبيات العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي:**

- **دراسة AJR** 2005 "**المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد**"[4]

في هذا البحث حاول كل من دارون أسيمنغلو و جيمس روبنسون و سيمون جونسون البحث عن إجابة لأكثر الأسئلة طرحا في مجال النمو و التنمية : لماذا توجد دول بكل هذا الغنى ودول بكل هذا الفقر؟ فمن وجهة نظرهم تتمثل الإجابات الأولى على هذا السؤال في نماذج النمو التقليدية، أما المساهمات التالية للإجابة عن هذا السؤال فتمثلت في نماذج النمو الداخلي، إن هذا البحث يؤكد على وجهة نظر كل من توماس ودوغلاس 1973" إن عوامل: الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم، تراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي النمو بذاته إن عاملي التراكم و الابتكار ما هما إلا مقاربة لأسباب النمو أسباب وسيطية، فالحالة الأساسية للتفسير الفروقات في الدخل والنمو في الفوراق المؤسسية.

[1]Athur Schneider "Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008, p:70.

[2]Dani Rodrik "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007, p:188.

[3] Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman "Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy" in" West Bank and Gaza Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges" Edited by Rosa 4. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffreyj. bannister, hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said Middle Eastern Department, International Monetary Fund Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001, p: 44.

[4] Acemoglu, D. Johnson, S and Robinson, J , "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, 2005, p:388-407.

الشكل رقم: (2–13) تاثير المؤسسات في الاداء الاقتصادي

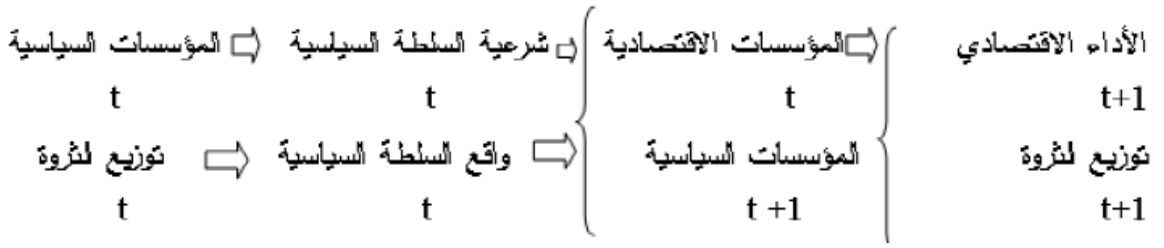

Source: Acemoglu. D, Johnson. S, and Robinson. J, "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", op.cit, p:392.

- **دراسة هال و جونز 1999" لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثر لكل عامل من غيرها "**[1]

في هذا البحث يحاول كل من هال و جونز تفسير الاختلافات الشاسعة في الناتج لكل عامل ما بين البلدان، حيث ينطلقان في تحليلهما من دراسة[2] MRW 1992 و التي تؤكد أن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي نتيجة للاختلافات في تراكم رأس المال المادي والبشري، الإنتاجية الكلية للعوامل، كما يبرر الباحثان استعمالهما للناتج لكل عامل بدلا من معدلات النمو للأسباب التالية :

- مستويات الناتج تلتقط الفروقات في أداء الاقتصاديات على المدى الطويل ولها صلة مباشرة مع الرفاهية ؛
- إن المساهمات الأخيرة في أدبيات النمو الاقتصادي تركز على مستوى الناتج بدلا من معدلات النمو، حيث أثبت هذه البحوث وجود ارتباط منخفض نسبيا في معدلات النمو عبر العقود، الأمر الذي يوحي بأن الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان قد تكون في الغالب مؤقتة؛
- إن النماذج الحديثة والقائمة على فكرة التدفق عبر البلدان مثل بارو و سلامارتن 1995 و التي تعني أن جميع البلدان سوف تنمو بمعدل نمو مشترك على المدى الطويل، إن نقل التكنولوجيا يبقي الدول قريبة من بعضها البعض في مستويات الناتج

فعلى مستوى محاسبة النمو إن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي بسبب الاختلافات في رأس المال المادي و البشري و الاختلافات في الإنتاجية، لكن لماذا رأس المال و الإنتاجية تختلف عبر البلدان؟ إن الفرضية الأساسية في هذا البحث هو أن المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل لبلد ما راجع لما سماه جونز و هال بالبنية التحتية الاجتماعية و التي يعنيان بها المؤسسات والسياسات الحكومية، حيث توفر الحوافز للأفراد والشركات في

[1] Hall R. E, and Jones CI, "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?",Quarterly Jou mal of Economic, 114 (1), 1999, p:83-116.
[2]Mankiw, Romer and Weil, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth",1992.

الاقتصاد، يمكن لهذه الحوافز أن تشجع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم رأس المال، المهارات، تقنيات الإنتاج كما يمكن أن تشجع سلوك البحث عن الريع، الفساد، إن الأنشطة الإنتاجية من وجهة نظر الباحثين هي عرضة للافتراس و من أجل حماية الأنشطة من هذا الخطر لابد من توفر الرقابة الاجتماعية، فهذه الأخيرة توفر فائدتين: أولا في مجتمع خال من الأنشطة المنحرفة تتم مكافئة الوحدات الإنتاجية بالقيمة الكاملة لإنتاجها، الرقابة الاجتماعية عامل فعال و أقل تكلفة لأجل تفادي الأنشطة المنحرفة، و من أجل تفعيل هذه الرقابة يجب تعليم الأفراد بأن الأنشطة المنحرفة أمر خاطئ و معاقبة كل من يمارس هذه السلوكيات بكل مصداقية.

ويرى الباحثان أن الحكومة هي الوسيلة الطبيعية لمكافحة الأنشطة المنحرفة، القدرة على جعل وإنفاذ قواعد تجعل من الحكومة نفسها عونا في محاربة الأنشطة المنحرفة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الإيرادات من أجل تنفيذ عملية الردع. إن أشهر أشكال الأنشطة المنحرفة هي عملية السعي وراء الريع، حيث توجد هذه الأنشطة في كل الدول من جميع الأنواع، فيحتمل وجود أفراد منتجون يسعون إلى التأثير على عمل الحكومة، ففي المستوى العالي يضغطون على السلطة التشريعية من أجل تقديم خدمات لعملائهم أو وكلائهم، أما في المستوى الأدنى فإنهم يستغلون الوقت والحكومة للبحث عن الموارد، كما يستعلمون الإدعاء العام لاستخراج القيم و الفوائد من القطاع الخاص ويستفيدون من غموض حقوق الملكية. إن البلدان التي تحتوي على المسؤولين الحكوميين الفاسدين هذه العوامل تشكل عقبات أمام التجارة، و تؤدي إلى إضعاف العقود وتدخل الحكومة في الإنتاج مما يجعل البلدان غير قادرة على تحقيق مستويات هامة من الإنتاج للفرد.

و بصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد و هذا من خلال طرق متعددة، و التي نذكر من بينها [1]:

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة، مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج و الغرف التجارية و غيرها من مؤسسات الدولة .
- يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة و المعرفة العلمية و كيفية استخدامها، من خلال تحسين مستوى التعليم، و دعم أنشطة البحث و التطوير .
- تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، و كذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي .
- المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين و تنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالي و البنوك .

[1] شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

6. مجالات التنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي:

1.6.القطاع الزراعي:

شهد قطاع الزراعي تغيرات ضخمة في الممارسات الزراعية كونه أقدم الأنشطة في التاريخ الاقتصادي ومن أكبر المهن على وجه الأرض، والعصب الحساس في اقتصاديات العالم، وذلك بسبب البعد الاقتصادي للنشاط الزراعي بإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي و مصدر مهم من مصادر جذب الاستثمار، بعد بيئي يسهم في حفظ التنوع البيولوجي وبعد الاجتماعي بتحقيق الأمن الغذائي و توفير فرص العمل، و بعد المؤسسي يتيح لجميع الأطراف المشاركة الفعالة و تبادل الخبرات ووجهات النظر المحلية و العالمية .

1. مفهوم الزراعة:

تعرف الزراعة " على أنها علم وفن لصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تنفع الإنسان. يعتبر تعريف الزراعة علماً حديثاً لأن الزراعة قديما كان ينظر إليها على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها للنمو تحت الظروف الطبيعية إلى أن يأتي موعد حصادها ليعمل المزارعون على حصادها"[1]. و اعتبرت التنمية الزراعية العجلة التي تحرك القطاع الزراعي[2]، و لتحقيق ذلك لابد من تراكم رأس المال الزراعي، الذي يشمل العناصر المادية التالية:[3]

- رأس المال التقني: يشمل الأدوات والآلات والتجهيزات اللازمة للاستغلال الأمثل للمساحات الخضراء .
- رأس المال الحيواني و النباتي: تربية الحيوانات و التشجير.
- رأس المال البيولوجي: الانتقاء الجيد للأسمدة والمبيدات من أجل زيادة الإنتاج.

2. مؤشرات قياس أداء القطاع الزراعي:

يمكن قياس أداء القطاع الزراعي من خلال مجموعة من المؤشرات والتي توضح وضعية القطاع ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الحقيقي وهي كالتالي:[4]

- **التغير في قيمة الواردات والصادرات الزراعية نسبة إلى الصادرات والواردات الكلية .**
- **نصيب مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام.**
- **مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل.**
- **مدى مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي** : (قدرة الإنتاج على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية

---

[1] **العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي**، مفهوم الزراعة، ص 1، متوفر على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاطلاع 2020/08/16.

[2] مبشر أحمد التيجاني، " **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 17.

[3] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 269- 278.

للسكان) وهو يقاس بحجم الفجوة بين الصادرات والواردات الغذائية.

- **مساهمة الزراعة في ترقية الصناعة الزراعية:**

للصناعة الزراعية مكانة هامة في الإنتاج الزراعي، فهي تعمل على تحويل المحاصيل الزراعية من مواد أولية إلى مواد جاهزة للاستهلاك، بالإضافة إلى أنها تقوم بإبقاء المواد الغذائية صالحة للاستهلاك لفترات طويلة وذلك باستعمال طرق التصبير، و الحفظ، حيث تنقسم الصناعة الزراعية إلى قسمين :

أ/ الصناعة الزراعية الغذائية :

يقصد بها تحويل المتوجات ذات الاستهلاك الواسع إلى مواد يمكن استهلاكها أو حفظها لمدة طويلة كالحبوب، الزيوت، السكر، الطماطم الصناعية.....الخ.

ب/ الصناعة الزراعية غير الغذائية:

يعني بها تحويل المنتجات الزراعية التي تدخل كمادة أولية في عملية التصنيع، إلى مواد قابلة للاستهلاك، أي لا يمكن استهلاكها إلا بعد تحويلها مثل: صناعة القطن والصوف وغيرها.

2.6.القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت منذ القديم في عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول العالم. ولقد كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى بمافيه قطاع الصناعة ، حيث يعتبره البعض مرادفا لعملية التنمية وذلك راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، و أصبحت جميع دول العالم تتسابق و تتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي و المتعارف عليه دوليا في قياس التطور و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي و القومي[1].

1. مفهوم القطاع الصناعي:

تأخذ كلمة " صناعة " معنيين أساسيين بحسب استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل المواد الخام والسلع الوسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية. و بموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالنشاط الزراعي والتجاري والخدمات...الخ و من جهة أخرى قد يقصد بالصناعة وحدة النشاط داخل

[1] طلال البابا، "**قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث**"، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص 79.

القطاع الصناعي، لدلك فهي تظم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة، أو تلك التي تستخدم نفس المادة الخام، أو نفس طريقة التصنيع. ضمن هذا التعريف فإننا نقسم قطاع الصناعة إلى عدة صناعات، مثل صناعة المواد الغذائية و صناعة الحديد و الصلب و صناعة المنسوجات .. وما الى ذلك[1]. و تعرف الصناعة Industry بأنها عملية أو عمليات يتم بموجبها تحويل مادة خام أو مادة أولية إلى منتج نهائي يلبي حاجة المستهلك المحلي أو يهدف إلى التصدير، أو تنتج سلعة نصف مصنعة يتم تحويلها بعملية أو عمليات إلى منتج نهائي استهلاكي (صناعة تحويلية) أو منتج رأسمالي (كالآلات) [2].

2.مؤشرات تقييم الأداء الصناعي:

يعتمد تقييم الأداء الصناعي على دقة وملائمة المعايير والمؤشرات وعلى قابلية القياس وهي تقسم إلى خمسة مجموعات رئيسية[3]:

1) مؤشرات الإنتاج: وتضم مؤشرات تحقيق الخطط الإنتاجية وتطور الإنتاج و استغلال الطاقة الإنتاجية والقيمة المضافة

2) مؤشرات البيع: وتشمل مؤشرات تطور وتحقيق المبيعات والصادرات وكفاءة الإدارة.

3) مؤشرات الإنتاجية: تضم مؤشر إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال وإنتاجية المواد الخام وكذا إنتاجية الأجر.

4) المؤشرات المالية: وهي مؤشرات الربحية وعائد الاستثمار.

5)مؤشرات أخرى: كالمستوى التكنولوجي ودرجة التصنيع والاعتماد على الخارج.

3.6. رأس المال البشري:

عرف موضوع رأس المال البشري اهتمام كبير لدى الاقتصاديين بسب الوزن و القيمة التي يشكلها في استمرارية المنظمة باعتباره أحد عناصر رأس المال الفكري و محرك رئيسي للمعرفة و المهارات التي تتماشى مع تطورات العصر .

1. مفهوم رأس المال البشري :

حيث يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة وهو يعتبر النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي[4]. و يعرف على

[1] عبلة عبد الحميد بخاري،" **اقتصاديات الصناعة**"، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2018، ص ص 8، 9.

[2] ملكاني، عبد الحميد، " **الموسوعة العربية**"، متوفر على الموقع :

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display term&id=8517&m=1

[3] مدحت، القريشي ،" **الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 252، 253.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام** 2003 بعنوان **نحو إقامة مجتمع معرفي"**، ص 90.

انه مجموع المعارف التي تمتلكها المنظمة وتكمن في عقول العاملين فيها[1]، وهناك من اعتبره المحرك للإبداع في المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة الذي يتطلب ادراكا عميقا لمستويات عالية من المهارات والخبرات والقدرات الأساسية كونها متطلبات ضرورية يفرضها الأمن المستقبلي للأفراد والمؤسسات[2].

2.مؤشرات قياس رأس المال البشري :

- **مؤشر الأمية** : من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس كمية رصيد رأس المال البشري هو معدل الأمية، فمن الطبيعي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار، يخفض من كمية ونوعية رأس المال البشري، ويخلق فجوة يجب ردمها، كما أنه من المؤكد أن انتشار الأمية ينعكس على إنتاجية عنصر العمل، ويعتبر عقبة في تحسين شروط التنمية، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر[3]، ويحسب كالتالي:
- **مؤشر معدلات التمدرس** : يشير هذا المؤشر إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها الأفراد الذين تكون فئة أعمارهم من 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة[4].
- **مؤشر الرقم القياسي للتعليم**: يعتبر مكملا للمؤشر الثاني، فهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية، (الابتدائي ،الثانوي والجامعي) ومعدل معرفة القراءة والكتابة[5] .
- **مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم**: يشير لكمية الإنفاق على التعليم وحصة الفرد منهكنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

4.6.المقاولاتية:

لتمكن من إلمام بموضوع المقاولاتية يجب التطرق لكل من المقاولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون الأخيرة لها دور فعال في خلق مناصب الشغل وأداة محركة للاقتصاد واحد ركائز النسيج الصناعي.بينما الأول يجمع بين ثلاث عناصر ، إنشاء مؤسسة، روح المقاول و المقاول .

---

[1] Fernardez, Irma Becerra et al. Knowledge Management (challenge, Solutions, and Technologies), upper Saddle River, New Jersey :person Education, 2004.

[2] رشيد صالح عبد الرضا، الزبادي صباح، حسن شناوة، "**دور رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز الجامعي**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، جامعة القادسية، 2012، مج 16، ع 3، ص ص 6- 35..

[3] عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، "**مؤشرات قياس رأس المال البشرية دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 7.

[4] أحمد الكواز،"**السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري:دراسة ستة دول عربية**"، مقال حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط الكويت، الكويت، 2002، ص 4 .

[5] عبادي عبد القادر، لعريفي عودة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

1. تعريف المقاولة:

يعرفه Marcel Mauss على أنه :"الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[1] وتعرف أيضا على أنها عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة و تنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين الاثنين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة و خوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج...) أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع[2]. و هناك من يرى ان "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"[3]. وعرفت في المادة: 549 من القانون الملتقي الجزائري بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الأخر[4].

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي:

لتعريفها قام الإتحاد الأوروبي بالتفرقة بين مشروع وآخر عن طريق عدد العمال ورأس المال، فعرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من 09 عمال بالمشروع الصغير جدا، أما الذي يتراوح عماله ما بين 10 و99 فهو مشروع صغير، أما الذي يوظف ما بين 100 و499 فهو متوسط[5].

3. قياس المقاولاتية:

تقاس المقاولاتية استنادا إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة لحجم المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين[6]:

المجموعة الأولى نجد مؤشرات اقتصادية وتقنية وتضم : القيمة المضافة، حجم الإنتاج، عدد العمال، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال .أما المجموعة الثانية تضم مؤشرات نقدية: رأس المال المستمر، رقم الأعمال.

---

[1] بدراوي، سفيان، "**ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري للمقاول**"، دراسة ميدانية لولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 34.

[2] مراح حياة، " **إشكالية المقاول الجزائري الجديد**"، الجزء الأول، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العلمية، الجزائر، عدد 03، 2010، ص 26 .

[3] Fayolle.A, "le métier de créateur d'entreprise", Editions d'Organisation, Paris, p :16 .

[4] المادة549 من القانون المدني، الباب التاسع :العقود الواردة على العمل، الفصل الأول: عقد المقاولة، 2007، ص 90.

[5] مناور حداد، "**دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة تجربة الأردن والجزائر**"، ملتقى دولي حول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أريد الأهلية للشؤون الأكاديمية، أريد ، الأردن، 17-18 /2016/04، ص 20.

[6] زوري محمد، " **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، دراسة حالة ولاية غرداية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 52 .

5.6.الاقتصاد الرقمي:

لقد مر الاقتصاد العالمي بعدة مراحل من التطور، فبالإضافة إلى القفزة التي عرفتها قطاعات الزراعة، الصناعة و الخدمات، ظهر إلى الوجود قطاع تكنولوجيا المعلومات شكل من أشكال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أطلق عليه اسم الاقتصاد الرقمي Digital Economy يهتم هدا الأخير بالمواضيع التي تشغل الفرد و الدولة بالأساس ويسهم في تطور نظامها الاقتصادي تقنيا.

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

الخوض في مفهوم الاقتصاد الرقمي يتوازى مع مصطلحات اقتصاد المعرفة، اقتصاد الانترنيت، اقتصاد الويب، اقتصاد اللاملموسات، و هي كلها تصب في قالب واحد ، وعليه يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: " ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي."[1]. و يعرف أيضا بأنه " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية و الفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما [2].

2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي:

لتعرف على منافع الاقتصاد الرقمي، تم تحديد مجموعة من المؤشرات جرى تعديلها بشكل مستمر ومواكب للتطورات، سنذكر البعض منها فيما يلي[3]:

– البنية التحتية التكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT INFRASTRUCTURE:

يجب أن يتم قياس الجانب المادي والمعدات والأدوات والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي وبصفة خاصة، الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية يجب أن تركز على البنية المادية (تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، المحلات، خطوط الألياف البصرية، الأقمار

[1] خالد محمد البراهمة، " **الاقتصاد الرقمي**"، اقتصاد المعلومات المنتدى العربي للتجارة الإلكترونية، 2010، متوفر على الموقع:
http://www.aecfkh.org/articles-action-listarticles-id-2.htm 18:45:.2019-06-12

[2] فريد النجار، "**الإقتصاد الرقمي: الأنترنت وإعادة هيكلة الإستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص25.

[3] Erik Brynjolfsson & Brian Kahin Understanding the Digital Economy, USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2000, pp:19-25

الصناعية، الشبكات السلكية واللاسلكية). ويجب أيضا قياس الاستثمارات في البرمجيات، كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى اتساع شبكة الأنترنت والشبكات الأخرى، ودرجة الازدحام في أنظمة هذه الشبكات، كما أنه من المهم جدا قياس مدى تقادم و اهتلاك البنية التحتية الرقمية.

– التجارة الإلكترونية E-COMMERCE: يجب أن يتم قياس التجارة الإلكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات (**B2B**)*، وبين المؤسسة والمستهلك (**B2C**)*. و يجب أيضا أن نحاول قياس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية، كل على حده. بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائية للمستهلك، أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة وتجار التجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي. كما أن المنتجات الرقمية قد تكون لها تسعيرة مختلفة (غير خطية) بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة وانخفاض التكاليف الحدية. بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تسوية المعاملات والتي تكون لأغراض أخرى (خدمة الزبائن، معلومات عامة، والإعلان عن المنتجات) .

– هيكل الشركات والصناعة FIRM AND INDUSTRY STRUCTURE :يجب قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات والإنترنت على التركيبية الهيكلية للشركات والأسواق. وبصفة عامة، من الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في الموقع (التوطين)، الصناعة، الحجم والهيكل التنظيمي الخاص بشركات الأعمال، وأيضا التغير في مزيج المدخلات (رأس المال، العمل والمخزون وعلاقته بالشركات الأخرى(المناولة أو الاعتماد على مصادر خارجية).

– الخصائص الديمغرافية والعمالية DEMOGRAPHIC AND WORKER CHARACTERISTICS :
يجب قياس الخصائص الديمغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الاقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه. وبشكل خاص، يجب قياس مدى استخدام الحاسوب في المدرسة، العمل والمنزل، وربطه بنتائج المخرجات الاقتصادية مثل الرواتب والأصول، وأيضا بالخصائص الديمغرافية مثل التعليم، التشغيل، الجنس العرق، السن ومكان الإقامة.

– سلوك الأسعار PRICE BEHAVIOR: يجب تكييف العوامل التي تؤدي إلى انكماش أسعار السلع و الخدمات لكي تعكس مدى التغير في الجودة بسبب تكنولوجيا المعلومات. هذا سيسمح بإجراء قياسات أكثر دقة

* Business-to-Business (B2B).
* Business-to-Consumer (B2C).

لتغيرات المجتمعات الإحصائية الرئيسية مثل الإنتاجية. إن قياس تباين الأسعار بين السلع والخدمات المباعة بطرق مختلفة (التجارة الإلكترونية مقابل الطرق التقليدية، وأيضا قياس تشتت الأسعار بين المنتجين باستعمال نفس الطريقة، يعتبر ذو أهمية بالغة من أجل فهم وإدراك طبيعة تغير المنافسة في ظل الاقتصاد الرقمي.

6.6.الاستثمار الأجنبي المباشر:

برز مفهومه بشكل واضح مع القرن العشرين كقوة فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الدور المتصاعد و المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات في الربط بين أسواق المال و أسواق العمل، حيث تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في دعم اقتصاديات الدول من خلال توفير رأس المال ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والنفاذ إلى أسواق التصدير والائتمان.

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :**

هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)[1], أو هو تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية و ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات[2].

- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)**: هي تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع [3].

من بين الباحثين الذين عرفوا الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

بول كريقمان و أيستفلد ويرى كلاهما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو التوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف[4].

[1] World Lavestment Repport, Transnational Corporation and Development New York and Genava, UNCTAD, 2009, p: 243.

[2] مشتاق باركر، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية الشرق الأوسط** "، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، 1993، ص 213 .

[3] عبد السلام أبو قحف، " **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

[4] Krugman, Paul . R, and Obstfeld, Maurice," Interational Economics; Theory and policy", sixth Edition, New york, 2003, p:69-17

1. مناخ الاستثمار و مؤشرات قياسه:

ان تزايد حدة المنافسة لجذب والحصول على مزايا الاستثمارات الأجنبية حتم التدقيق في مناخ الاستثماري تدريجيا من مختلف الجوانب حيث أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحسين فرص الاستثمارية و يقصد بالمناخ الاستثماري "مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية ويكون تأثيرها إيجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري"[1].

و في تعريف آخر هو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا[2].

هناك العديد من المؤشرات الدولية للمناخ الاستثمار نذكر منها [3]:

أولا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤتمر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة على مؤشرين .

أ–مؤشر الأداء : ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة، ويقيس حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. وتكتبه كالتالي

$$\text{مؤشر الأداء} = \frac{\text{(حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا)}}{\text{(حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)}}$$

وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمارات، وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعتل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على

[1] شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، " **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية** "، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 48.

[2] قدي عبد المجيد، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثمارية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** "، جامعة الأغواط، الجزائر، افريل 2002، ص 154.

[3] حميداتو نصر، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000–2016 حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية** " ، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، مستغانم، الجزائر، 2018–2019، ص 84.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب – مؤشر الإمكانات: ويقيس الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المكونات القياس إمكانات الدولة، وهي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط دخل الفرد.
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة .
- نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني.
- نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان.
- التصنيف السيادي للدولة.

ومؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين الصفر والواحد يحتسب كما يلي

$$\text{مؤشر الإمكانات} = \frac{\text{(قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة المتغير)}}{\text{(الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير)}}$$

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:

1. مجموعة الدول السباقة : وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع.
2. مجموعة الدول الأعلى من الإمكانات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض .
3. مجموعة الدول الأقل من الإمكانات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.
4. مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد أداة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية، وأداة تفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة الأعمال.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية، وبدوره يكون من متوسط حشرة مؤشرات فرعية تشتمل على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع . يعد هذا التقرير الذي يغطي (189) دولة، أحد الوسائل الاستشهادية في تقييم مدى تأثير

الأنظمة والإجراءات المتصلة بأنشطة الأعمال في أي دولة على التنمية الاقتصادية في تلك الدولة كونه يحدد معايير موضوعية لممارسة الأعمال ويقيس مدى فاعليتها. وتتبع أهمية هذا التقرير كونه يشكل حافزا لكل الدول للإسراع في إجراء الإصلاحات الاقتصادية؛ ما ينعكس على انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بما يعقده من مقارنات بين الدول التي يشملها التقرير. ويستند مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى جهود أكثر من 6700 خبير محلي، منهم مستشارو أعمال، اقتصاديون، مسؤولون حكوميون، محامون، محاسبون، أكاديميون بارزون من جميع أنحاء العالم.

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal منذ عام 1995، و يعتمد هذا المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي: (السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل و النظام المصرفي، سياسات الأجور و الأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات و الإجراءات تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، و يحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

- الفئة الأولى: من 1 إلى 195 تدل على حرية اقتصادية كاملة.
- الفئة الثانية: من 2 إلى 295 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .
- الفئة الثالثة: من 3 إلى 395 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- الفئة الرابعة: من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

2. مقومات مناخ الاستثمار:

يعبر مناخ الاستثمار عموما من السياسات الاستثمارية في الدول المضيفة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية للشركات، و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية و المالية إضافة إلى الأنظمة و القوانين، خاصة قانون الاستثمار و الضرائب و العمل و الإطار التنظيمي العام، أما بالمعنى الخاص فيعبر عن السياسات التي تستهدف تقوية الحوافز و إزالة العقبات أمام المستثمرين. و يدخل في هذا الإطار الإعفاءات الضريبية و الامتيازات و الضمانات و إنشاء المناطق الحرة. وتعد معرفة الشركات الدولية بطبيعة مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، أساسا تجعلها أكثر قدرة على تحديد مدى صلابة أو هشاشة البيئة الاقتصادية لتلك الدول، و مدى

ملاءمتها لممارسة نشاطها الاستثماري[1]. و عليه يمكننا اعتبار مقومات مناخ الاستثمار مزيجا من المناخات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية، حيث نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–14): عناصر مناخ الاستثمار

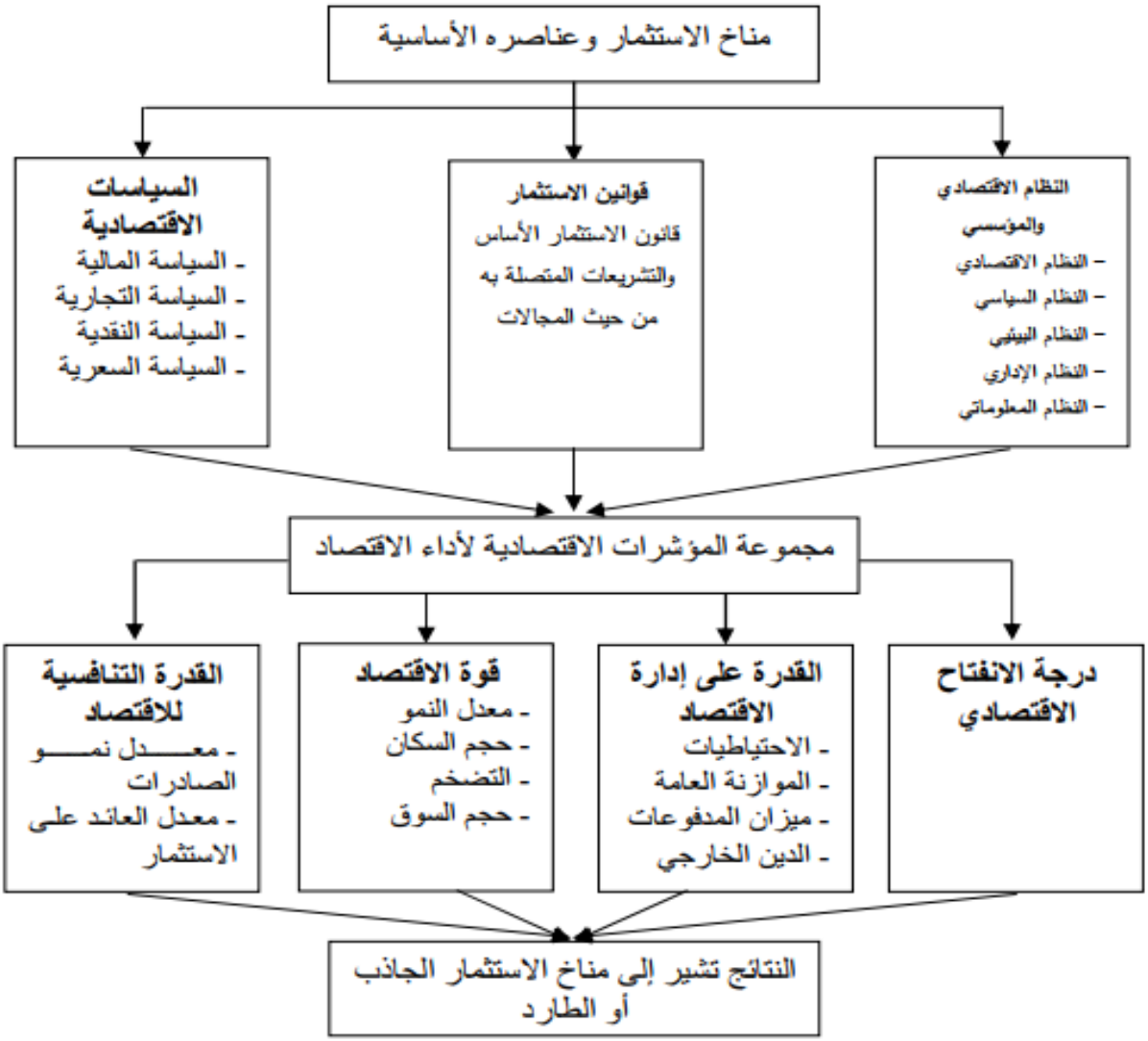

المصدر: حسن كريم حمزة، " **مناخ الاستثمار في العراق** " ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة الثامنة، العدد 23.
متوفر على الموقع https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82309 تاريخ الاطلاع 2020/03/11

[1] حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة :

يتضمن هذا المبحث عرض للعديد من البحوث و دراسات التي قامت بالتطرق و معالجة موضوع الاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي من عدة زوايا، وقد تنوعت من العربي و الأجنبية. حيث تناولت أهم المتغيرات التي لها صلة وثيقة بالدراسة بما فيها التطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي وكذا مساهمة القطاعات الزراعة، الصناعة، الاقتصاد الرقمي، رأس المال البشري، المقاولاتية و الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج الداخلي الخام، فبعضها استخدم الطريقة القياسية، و البعض الآخر اعتمد على تحليل و وصف البيانات، حيث شملت دراسات وطنية، دراسات مقارنة، دراسات حول دول أخرى، ومن هذا المنطلق سنقوم بتحليل هده الدراسات من حيث الموضوع و الأهداف و العينة و الإجراءات المنتهجة و الأدوات و النتائج .

1 -دراسات حول الجزائر :

* **دراسة "شريفي إبراهيم" (2012) " بعنوان دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964–2010"** قامت الدراسة باختبار دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964 -2010، وذلك بالاعتماد على نماذج VAR. و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-هناك تأثير سلبي للتغير في معدل نمو رأس المال البشري للفترة t على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثانية؛

- هناك تأثير ايجابي للتغير في نمو رأس المال البشري للفترة t على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثالثة؛

- اختفاء تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد السنة السادسة.

* **دراسة "محمد داودي" (2015)** بعنوان " **التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة ما بين (1970– 2013)** " أين تطرقت الدراسة لمسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي مستخدمة طريقة التكامل المتزامن التي تبين العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لنموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير باستخدام المتغيرات المستقلة (PRO) الإنتاجية، KS مخزون رأس المال، OIL سعر البرميل من البترول ، XOILصادرات الجزائر من البترول، X صادرات الجزائر خارج المحروقات و GDP الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، حيث تم التوصل في الأخير أن :

- معدل الإنتاجية غير مفسر إحصائيا وله علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، مفسرا ذلك بأنه ربما يرجع إلى أن القطاع العام في الجزائر هو الذي يلعب الدور الكبير في سوق العمل حيث يرتكز التشغيل في القطاعات غير الإنتاجية التي لها أثر جد محدود على النمو الاقتصادي ومن ثم الإنتاجية أثرها غائب على المديين القريب والبعيد، بدليل أن القطاعات الاقتصادية مساهمتها قليلة مما يفسر عدم التنوع الاقتصادي في الجزائر.

– هناك علاقة طردية بين مخزون رأس المال الذي يعني الاستثمارات وبين الناتج المحلي الإجمالي وهو غير مفسر إحصائيا، لكن في الجزائر تبقى مساهمتها محدودة ولا وجود لعلاقة سببية بين المتغيرين مما يؤكد عدم فعالية الاستمارات العمومية و انخفاض فعالية الاستثمارات خارج المحروقات، لذا يجب تنويع الاقتصاد .

– سعر البترول ذو معنوية إحصائية وله علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، و أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، فإن سعر البترول يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي و العكس غير صحيح، مما يفسر أن قطاع المحروقات ذو أهمية كبيرة في الجزائر، إلا أنه يتعرض للتقلبات مما يستدعي ضرورة التوجه للتنويع الاقتصادي حتى تكون في مأمن من هذه الصدمات.

– صادرات المحروقات ذات معنوية إحصائية ولها علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد، هنا تظهر محدودية القطاعات الأخرى في المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر، أي اقتصادها ريعي.

– الصادرات خارج المحروقات مفسرة إحصائيا وما علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي و لا وجود لأي علاقة سببية بين المتغيرين، كما أظهرت النتائج النقص الكبير لصادرات الجزائر خارج المحروقات، مما يفسر ضعف التنويع الاقتصادي.

*** دراسة "فرجيح بن علي" و"زائري بلقاسم" (2015) بعنوان " أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1980–2015)** "، حاولت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1980-2015) باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية لعدة متغيرات مستقلة (Vagriculture القيمة المضافة لقطاع الزراعة، Vindustrie القيمة المضافة لقطاع الصناعة، Vservicesالقيمة المضافة لقطاع الخدمات، Export الصادرات وImport الواردات) و كمتغير تابع ممثل للنمو الاقتصادي Pib الناتج المحلي الإجمالي .

و قد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات كلها ليس لها معنوية إحصائية و أن أثرها على الناتج المحلي الإجمالي ظهر كما يلي:

– يؤثر كل من قطاع الزراعة، الخدمات والصناعة عكسيا على الناتج المحلي الإجمالي و هذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية و هو ما يثبت ضعف مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف تنويع الاقتصاد والتوجه نحو الاقتصاد الريعي.

– الصادرات تؤثر إيجابيا على الناتج الداخلي الإجمالي ولكن بنسب ضعيفة مقارنة بالدور الذي من المفترض أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني

– وفي نفس السياق الواردات تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية لأنها

تضعف الاقتصاد الوطني.

ظهرت معلمة نموذج تصحيح الخطأ معنوية بإشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة طردية طويلة الأجل مابين المتغيرات المدروسة.

– حيث ظهرت إشارة كل القطاعات موجبة و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهذا دليل على أهميتها في تحسين الاقتصاد الوطني في حين ظهرت إشارة الصادرات والواردات سالبة وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية .

*** دراسة "سمية بوصالح "و "سيدي محمد شكورى " (2016) بعنوان "قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟"**

هدف الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته في الجزائر، وقد أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية التي أجريت خلال الفترة (1985-2013) باستخدام منهجية التكامل المتزامن، أن درجة التركيز الاقتصادي تعزي بصفة كبيرة إلى طبيعة الإطار المؤسساتي في البلد الذي يشكل أقوى عائق أمام تحقيق التنويع الاقتصادي.

*** دراسة "فوقة فاطمة" و"مرقوم كلثوم" (2016) بعنوان "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري وذلك للفترة ما بين (2000–2014)** " حاولت هذه الدراسة إبراز البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط باستخدام المنهج التحليلي الوصفي، توصل التحليل إلى:

أن العوائد النفطية تعتبر ممولا أساسيا للاقتصاد الوطني، في حين تكرر الصدمات البترولية أصبح دافعا فعليا للتنويع لتنمية بعض القطاعات:

– قطاع الفلاحة باعتباره المسؤول عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– قطاع الصناعة ولكن بعيدا عن الصناعات التحويلية وذلك للرفع من المزايا التنافسية للمؤسسات الوطنية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** دراسة " ساطور رشيد" و "بن زعرور شكري" (2017) بعنوان "أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2016)**" تطرقت الدراسة للإبراز أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، مجموعة من المتغيرات (GDP النمو الاقتصادي، IGPAL الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية، IGAGI الاستثمار في قطاع الفلاحة والري، IG الاستثمار الحكومي الكلي، IGIBA الاستثمارات في القطاعات الحكومية العمومية، IGIND الاستثمار في قطاع الصناعة، IGUDF الاستثمار في قطاع التربية والتكوين، IP الاستثمار الخاص، Lحجم العمالة) و قد خلصت نتائج

الدراسة إلى :

– الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية، الاستثمار في الفلاحة والري، الاستثمار الحكومي الكلي، والاستثمارات في القطاعات الحكومية العمومية ليس لها معنوية إحصائية، أي لا تؤثر في النمو الاقتصادي.

– في حين هنالك تأثير طردي لكل من حجم الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة وحجم الاستثمار الحكومي في قطاع التربية والتكوين على النمو الاقتصادي ، مع أنه التنويع في الاستثمارات الحكومية (العمومية) له دورا أساسيا ومحوري وإيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن حجم الاستثمار الخاص وحجم العمالة تعتبر متغيرات مهمة ولها دور إيجابي في إحداث عملية النمو الاقتصادي.

*** دراسة "نسيمة سابق" (2016) بعنوان " أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة القياسية للاقتصادي الجزائر خلال الفترة 2000–2014".**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 ، وذلك من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على الظاهرة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، وقد أظهرت نتائج :

أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة التي تبنتها الجزائر من أجل تطوير القطاع فاشلة ولا تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة ويؤكد ذلك إشارة معامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السالبة، وهو ما يبرهن العلاقة العكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ممثلا ب (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوحدة واحدة، فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سيتغير بـــــ 0.000538 وحدة، في حين استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في تفعيل حركة الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي بدورها تبين بأن هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا في نشاطه، ومن ثم الأثر الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الدور الفعال والمكانة البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد التي تعرف معدلات نمو ملحوظة، ويظهر ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الواردات الموجبة، و هذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي و المتغير المفسر الواردات)، أي أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سوف يتغير ب 0.115526 وحدة .

***دراسة" قويري يحي عبد الله" بعنوان " محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 1990–2016".**

هدفت الدراسة إلى إيجاد محددات نمو القطاع الفلاحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990–2016. من خلال نموذجين: نموذج مدخلات – مخرجات ونموذج انحدار ذاتي للإبطاء الموزع ARDL. نتائج الدراسة أظهرت ضعفا نسبيا في تأثير نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث:

– أظهرت الدراسة أن القطاع الفلاحي في الجزائر هو أضعف القطاعات من حيث زيادة مخرجات الاقتصاد الوطني وتحفيز مدخلاته، حيث بلغ مضاعف الإنتاج الفلاحي في الجزائر العام 2015 حوالي 1.09 حسب نموذج ليونتيف وهو يعد الأضعف بالمقارنة مع باقي قطاعات الاقتصاد بما في ذلك قطاع الصناعة.

– نموذج ليونتيف بين أيضا أن القطاع الصناعي هو أفضل قطاع من حيث تحفيز مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني على حد سواء، حيث بلغ مضاعف الإنتاج الصناعي في الجزائر العام 2015 حوالي 1.47 حسب نموذج ليونتيف مقابل 1.35 لقطاع المحروقات.

– تقدير نموذج ARDL بين أن زيادة الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتوقف على زيادة معدلات النمو في الأجل القصير. بالمقابل تؤدي زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي أثرا إيجابيا في الأجل الطويل وأثرا سلبيا في الأجل القصير بسبب الأثر المزاحم للواردات .

– أظهرت الدراسة أيضا أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تؤثر بشكل معنوي على نمو قطاع الفلاحة بما في ذلك : الاستثمار، الأسعار، الطلب من خلال نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ونمو القطاع الصناعي. هذه النتيجة يمكن تفسيرها بغياب سياسة اقتصادية واضحة فيما يتعلق بالنشاط الفلاحي، بحيث يشكل صغار الفلاحين الأغلبية فيما يتعلق بهيكل الإنتاج الفلاحي وهو ما يؤثر سلبا على إمكانية التوسع في الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.كما أن معدل النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري على الخارج محددات أساسية لتفسير نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الدراسة أظهرت أيضا وبشكل خاص العلاقة الموجبة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الجزائر .

*** دراسة "بن مسعود عطا الله" بعنوان " النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2015"** حاولت هده الدراسة معرفة شكل العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في الجزائر باستخدام نموذج VAR وتوصلت إلى نتائج واقعية، حيث أن النمو الاقتصادي للجزائر يعتمد على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، وعند زيادة إيرادات قطاع المحروقات فإن النمو الاقتصادي يزداد نتيجة زيادة المداخيل، والذي ينجر زيادة الطلب الفعال على المنتجات الصناعية وكذلك زيادة القروض والأموال المقدمة للقطاع الصناعي مما يزداد ناتجه. في حين إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الأخير في

الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و أن القطاع الصناعي الجزائري مازال بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا نتيجة عدة أسباب، أهمها استشراء الفساد المالي و الإداري، تدهور منظومة التعليم والتكوين المهني و نقص التجهيزات الصناعية الحديثة ، وهما شبه منعدمان في السوق الجزائرية، ناهيك عن المشاكل الأخرى كثقل العبء الضريبي ومشكل التمويل و العقار الصناعي وضعف البنية التحتية للبلاد.

*** دراسة "شريف ابراهيم" بعنوان "دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980– 2017** "هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة الديناميكية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980- 2017 باستخدام منهجية ARDL. توصلت النتائج:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في المديين القصير والطويل،
- هناك تأثيرا إيجابيا لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

يوجد تأثير إيجابي ضئيل لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بسبب عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات الاقتصاد الجزائري و كذا ضعف نسبة مخصصات التعليم و البحث و الابتكار و التطوير من الميزانية العمومية و التركيز على الهياكل فقط إضافة إلى انعدام حوافز الابتكار والإبداع لدى المتخرجين؛

ووفقا لهذه النتائج، تبين أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي منخفضة جدا فإن الجزائر بحاجة إلى الاستثمار بشكل أكثر كفاءة في رأس المال البشري لضمان نمو اقتصادي وذلك من خلال نظام تعليم وتدريب جيد وتسخير الصناعات الإبداعية والجهد الكبير لخلق اقتصاد قائم على البحث المكثف.

2 – دراسات مقارنة وحول دول أخرى:

***دراسة:**

Jean Imbs Romain Wacziarg (2003)
« Stages of Diversification »

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أن التدابير المختلفة للتركيز القطاعي تتبع نمط على شكل الحرفU عبر مجموعة مختلفة من مصادر البيانات فالبلدان تقوم بالتنويع أولا بمعنى أن النشاط السيئ ينتشر بشكل أكثر تكافؤ بين القطاعات ولكن هناك تأخر نسبي في عملية التنمية وهي النقطة التي يبدأ منها التخصص مرة أخرى .

*دراسة : **Jean-Claude Berthélemy (2005)**

« Commerce international et diversification économique »

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن البلدان الناشئة التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية. وبعيدا عن علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين التنمية الاقتصادية والتنويع، تبين أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالأشكال الجديدة للتخصص الدولي والتجارة داخل الصناعة والإحلال الدولي للعمليات الإنتاجية .وبغض النظر عن ارتباطها بسياسات حمائية، يجب أن تستند سياسة التنويع الناجحة إلى المشاركة الفعالة في هذه السياسات والعولمة.

*دراسة : **Herzer Dierk And Felicitas Nowak-Lehmann D (2006)**

« What Does Export Diversification Do For Growth?An Econometric Analysis»

وتحاول هذه الورقة دراسة الفرضية القائلة بأن تنويع الصادرات مرتبط بالنمو الاقتصادي عن طريق الآثار الخارجية للتعلم بالممارسة والتعلم من خلال التصدير التي تعززها المنافسة في الأسواق العالمية. باختيار بلد الشيلي خلال الفترة (1962-2001).باستخدام نماذج السلاسل الزمنية و طريقة المربعات الصغرى OLS للتقدير.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أن تنويع الصادرات على أساس الموارد الطبيعية يمكن أن يلعب دورا هاما في عملية النمو (البلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية والتعدين). معظم قطاعات التصدير التشيلية تعتمد على الموارد الطبيعية،يمكن للتشيلي الاستفادة من دروس البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق الاستراتيجيات التنويع القائمة على الموارد الطبيعية ولكن ينبغي بدل جهود لإرساء مبادئ توجيهية للقطاعات ذات فرص و مستوى عالي من التكنولوجية من أجل الحفاظ و مواصلة عملية تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

*دراسة:

Hakim Ben Hammouda, Stephen N. Karingi, Angelica L Njuguna , Mustapha Sadni Jallab (2009)

« Growth, productivity and diversification in Africa »

عملت هذه الدراسة إلى التحقيق من العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنتاجية و تنويع من خلال عينة من الدول الإفريقيا خلال الفترة (1981-2000) باستعمال المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير، خلصت هذه الورقة البحثية أن تعمق في التنويع يؤدي إلى تحسينات في إنتاجية

العوامل الكلية بين المحددات الأخرى في الاقتصاديات الأفريقية .ولا يمكن إنكار أهمية الصلة بين التنويع والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاديات الأفريقية .ويعني ذلك أن البلدان الأفريقية يمكن أن توسع من نمو اقتصادياتها عن طريق رفع إنتاجيتها الكلية من خلال إتباع سياسات تعزيز التنويع.

*** دراسة :**

Mohammad Ali Moradi And Meysam Kebryaee (2010)
«Impact Of Information And Communication Technology On Economic Growth In Selected Islamic Countries »

هدفت الدراسة إلى : دراسة العلاقة بين إستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في 48 عضوا تم اختيارهم من منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة 1995- 2005، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر إيجابي وهام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، وتأكد النتائج من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت مساهما هاما في نمو الاقتصاد في منظمة المؤتمر الاسلامي.

***دراسة :**

Tarek Coury Chetan Dave (2010)
«Oil, Labor Markets, and Economic Diversification in the GCC: An Empirical Assessment»

استهدفت هده الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980–2005) وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أن الإيرادات الهيدروكربونية هي المتغير الوحيد المرتبط باستمرار بالتنويع الاقتصادي اللاحق؛ وهذا يتناقض مع النفقات الحكومية التي يكون تأثيرها على التنويع سلبيا وكبيرا ومهما ونجد أيضا أن النمو السكاني له تأثير ضئيل على نمو الناتج المحلي الإجمالي للعامل أو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني لكل عامل.

***دراسة "عيسى حمد الفارسي" (2011) بعنوان "التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، الواقع الحالي و الإستراتيجية المطلوبة "**. هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية:

ما هي سياسة التنويع الاقتصادي و مؤشراته المختلفة و التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في سبيل نجاح سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية ؟ حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

تتفاوت أهمية الاهتمام بعملية التنويع الاقتصادي من فترة إلى أخرى ، ففي بعض السنوات كان هناك بطء و تراخ في متابعة عملية التنويع، بينما في الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط و من ثم الإيرادات، كانت سياسة التنويع من أولويات السياسة الاقتصادية و هدفا من أهدافها الرئيسية .

يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة مهمة في عملية التنويع الاقتصادي، بحيث تمثل مصدر دخل يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فنجاح السياسات الجاذبة لهذه الاستثمارات كمصدر دخل مرافق للدخل النفطي يعد نموذجا جيدا على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي .

نظرا لأهمية برامج الإصلاح الاقتصادي لعملية تنويع القاعدة الإنتاجية، كان بدلا من استمرار تبني هذه البرامج بغض النظر عن أسعار النفط و عائداته، حيث هناك حاجة لبرامج الإصلاح المالي و النقدي وأسعار الصرف و التجارة الخارجية في حالة ارتفاع الأسعار كم هو الحال في حالة انخفاضها.

***دراسة "مجدي الشوربجي" (2011) بعنوان" أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي "**

هدفت الدراسة الى دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي على مجموعة من الدول قدرت بـ17 دولة عربية خلال الفترة (2000-2009) باستخدام منهج يجمع بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية (منهج بيانات البانل) وذلك بتطبيق : نموذج الآثار الثابتة FIXED EFFECT MODEL، نموذج الانحدار المجمع POOLED REGRESSION MODEL، نموذج الآثار العشوائية RANDOM EFFECT MODEL حيث خلصت نتائج الى:

- أن معدل التضخم ليس ذو معنوية إحصائية، ولكن له أثر سلبي على النمو الاقتصادي فهو يتحقق فقط عندما تكون مستويات التضخم مرتفعة.
- وكذا عدم معنوية مؤشر رأس المال البشري، ولكن يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي مما يعني أن الاستثمار في رأس المال البشري في الدول محل الدراسة لم يرقي بعد إلى المستوى الذي يكون تأثيره ملموسا على النمو الاقتصادي
- كل من درجة الانفتاح والنمو السكاني لهما معنوية إحصائية ولهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- و أيضا حجم الحكومة ذو معنوية إحصائية ولكن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.
- معنوية استخدام الانترنيت واستخدام التلفون الثابت والخلوي و أنها تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي
- و بالنسبة للدول التي شهدت أعلى مستوى انتشار لاستخدام الانترنيت فهي " المغرب، قطر، الكويت، البحرين و الإمارات العربية المتحدة".

*دراسة : **Paterne Ndjambou (2013)**

« La Diversification Économique Territoriale Au Gabon :Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives »

هدفت هده الدراسة تحليل مدى إمكانية التنويع أن يكون إستراتيجية لتطوير الاقتصاد في الغابون لإخراجه من الاعتماد على عائدات النفط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ومحددات التنوع الاقتصادي في غابون خلال الفترة 1980 – 2010، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

كشف تحليل معمق لتطور التنوع الاقتصادي في غابون على مدى العقود الثلاثة الماضية أن سعر الصرف والتضخم والانفتاح التجاري هما أهم المحددات . ولكن تأثيرها على تنويع البلد قد تأثر على حد سواء بالعوامل الذاتية (الاجتماعية – الجغرافية و الديموغرافية ...) والعوامل السياقية الخارجية (المالية والاقتصادية والأزمات الغذائية، وما إلى ذلك) وأظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن محددات التنويع على الصعيد الوطني غابون تختلف عن تلك التي تم الحصول عليها على الصعيدين القاري ودون الإقليمي .ويبدو أن السياق الإقليمي لغابون (تاريخها وموقعها ومؤسساتها و ديموغرافيتها ...) قد أثر بشدة على هذه النتيجة المتمايزة.

***دراسة " عاطف لافي مرزوك " (2013) بعنوان " التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي : مقارنة للقواعد و الدلائل"**. هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية : ما هي قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها لتتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها ؟ و ما مدى تنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل و التدريب و رفع القدرات و إدخال التقنيات الحديثة ؟.

و تم التوصل إلى النتائج التالية :

من خلال محاولة محاكاة قدرة البلدان الخليجية على التنويع، تم فحص أدوات و دلائل التنويع، نجد أن هذه البلدان لم تحقق قدرا مقبول بالتنويع ، في مقدمتهم السعودية فأنها تواجه عدم انتظام في توزيع الدخل، وتشير الدراسات إلى أن الدخل الحقيقي للسعودية قد انخفض خلال المدة من 1980 إلى 2000 إلى بنحو 02% ، فبعد أن كان 16650 دولار عام 1980 أصبح 7329 دولارا عام 2000 ، وحتى التحسن الكبير في أسعار النفط الذي تحقق في المدة 2000-2009 ، لم يكن كافيا لإخفاء عدم المساواة ، الذي ظهر نتيجة له نوع جديد من الفقراء في المنطقة .

لو نظرنا إلى تلازم الرابطة بين الاستهلاك المبالغ فيه للثروات وبعض المتغيرات المتلازمة التي تلحق وتؤثر في اقتصاد البلدان و في تنويعها و نموها المطلوب في الوقت ذاته، و هو ما نوهنا إليه في مستهل قراءتنا لجدلية العلاقة بين التنويع و التنمية . وفي الخليج نستنج في هذا الصدد جملة من المشاكل التي تضع قيودا حقيقية على التنويع فيها، أن هذه الاختلالات سواء في التوزيع الموارد الطبيعية أو التوزيع الإنساني، أو تلك المتعلقة باختلالات البيت السياسي

الداخلي واحتمالات تقلبات في الوضع الاقتصادي. من شأنها أن تضع حدود على الجهود الرامية لتنويع الاقتصاد و تحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية في الوقت ذاته .

***دراسة "حسين العلمي" (2013) بعنوان "دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر"**

تطرقت الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي، وبينت الدراسة التطبيقية أن كل من ماليزيا، تونس والجزائر يولون أهمية كبرى للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية المستدامة على حد سواء. غير أن هناك تفاوت بين هذه الدول من حيث الإنجازات المحققة في مجالي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى. بحيث تتقدم ماليزيا على تونس في هذه المجالات، بينما تتأخر الجزائر عنهما باعتبارها مازالت في الخطوات الأولى. أما من ناحية آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جوانب التنمية المستدامة، فلقد حققت ماليزيا فوائد كبيرة من وراء هذا الاستثمار، وتتبعها في ذلك تونس على الأقل بالنسبة لجيرانها من الدول الإفريقية. أما الجزائر فرغم الموارد والإمكانيات المتوفرة، والبرامج المسطرة، فمازال ينقصها العديد من التخطيط والعمل والاستثمار من أجل أن تحقق استفادة حقيقية من هذه التكنولوجيات التي صارت فوائدها جلية في مختلف أنحاء العالم. اتضح من تحليل مكانة الجزائر أنها مازالت تعاني بعض التأخر مقارنة بكل من ماليزيا وتونس، الجزائر فالركود العام في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعلها خارج دائرة الاندماج في الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من الفرص التي يتيحها. و لتحسين هذا الوضع فإن بلدنا بحاجة إلى تنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي ويشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية .

***دراسة :**

Keun Jung Lee (2015)
«The Relationship Between FDI, Diversification And Economic Growth In Natural Resource Oriented Countries: Case Of Kazakhstan »

تعرض الباحثون إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي كعامل من عوامل تنويع اقتصاد كازاخستان، لتحليل التغيرات الهيكلية الاقتصادية مثل الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتوجهات الموارد الطبيعية، ودرس كلا من القطاعات الطبيعية للإنتاج والتصنيع على التنمية الاقتصادية من 1994 إلى 2013. باستخدام نموذج معدل من نموذج الانحدار المتعدد الأساسي شمل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ومؤشر التنمية

البشرية، تكوين رأس المال الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة. وجدنا أن هناك علاقة كبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الإجمالي، ولكن لا يوجد تبعية بين مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعة التحويلية والسلع الأساسية نتائج مختلفة لها تأثير أقل على الناتج المحلي الإجمالي.

***دراسة :**

Chun Li JI (2015)
«Can FDI Be an Engine of Economic Diversification in A Small Open Economy: The Case of Macau? »

استخدم الباحث في هذه الدراسة طريقة(Grey Relational Analysis (GRA لاستكشاف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي الذي يعتمد على مجموعة بيانات من السلاسل الزمنية من 2002 إلى 2013. واستخدم مؤشر أونتروبي (The entropy index) كمتغير تابع يعبر عن درجة التنويع الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و العمالة، و مؤشر الانفتاح التجاري، و تكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة مفسرة.

وأظهرت النتائج الارتباط السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر مع التنويع الاقتصادي، و استنتج الباحث بأن هذه النتيجة تخص الاقتصادات الصغيرة المفتوحة (ماكاو كمثال)، و هذا الاستنتاج يختلف عن النتيجة التي حصلت في بعض الدراسات السابقة.

***دراسة " ممدوح عوض الخطيب " (2015) بعنوان "أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز : أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن اقتصاد المملكة قد حقق خلال الفترة المدروسة (1970-2008) بعض أهدافه في تنويع القاعدة الاقتصادية، فقد انخفضت نسبة إسهام نشاط الزيت الخام و الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي ،من (51%) إلى (18%)، ومن ثم ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية من (49 %) إلى (82 %) وهو ما يدل على ارتفاع درجة التنويع في النشاطات الإنتاجية .
- أما معاملات التنويع فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التنويع مقيمة بتزايد معامل التنويع، الذي بلغ معدل نموه السنوي المتوسط (0.91 %) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و (7.9 %) للصادرات، و (1%) لإجمالي تكوين رأس المال الثابت و تناقصه بمعدل (-0.6 %) للواردات و (-0.2 %) للإيرادات الحكومية .

- وبين النموذج القياسي الهادف إلى معرفة أثر التنويع على النمو الاقتصادي و الذي أدرج فيه معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه متغيرا تابعا و معدلات نمو كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وقوة العمل ، والناتج المحلي النفطي . أن هناك علاقة عكسية بين معامل التنويع و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وهو ما يدل على أن النمو الاقتصادي لم يترافق مع زيادة درجة التنويع، بل على العكس من ذلك فإن هذا النمو قد ترافق مع انخفاض درجة التنويع .
- و على الرغم من رهان التخطيط في المملكة على تحقيق هدف التنويع بالاعتماد على بعض القطاعات الاقتصادية، فإن هذا الرهان لم يربح حتى الآن، فتطور قطاع الزراعة أسير للظروف المناخية و الجغرافية، وقطاع الصناعة مرتبط بهيمنة العمالة الوافدة و تطلعات السعودية و قطاع السياحة مكبل بتشريعات استصدار التأثيرات السياحية .

*** دراسة Godwin Essang Esu Ubong Udonwa (2015)**

« Economic Diversification and Economic Growth: Evidence from Nigeria »

في هذا العمل، حاول الباحث الإجابة على السؤال إلى أي مدى يمكن أن تستفيد نيجيريا من تنويع الاقتصاد؟ وباستخدام الباحث لبيانات سلسلة زمنية تمتد حوالي (1980 - 2011). و باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير خلال الفترة (1962-2001)، خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن تنويع التجارة يوفر لنيجيريا نوافذ اقتصاد قوي ومتعدد الاستخدام ومستقر إذا أخذت بجدية مع الالتزام بخيارات السياسة التي تنعكس نتائجها بشكل واضح. تشير العلامة السلبية التي تم الحصول عليها في حالة مرونة التجارة غير النفطية، وإن كانت ذات دلالة إحصائية، إلى حقيقة أن القطاع مهمل لديه القدرة على تحمل نحو 44 % من النمو في مجموع حزمة التجارة في نيجيريا. ويمكن أن يعني ذلك أيضا تحسنا عاما في الاقتصاد الوطني بهذه النسبة. ومن الضروري الدعوة إلى وضع سياسات واعية تشجع على تنويع الاقتصاد بأكمله. و يتعلق ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) ببناء بيئة اقتصادية كلية مواتية من أجل تجارة مزدهرة و بناء إطار مؤسسي قوي.

*** دراسة :**

Mohammad Salahudinne And Jeff Grow (2016)

«The Effects Of Internet Usage, Financial Development And Trade Openness On Economic Growth In South Africa»

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين استخدام الانترنت على النمو الاقتصادي و التنمية المالية و الانفتاح التجاري لـ11 دولة من جنوب أفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1990-2012، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة

إيجابية على المدى الطويل من استخدام الانترنت لتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة. ومن نتائج الدراسة أيضا أكدت أن استخدام الانترنت لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990- 2012) فقط بل سيكون لها تأثير متزايد على النمو الاقتصادي في المنطقة في المستقبل خلال الفترة (2013-2034).

* **دراسة "موسى باهي" و "كمال رواينية" (2016) بعنوان "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية دراسة تحليلية وصفية لحالة البلدان العربية المصدرة للنفط"**، رمت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية التنويع الاقتصادي في هذه البلدان، خاصة وأنها تواجه عدة تحديات ناجمة عن تقلب أسعار النفط، وخلصت إلى أنه على هذه الدول التي تعتمد على سلعة واحدة أو على عدد محدود من السلع أن توسع نطاق الأنشطة الاقتصادية عبر إنتاج و توزيع السلع و الخدمات المختلفة لأن هذا يؤدي إلى استقرار اقتصادياتها من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية و هذا يتطلب منها استغلال كافة الإمكانيات المتاحة و اعتماد استراتيجيات واضحة لهذا الغرض وكذا ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التنويع الاقتصادي.

*دراسة :

Ahad Hassan Afridi (2016)

«Human Capital and Economic Growth of Pakistan, Business»

هدفت الدراسة لدراسة العلاقة طويلة الأمد بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1972-2013، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج ARDL، وقد خلصت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ايجابية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة الدراسة.
- التأثير الايجابي للاستثمار في التعليم والصحة على النمو الاقتصادي.
- تأثير ايجابي لزيادة عدد المواليد كمؤشر للصحة على النمو الاقتصادي.

* **دراسة :**

Taofik Ibrahim (2016)

«Human Capital-Growth nexus: the role of Government Spending on Education and Health in Nigeria»

هدفت هده الدراسة الى اختبار العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في نيجيريا في الفترة 1980-2014من خلال دراسة تأثير الإنفاق الحكومي الخاص بالصحة والتعليم على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام

نموذج تصحيح الخطأ ECM وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الصحة وعلى التعليم كاستثمار في رأس المال البشري على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).

* **دراسة "جديدن لحسن" و"مراد اسماعيل" (2016) بعنوان "استراتيجية التنويع الاقتصادي و أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات،الجزائر (1990 – 2016)"** تمحورت إشكالية الدراسة في معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي من خلال التطرق إلى إستراتيجية التنويع الاقتصادي في كل من الإمارات والجزائر خلال الفترة ما بين (1990 – 2016)، باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، مجموعة من المتغيرات (Rt الإيرادات العامة، Oil أسعار البترول، Agr القطاع الزراعي، Ind القطاع الصناعي، Ira قطاع النقل والاتصال Tour قطاع السياحة و pib الناتج الداخلي الإجمالي) و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

– أسعار النفط تأثر إيجابا على الإيرادات العامة والناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر لاعتمادها على الجباية النفطية.

– أسعار النفط ليس لها أثر على الإيرادات العامة وتأثر طردا على الناتج الداخلي الإجمالي في الإمارات فهي منوعة ولا تقوم على الجباية البترولية فقط.

– تقلبات أسعار النفط تأثر سلبا على نسبة القطاع الصناعي والزراعي على الناتج الداخلي الإجمالي و لها أثر إيجابي و لكن ضعيف على قطاع النقل و الاتصال و السياحة في الجزائر

– تقلبات أسعار النفط لها تأثير سلبي ضعيف على نسبة القطاع الصناعي، الزراعي وقطاع النقل والاتصالات على الناتج الداخلي الإجمالي في الإمارات و أثر ضعيف جدا و لكن إيجابي على قطاع السياحة .

* **دراسة "بوشول السعيد "و"نذير غانية" (2017) بعنوان "إستراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة المملكة العربية السعودية رؤية 2030"**. هدفت هذه الدراسة إلى تطرق إستراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط بالأخص السعودية باعتبارها دول نفطية شرعت باتخاذ إصلاحات تشمل تنويع مصادر دخلها، حيث خطت خطوة جريئة بوضع خطة سميت (خطة ما بعد النفط – رؤية السعودية لسنة 2030) والتي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي فسطرت مجموعة من التحديات :

1) العيش بدون نفط بحلول سنة 2020، فكانت إستراتيجية التنويع للناتج المحلي التي تستهدف تحقيق نسبة متقاربة إلى المعبار الإقليمي ب 69% وذلك لتحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي .

2) رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، و لتنفيذ

هذا الهدف المسؤولية تقع على وزارة الطاقة و الصناعة و الثروة المعدنية .

3) إستراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية و لتحقيق هذا تعمل وزارة المالية السعودية على الوصول إلى 530 مليار ريال لتحقيق التوازن في الميزانية

4) إستراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، و المسؤول عن تحقيق هذا الهدف هي وزارة التجارة و الاستثمار في مطلع 2020 تأمل أن تحقق 35% كنسبة مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

***دراسة "عماد الدين أحمد المصبح" (2017) بعنوان "إضاءات حول بعض الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للتنويع الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030" .**

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية:

ما التنويع الاقتصادي و ما مؤشراته الأساسية في المملكة ؟ هل التنويع الاقتصادي مسألة مستقلة عن العوامل الأخرى غير الاقتصادية و لا سيما الاجتماعية منها ؟ ما دور التعليم في التنويع الاقتصادي و هل ثمة تلازم بين مسارات التعليم و التنويع ؟

حيث أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها :

أن التنويع الاقتصادي بوصفه إجراءات للتحويل الهيكلي في المجتمع و الاقتصاد ليس مطلبا يهدف إلى مواجهة أزمة أو صعوبات اقتصادية ، بل هو مطلب تنموي محض ، يستهدف كل مؤشرات التنمية الشاملة.

أن التنويع الاقتصادي يستلزم القبول بأن إجراءاته لن تعطي ثمارها ما لم تتوازى بإجراءات اجتماعية عنوانها العريض تغيير المنتج و النمط الاستهلاكي و السلوك الإنتاجي.

أن التنويع الاقتصادي ، بما يعني زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، لابد و أن يتسق مع سياسة تعليمية نوعية تهدف إلى تركيم رأس المال البشري بكل التخصصات و ليس في التخصصات العلمية فقط . بل في تخصصات مثل الفلسفة و علم الاجتماع و الآداب و الاقتصاد و القانون بجانب الفيزياء و الرياضيات و العلوم الهندسية و الطبية .

يجب أن يكون الهدف من التنويع ليس تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أهميته فقط بل يجب أن يركز على إنسان بوصفه هدفا تنمويا وأداة تنموية (من الإنسان إلى الإنسان).

***دراسة "بوعزة عبد القادر" و"عامر عائشة" (2018) بعنوان "التنويع الاقتصادي و دوره في تفادي نقمة الموارد النفطية ، تجربة النرويج نموذجا"** . هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية :

كيف يمكن للتنويع الاقتصادي أن يجنب الدول النفطية صدمات تهاوي أسعار النفط؟ من خلال التجربة النرويجية كنموذجا . تم الاستنتاج :

يهدف التنويع الاقتصادي بشكل أساسي إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد بما يحقق زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي و توسيع فرص الاستثمار و الرفع منه في مختلف الأنشطة الداعمة للاقتصاد، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، و تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية و الشركاء التجاريين الدوليين .

كما تؤكد بعض الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين التنويع و النمو الاقتصادي حيث أن يقود التنويع الاقتصادي إلى تحقيق النمو الاقتصادي للبلد، من خلال الزيادة في حجم التدفقات الاستثمارية و تقوية الروابط الإنتاجية، فضلا عن توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة و تعزيز التنمية المستدامة .

يمكن أن تحدث نقمة الموارد النفطية كنتيجة لتأثير الوفرة سلبا على أداء قطاع المنتجات الصناعية الذي يتراجع إنتاجه و حجم صادراته، وبما أن هذا القطاع يخلق أثر خارجي ضروري للنمو ، فإن انكماشه يساهم في خفض نمو الاقتصاد، كما أن انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، الذي بدوره يؤثر سلبا على تنافسية المنتجات الصناعية و يحول العمل و رأس المال خارج هذا القطاع .

***دراسة "صلاح الدين أحمد محمد أمين" (2018) بعنوان "دراسة و تحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي** ". هدفت الدراسة إلى دراسة و تحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي بالاعتماد على المنهجين الاستنباطي و الاستقرائي باستخدام التحليل الوصفي و الكمي .تم التوصل إلى النتائج التالية :

كان لتضافر جهود القطاعين العام و الخاص أثره الواضح في العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية و دفع عملية التنمية، وتم إنجاز العديد من الأهداف التنموية الرئيسية التي توضحها المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي من أهمها :

-مؤشرات الناتج الإجمالي، و تكوين رأس المال الثابت، وتنمية القوى البشرية .

-تقلص إسهام القطاع الزراعي و الصناعات التحويلية و البناء و التشييد في البنية الإنتاجية في الاقتصاد التركي .

-حصول تنويع واضح في تركيبة هيكل الصادرات السلعية في تركيا، وزيادة في قيمة الصادرات و تركزت في زيادة الصادرات الصناعية من الآلات و المعدات و وسائل النقل .

إن معدل معامل هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي قد انخفض بمقدار 0.04 نقطة، وتراوحت المعامل بين 0.33 و 0.25 نقطة خلال المدة 1973-2014 و هو مؤشر إيجابي للتنويع الاقتصادي .

***دراسة "بن ناصر محمد" و "خميجة فتيحة" (2018) بعنوان "درجة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشر هيرفندال – هيرشمان"** .هدفت هذه الدراسة إلى إبراز درجة تنويع القاعدة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث خلصت النتائج إلى:

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة إمكانيات نفطية جد ضخمة تمثل ضعف إمكانيات الجزائر، و هذا ما يؤهلها لكسب مكانة في السوق النفطية العالمية .

تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي حتمية للدول النفطية، غير أن نجاح هذه السياسات مرهون بتوفر كل المتطلبات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية و حتى طبيعية و سياسية .

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إخراج اقتصادها من دائرة التهديدات المرتبطة بالاعتماد المفرط و شبه الكلي على قطاع واحد و قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال .

يجب الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي، خاصة و أن الدول العربية لها نفس المميزات و الخصائص التي تتمثل بشكل كبير في الإمكانيات النفطية المتاحة للاقتصاديات الوطنية . توفير متطلبات نجاح عملية التنويع الاقتصادي، وخاصة الحوكمة و الاستثمار البشري . تحسين بيئة الأعمال التي تعد من أهم العوامل المساعدة على التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل النجاح الذي عرفته التجربة الإماراتية من خلال تحسين بيئة أعمالها، مما ساعدها على خلق قاعدة اقتصادية متنوعة .

***دراسة "طارق سليمان مسعود بغني" (2018) بعنوان "التنويع الاقتصادي و أثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2014"**. هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية :

– ما مدى درجة التنوع الاقتصادي و أثرها على النمو في الاقتصاد الليبي ؟

من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي و كذا التحليل الكمي للمتغيرات التي تعكس مؤشر التنوع الاقتصادي و النمو الاقتصادي مع استخدام التحليل الإحصائي من خلال معامل هيرشمان لقياس درجة التنوع في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995-2014 . تم التوصل إلى النتائج التالية :

أن مورد النفط جعل من الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعيا يعتمد في حركة اقتصاده على الإيرادات المتأتية من بيع النفط، وارتبط معدل النمو في الاقتصاد الليبي نموا مؤقتا و متقلبا وخاضعا لعوامل خارجية خارجة عن سيطرة السلطات المحلية.

استحواذ قطاع النفط على مجريات النشاط الاقتصادي هو انعكاس لضعف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، حيث تتركز قيم الناتج و الصادرات و الإيرادات العامة في قطاع واحد هو قطاع النفط، وهو ما انعكس سلبا على جعل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي مرهونا بالتطورات النفطية .

***دراسة "سارة حليمي" و " مبارك بوعشة " (2018) بعنوان "العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي المملكة العربية السعودية"** . تطرقت الدراسة إلى إبراز ما مدى اعتماد المملكة العربية السعودية على العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي لبعث التنويع الاقتصادي المستدام . بإتباع المنهج الوصفي، و كذا استخدام المنهج الوصفي التحليلي .تم التوصل إلى النتائج التالية :

تحقيق التنافسية في إطار مفهوم العنقود الصناعي على مستوى اقتصاديات الدول يكون من خلال علاقة التكامل و التشابك بين الصناعات بشكل راسي و أفقي ، وهذا يؤدي إلى رفع قدرتها التنافسية من خلال خلق فرص حقيقية لخلق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القائم .

نجاح إستراتيجية العناقيد الصناعية بهدف التنويع المستدام في المملكة، مرتبط بما تقدمه الدولة من حوافز و دعم خلال الفترة 2010 إلى 2015 .

تعتبر الصناعات المتطورة داخل المدن و التجمعات الصناعية في المملكة، أفضل من الصناعات التي تنشط خارجها و هذا ما يؤدي إلى إحداث تنويع في القاعدة الإنتاجية.

تعمل المملكة على تطوير النظام البيئي في المدن و التجمعات الصناعية لتحسين جودة الهواء داخلها لجعلها أكثر قابلية للعيش، و إنشاء معايير بيئية تتوافق مع المعايير الدولية .

تبنت المدن و التجمعات الصناعية السعودية سياسة توطين الصناعة و جعلها الخيار الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل من خلال توفير الأراضي الصناعية المتطورة و المصانع المجهزة، الحاضنات الصناعية، وحتى واحات مدن مهيأة للمرأة السعودية فقط.

***دراسة "شيني بلال" و" زواتنية عبد القادر" (2019) بعنوان "سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"** .

هدفت الدراسة إلى معالجة الأسس التي من خلالها استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تتبنى إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وقد خلصت الدراسة إلى :

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد .

يهدف التنويع الاقتصادي إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية، تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية ، تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات .

إن الإمارات العربية المتحدة لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط، نظرا لتنوع مواردها الاقتصادية و قوة وضعها المالي، وبالتالي فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصاديات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط .

لقد استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، و ذلك من خلال الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد معرفي تنافسي، و لقد تجسد هذا في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، التي تضمنت عدة محاور أهمها الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى، تبني إستراتيجية الوطنية للابتكار، تكوين اللجنة الوطنية للابتكار، اعتماد السياسة العليا في مجال العلوم و التكنولوجيا و الابتكار، و إنشاء وكالة الإمارات للفضاء .

***دراسة"حميداتو نصر" (2019) بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000–2016 حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية "** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2016، ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر والسعودية استخدم الباحث في الدراسة القياسية نموذج الانحدار البسيط و المتعدد، و تقدير النماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، و أدرجنا المتغيرات المستقلة التالية: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية .

حيث خلصت النتائج إلى أن هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر، و أثر إيجابي طفيف للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. و أكدت الدراسة على ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي في كل الدولتين نحو القطاعات ذات القيمة المضافة.

3– اوجه الاتفاق و الاختلاف للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نشير الى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة لتخلص من تبعية المحروقات إلى أن أنها تختلف في عدة جوانب تتمثل في الفجوة العلمية (البحثية) التي تعالجها الدراسة حيث :

- تعدد مصادر البيانات المستعملة و المشغلة في الدراسة الحالية من أجل إعطاء أكثر مصداقية للنتائج.
- تضمنت الدراسة الحالية ربط مشكلة الدراسة بأكبر عدد ممكن من المتغيرات .

اختلاف في منهجية التحليل المطبقة، وتباين الإطار الزماني حيث ركزت الدراسة حالية على عينة واحدة فقط و هي دولة الجزائر كبلد يعتمد بشكل كبير على مدخيل المتأتية من النفط من أجل تشخيص الواقع الراهن للاقتصاد الجزائر على حدى بينما تناولت بعض الدراسات السابقة اسلوب المقارنة كدراسة "موسى باهي" و "كمال روابنية " (2016)، دراسة" عاطف لافي مرزوك" (2013)، دراسة "شيني بلال" و" زواتنية عبد القادر"(2019)، أو عينة لتجربة دولة أخرى كدراسة" بوشول السعيد" و"نذير غانية " (2017)، دراسة"حسين العلمي "(2013)، دراسة "عماد الدين أحمد المصبح" (2017)، دراسة "عيسى حمد الفارسي" (2011)، دراسة "بوعزة عبد القادر" و"عامر عائشة" (2018) ، دراسة "صلاح الدين أحمد محمد أمين" (2018)، دراسة "سارة حليمي" و "مبارك بوعشة" (2018)،

Paterne Ndjambou(2013)، Tarek Coury Chetan Dave (2010)

- اقتصرت بعض الدراسات السابقة على النمو في القطاع غير النفطي دراسة "شريفي إبراهيم" (2012)، دراسة "Ahad Hassan Afridi " (2016)، دراسة "Taofik Ibrahim " (2016) ، دراسة "حميداتو نصر " (2019) ، دراسة Keun Jung Lee وآخرون (2015)، دراسة "بن مسعود عطا الله"، دراسة" قويري يحي عبد الله"، دراسة Chun Li JI (2015)، دراسة "مجدي الشيخي" (2016) ،دراسة "نسيمة سابق " (2016).
- الى جانب تناول الدراسات السابقة للتنويع الاقتصادي بمفهومه الوصفي دون قياسه بمعاملات عددية دراسة "فوقة فاطمة" و" مرقوم كلثوم" (2016)، دراسة "موسى باهي" و "كمال روابنية" (2016)، دراسة " بوشول السعيد" و"نذير غانية " (2017)، دراسة "عماد الدين أحمد المصبح" (2017)، دراسة "عيسى حمد الفارسي" (2011)، " عاطف لافي مرزوك" (2013)، دراسة "بوعزة عبد القادر" و"عامر عائشة" (2018)، دراسة "صلاح الدين أحمد محمد أمين" (2018)، دراسة "شيني بلال" و" زواتنية عبد القادر" (2019)، دراسة "سارة حليمي" و "مبارك بوعشة" (2018)، دراسة "حسين العلمي " (2013).
- تكاد معظم الدراسات تجمع على محدودية جهود التنويع اقتصادية الدول النفطية، لاستمرار اعتمادها الكبير على النفط قد أدت إلى نتائج ضعيفة دراسة "محمد داودي" (2015)، دراسة "فرجيح بن علي" و"زائري بلقاسم" (2015-2016)، دراسة "بن مسعود عطا الله"، دراسة "سمية بوصالح "و "سيدي محمد شكورى " (2016) ، دراسة "جديدن لحسن" و"مراد اسماعيل " (2016)، دراسة "فوقة فاطمة" و" مرقوم كلثوم" (2016)، دراسة " Tarek Coury Chetan Dave(2010)، دراسة "موسى باهي" و "كمال روابنية " (2016)، دراسة "

بوشول السعيد" و"نذير غانية " (2017)، دراسة "عيسى حمد الفارسي" (2011)، دراسة " عاطف لافي مرزوك" (2013)، دراسة " طارق سليمان مسعود بغني " (2018) ، (2013) Paterne Ndjambou

- استفادت الدراسة الحالية من جل الدراسات السابقة في الوصول لصياغة دقيقة لعنوان البحث و المنهج الملائم للدراسة، تم توظيف توصيات، مقترحات و نتائج الدراسات السابقة في توجيه و دعم مشكلة الدراسة و أهميتها، ساهمت الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري و صياغة التصور المقترح .

خلاصة الفصل:

من خلال الوقوف على الطرح النظري لهذا الفصل فإن موضوع التنويع الاقتصادي مند الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين و حتى وقتنا هذا فقد عرف عودة جديدة في الفكر الاقتصادي لما أثبته من أهمية في توسيع نطاق مساهمة الأنشطة الاقتصادية و تعزيز الاستقرار الاقتصادي و أفاقه على المدى الطويل، وهدا ما اقرته التطورات للنظريات الاقتصادية في تطوير مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكنزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج سولو، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكن سولو من إعطاء تفسيرا حقيقيا للنمو الاقتصادي. وبظهور نظريات النمو الداخلي تم الاهتمام بعامل التقدم التقني حيث تم تفصيله إلى عدة عوامل جديدة والمتمثلة في التكنولوجيا وتراكم المعرفة وكذا البحث والتطوير ورأس المال البشري. و هذا ما أبانت عليه الدراسات السابقة باعتبار النمو و التنويع الاقتصادي أمران حاسمان من أجل التنمية المستدامة لدى الدولة أحادية المصدر(خاصة النفط منها).

الفصل الثالث

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990– 2018

- المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
- المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة

مقدمة الفصل الثالث:

بعد التطرق للقسم النظري سنعمل من خلال هذا الفصل على إجراء دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، و يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري ممتدة بين (1990–2018) محاولة منا لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي توثر في النمو الاقتصادي في الجزائر معتمدين على بعض الدراسات السابقة التي ذكرت أنفا.

وسوف نعتمد في دراستنا القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990–2018)، على أسلوب أو نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregression) و الذي يشار إليه اختصارا بنموذج "VAR"، الذي يستخدم كبديل لأسلوب المعادلات الآنية دون الحاجة لاستخدام قواعد التميز التي تستخدم عادة في أسلوب المعادلات الآنية، و هو من النماذج القياسية الحديثة المستخدمة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، و الغرض من استخدام هذا النوع من النماذج هو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل جل السياسات الاقتصادية المنتهجة.

و بناءا على ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنقوم من خلاله بتحديد الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فسنخصصه لعرض و مناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة و مصادر بياناتها حتى يتسنى لنا أخذ فكرة عامة على الاقتصاديات النفطية، بدءً باستخدام المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الكتب، الأبحاث، الدراسات والمجلات العلمية والمواقع الالكترونية، كما سيتم تتبع بيانات متغيرات الدراسة عن طريق منهج التحليل الوصفي، و لنمذجة الظاهرة سيعتمد على المنهج القياسي باستخدام طرق تحليل السلاسل الزمنية (نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregression))، و ذلك من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة و المتغير التابع باستعمال برنامج التحليل الإحصائي Eviews10، هذا و سيتم استخدام جميع الأدوات الإحصائية اللازمة للتأكد من إمكانية بناء النموذج و دراسة العلاقة بين المتغيرات في المديين الطويل و القصير.

1. الطريقة المستخدمة في الدراسة :

1.1. الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

أولا.عينة الدراسة:

العينة المدروسة تتمثل في دولة الجزائر، وتم اختيار الجزائر لتوفر المعطيات من جهة وأحادية مصدرها من جهة أخرى، تقدر مساحة الجزائر 2.381.741 مليون كيلو متر مربع، بإجمالي حدود 6.734 كم مقسمة بين ليبيا 989كم، مالي 1359كم، موريتانيا 460كم، المغرب 1900 كم، النيجر 951 كم، تونس 1034 كم و الصحراء الغربية 41كم، و يبلغ عدد سكانها حوالي 42،2 مليون نسمة[1]، حيث تصنف عموما ضمن الدول النامية إضافة إلى العديد من الخصائص نذكر منها:

تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول و أحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الإصلاحات...الخ، و يمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي. وقد لعب دورا هاما وبارزا في بناء وإرساء قواعد إقتصادها الوطني ومشاريعها التنموية. فهو يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية إذ يهيمن على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، فالجزائر بذلك تعتمد بشكل أساسي على عائداته في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة، ما يجعل اقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وخير دليل على ذلك الأزمات النفطية التي عرفها العالم والتي كان لها تأثيرات مختلفة على الاقتصاد الجزائري.

[1] https://fanack.com/ar/algeria/ تاريخ الاطلاع : 2020/07/17.

– اقتصاد مرتكز على النفط حيث تعتمد الجزائر على البترول في اقتصادها بشكل كبير إذ تمثل إيرادات البترول أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وتحتاج إلى تفعيل باقي القطاعات لتحقيق تنويع اقتصادي للاندماج في الاقتصاد العالمي.

– تعتمد الجزائر على عائدات النفط و تدفقات الرأسمال الأجنبي، حيث تضطر إلى استيراد السلع الاستهلاكية و المصنعة من الخارج بتكاليف باهظة خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة المحتكرة...الخ.

ثانيا.فترة الدراسة : فترة الدراسة ممتدة (1990– 2018) لكونها تحتوي على عدة سياسات انتهجتها الجزائر للتخلص من التبعية النفطية، حيث عرفت الفترة من 1990 إلى 2018 عدة مراحل ضمت مجموعة من البرامج الإصلاحية، لغرض تحقيق التنويع الاقتصادي رغبتا منها في رفع نسبة الناتج خارج المحروقات.

❖ **الجهود الجزائرية في التنويع الاقتصادي :**

تعتبر مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية بغرض تحقيق إقلاع اقتصادي وتحقق تنمية مستدامة خاصة بعد سنة 1986 رؤية وخطة اقتصادية للوصول إلى بناء اقتصاد متنوع، ومحاولة رفع حصة مساهمة القطاعات الأخرى خارج نطاق المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد فشل المؤسسات المالية الدولية في تحقيق إنعاش اقتصادي في الجزائر عبر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و إتباع سياسة انكماشية طيلة فترة التسعينات، التي انعكست بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي، كما أن العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة أدى إلى نقص في المشاريع الحكومية، وعدم الاهتمام بالمرافق العامة والبني التحتية، كل هذا أدى بالجزائر إلى إتباع أسلوب جديد في الإنعاش الاقتصادي يرتكز على السياسة التوسعية بدل الانكماشية، وقائم على افتراض أن: استعادة النمو لا يمكن أن تتحقق مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن واتساع رقعة التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية فيما يخص التجهيزات العمومية ومستوى المعيشة، ومع ارتفاع أسعار البترول في بداية الألفية أصبح بإمكان الحكومة التوسع في الإنفاق العام، وإنشاء مشاريع استثمارية لدعم الاقتصاد، وكانت هذه المشاريع متتالية عبر الزمن بدأتها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، وانتهت بالبرنامج الخماسي (2015-2019).

✓ **النهج العام لبرامج التنمية في الجزائر (2001 – 2019)**[1]:

انطلقت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام كهدف لتحفيز النمو. وفي هذا الإطار فقد تم اعتماد برامج للتنمية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، والبرنامج الخماسي (2015-2019)، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية، وقد جاءت هذه البرامج

[1] حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص 209.

عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وترد للأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لزاما على السلطة العمومية أن تنهج سياسات وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد والتحسن الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

تعتبر برامج الإنعاش الاقتصادي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركة الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من اجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر من الثمنينيات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن الناحية النظرية فان برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يعتبر من أهم مكونات الطلب الفعال الذي يحدد تحقيق توازن الاقتصاد وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة، وفي هذا الإطار فإن برامج الإنعاش الاقتصادي اعتمدت على بعض السياسات متمثلة أساسا :

أولا .برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

يعتبر أول برنامج اتبعته الجزائر في سبيل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية الكلية و دعم التنمية الاجتماعية، و قد بدأ تطبيقه في أفريل من سنة 2001 و بلغ غلافه المالي 25 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، و أدرج ضمنه مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروعا[1]، و كان يهدف بشكل رئيسي إلى:[2]

- الحد من الفقر وتخفيض عدد الأسر المحتاجة.
- خلق مناصب عمل تهدف إلى تخفيض معدل البطالة.
- الحفاظ على التوازن الإقليمي و تنشيط المناطق الريفية .

هده البرنامج من الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة وزع مبلغها الإجمالي على السنوات الأربع كالآتي :

[1] فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2003، ص 100 .

[2] la Banque mondiale , "A la recherche d'un investissement public de qualité", Une Revue des dépenses publiques, Volume I. Rapport N° 36270, 15 août 2007, p : 04.

جدول رقم (3–11) : التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004)

الوحدة : مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ (مليار دج)	نسبة المبالغ (%)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	5,6	204,2	38,8
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	52,5	100

المصدر : من إعداد الباحث بناء على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) ، بوابة الوزير، ص 5 .

الشكل رقم (3–15) : التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004)

الوحدة : مليار دج

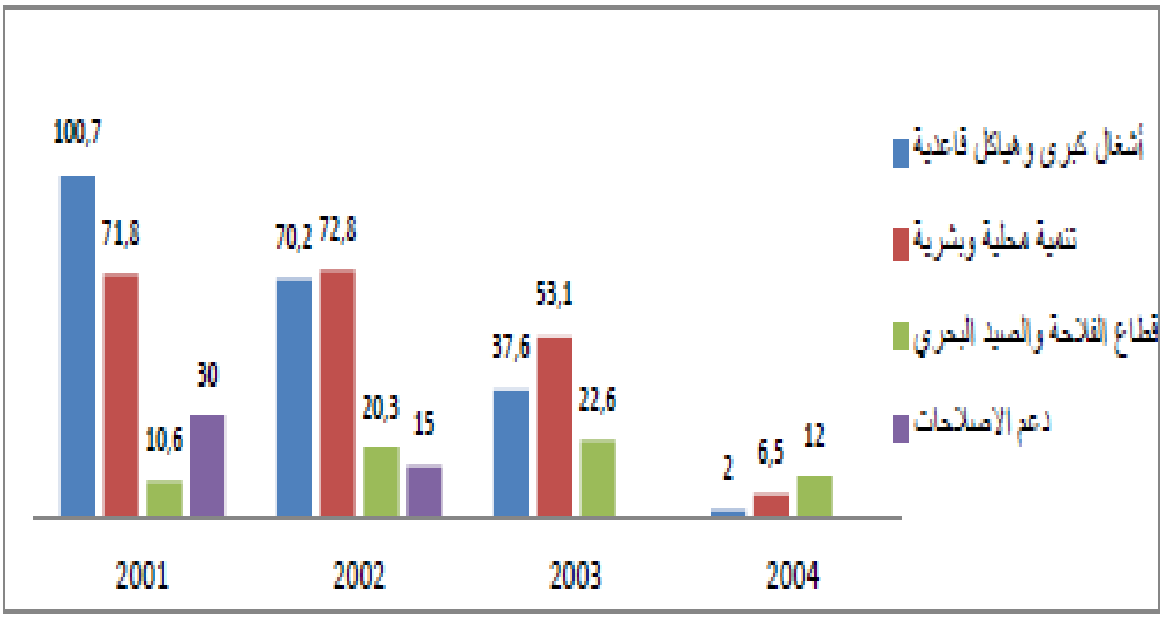

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–11)

الجدول رقم : (3–12) نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2004)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو GDP (%)	2,6	4,8	4,8	5,2
رصيد الخزينة (مليار دج)	171	10,4	10,4	226,2
معدل البطالة (%)	27,3	25,7	25,7	17,07
نسبة التضخم (%)	4,2	1,4	1,4	3,6
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	9,496	7,398	7,398	14,271
نصيب الفرد من PNB (دولار)	1720,1	1740,2	1740,2	2528,1

الشكل رقم (3–16): نسب بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2004)

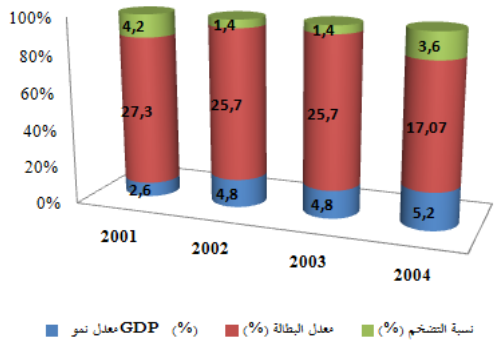

المصدر : من اعداد الباحث بناء على : التقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من الجدول (3–12) أعلاه نلاحظ مدى رغبة الدولة في إعطاء دفعة قوية لإنشاء البنية التحتية والاهتمام بالتنمية البشرية والتعجيل بعملية إنعاش الاقتصاد، و هذا ما تظهره المبالغ المخصصة للسنوات الأولى 2001 و 2002، أي تخصيص أكثر من 75% من المبلغ المخصص للبرنامج، وإلى الرغبة في الخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات.

ثانيا . البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009):

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **(PCSC)*** آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الناتج والإنتاجية[1]. وهذا ما يوضح الجدول الأتي:

* (PCSC), la Program Complements Souse a Croissance.

[1] عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 31 .

جدول رقم (3–13) : توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

(الوحدة : مليار دج)

الابواب	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,42
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,02
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,85
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1,19
المجموع الأصلي للبرنامج	4202,71	100
البرنامج التكميلي الخاص بالجنوب	350	8,32
البرنامج التكميلي الخاص بالهضاب	620	14,75
المجموع الكلي للبرنامج	5172,71	123,07

الشكل رقم (3–17) : توزيع المبالغ المالية المخصصة

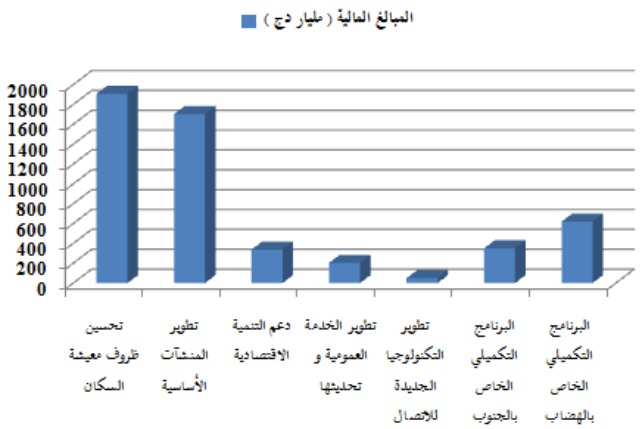

المصدر : من اعداد الباحث بناء على ملف " **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي** "، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005 ، ص 07,06.

الجدول رقم : (3–14) : نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005–2009)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو GDP (%)	5,9	2	3,4	2,4	1,6
رصيد الخزينة (مليار دج)	/	1150,7	454,8	-1381,2	-113,7
معدل البطالة (%)	15,3	12,27	13,8	11,3	10,2
نسبة التضخم (%)	/	2,5	3,5	4,4	5,7
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	26,47	34,06	34,24	40,6	7,78
نصيب الفرد من PNB (دولار)	2993,4	3368,7	3909,4	4922,8	3858,5

المصدر : من إعداد الباحث بناء على : تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

الشكل رقم (3–18): نسب مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005–2009)

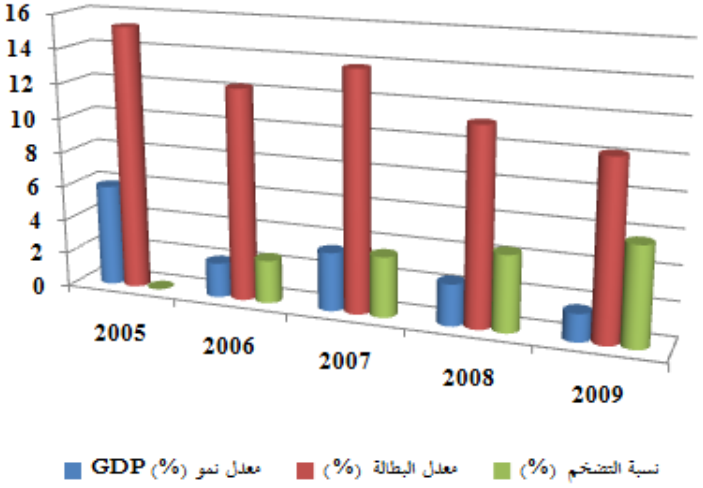

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3–14)

من خلال الجدول (3–14) أعلاه، نلاحظ استمرار الدولة في تطوير البنية الأساسية وتحسين معيشة السكان و ذلك بتخصيص أكثر من 85% من المبلغ المخصص للبرنامج، و بما أن مبلغ 55 مليار دولار ما هو إلا مخصصات أولية معلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005–2009 حوالي 114 مليار دولار[1].

ثالثا .برنامج توطيد النمو أو برنامج الاستشارات العمومية (2010–2014)[2]:

يعتبر برنامج توطيد النمو مكمل للبرامج السابقة، و في إطار الجهود الرامية من طرف الحكومة لتعزيز التنمية الشاملة، وقد رصد له مبلغ إجمالي قدر بـ 214.21 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، تتضمن شقين اثنين هما:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة لمبلغ إجمالي يقدر بـ 11534 مليار دج أو ما يعادل 156 مليار دولار؛ و من أهداف برنامج توطيد النمو :

– الحد من البطالة، عبر خلق 03 ملايين منصب شغل ؛

[1] Rapport (n 0 36270-DZ Vol 1texte principal), République Algérienne a la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale, 15 Aout 2007, P :13 .

[2] ملف برنامج التنمية الخماسي 2010–2011، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24ماي 2010، ص ص 01–06.

-دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد ؛

- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار ؛

-تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛

-تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية؛

و يهدف أيضا إلى تحديث الاقتصاد و خلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية و الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن و هو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، و هو لا يتضمن تحديد المشاريع و منح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج بل يشكل أيضا القاعدة و المحرك لرؤية و سياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة[1]. والجدول (3- 15) أدناه، يبين المبالغ المخصصة لهذا البرنامج.

جدول رقم (3–15) : توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010–2014) (الوحدة: مليار دج)

الأبواب	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**45,42**
السكن	3700	
التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين الخدمة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
تطوير الهياكل القاعدية :	**8400**	**38,52**
قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	**16,05**
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

الشكل رقم (3–19):نسب المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010–2014)

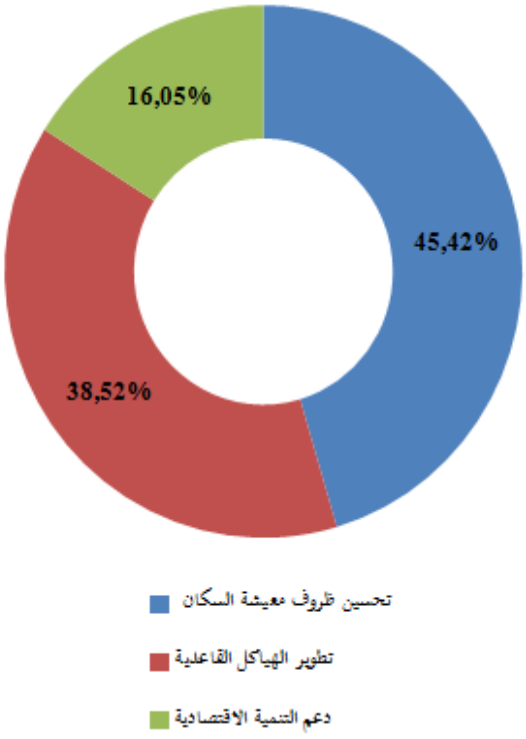

المصدر : من اعداد الباحث بناء على بيان مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-20014 ، متوفر على الموقع: www.premier-ministre.gov.d

[1] مصالح الوزير الأول،" **ملحق بيان السياسة العامة**"، أكتوبر 2010، ص 38.

الجدول رقم : (3–16) : نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010–2014)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو GDP (%)	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8
رصيد الخزينة (مليار دج)	-1496,5	-2395,4	-3246,2	-2205,9	-3186
معدل البطالة (%)	10	10	11	9,8	10,6
نسبة التضخم (%)	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	18,205	25,961	20,167	9,88	0,459
نصيب الفرد من PNB (دولار)	4478,2	5406,4	5516,4	5378,1	5355,2

المصدر : من إعداد الباحث بناء على : تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (**ONS**)

ربعا. المخطط الخماسي (2015–2019)[1]:

و يندرج ضمن الحساب رقم 143-302 من حسابات الخزينة و الذي عنوانه: حساب تسيير عمليات الاستمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 .

حيث رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار لمخطط الخماسي للنمو 2015 - 2019 و ذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- برنامج استشارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار؛
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... إلخ ؛
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات ؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- و بذل كل ما من شأنه أن يسمح مع حلول سنة 2019، بتحقق نمو اقتصادي مرتفع طبقا للأهداف.

[1] انظر النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية 18-09-2014، بوابة الوزير الأول على الرابط www.premier-ministre.gov.d تاريخ الاطلاع 2019/08/07 .

الجدول رقم : (3–17) : نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015–2019)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو GDP (%)	3,7	3,3	2	/	/
رصيد الخزينة (مليار دج)	-3172,3	-2343,7	/	/	/
معدل البطالة (%)	11,2	10,5	/	/	/
نسبة التضخم (%)	6,4	5,6	7,4	7,6	/
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	-18,083	-20,127	/	/	/
نصيب الفرد من PNB (دولار)	4063,7	3867,7	/	/	/

المصدر : من اعداد الباحث بناء على : تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (**ONS**).

بالنظر للمخصصات المالية التي رصدتها الحكومة الجزائرية في اطار اعتماد برامج التنمية المثمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، والبرنامج الخماسي (2015-2019) والتي اقتصرت على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك بتخصيص مبالغ ضخمة لها ما أدى إلى زيادة التشغيل بالقطاعين وبالتالي ساهم في تحسين معدلات البطالة، أي كان لها تأثير إيجابي على كل من معدل النمو العام ومعدل البطالة . إلا أنه لم تشهد القطاعات المنتجة نمو محسوس . ليبقى الاقتصاد الجزائري هش خارج قطاع المحروقات وهدا راجع للسياسة الإنفاق المعتمدة والتي خصت انفاق مبالغ ضخمة على القطاع العام دون التوجه للقطاع الخاص وبالتالي ترتب عليه عوائد ضعيفة ومساهمة في الناتج المحلي محدودة.

2.1. متغيرات الدراسة:

المتغيرات عبارة عن بيانات سنوية ابتداءا من سنة 1990 إلى سنة 2018 أي حجم العينة المستعملة هي 28 مشاهدة .

1) الناتج الداخلي الخام: GDP، يعبر عن النمو الاقتصادي. "وهو **المتغير التابع**"

أما بالنسبة **للمتغيرات المستقلة** فهي:

2) القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام: (VAGR)

3) القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام: (VIND)

4) القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام: (VADE)

5) رأس المال البشري: ممثل بحجم الاستثمار في التكوين والتعليم (HC)

6) المقاولاتية: ويعبر عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)

7) الاقتصاد الرقمي: ويعبر عنه بعدد مستخدمي الانترنيت. (INT)

الجدول رقم : (3–18) : الدراسات السابقة التي تبنت الإطار المكاني و المنغيرا ت:

عنوان الدراسة	النموذج والمتغيرات المستعملة أو مؤشرات القياس	النتائج
Mohammad Ali Moradi And Meysam Kebryaee ,2009., Impact Of Information And Communication Technology On Economic Growth In Selected Islamic Countries	نموذج نمو Solow القياسي وتم استخدام ثلاثة مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الكثافة أو البنية التحتية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومؤشر فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) كبديل للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الوالاتصات لاختبار الفرضيات .	وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر إيجابي وهام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، وتأكد النتائج من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت مساهما هاما في نمو الاقتصاد في منظمة المؤتمر الاسلامي .
دراسة "مجدي الشوربجي " (2011) بعنوان " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي " .	باستخدام منهج يجمع بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية (منهج بيانات البانل) وذلك بتطبيق : نموذج الآثار الثابتة FIXED EFFECT MODEL، نموذج الانحدار المجمع POOLED REGRESSION MODEL، نموذج الآثار العشوائية RANDOM EFFECT MODEL EG: النمو الاقتصادي (المتغير التابع). INF: معدل التضخم الحلي HC: رأس المال البشري POPG: نمو السكان. OPEN: درجة الانفتاح الاقتصادي. GS: حجم الحكومة. ICT مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	حيث خلصت نتائج الى: – معنوية استخدام الانترنيت واستخدام التلفون الثابت والخلوي و أنها تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي أعلى مستوى انتشار لاستخدام الانترنيت فهي دول " المغرب، قطر، الكويت، البحرين والإمارات العربية المتحدة".
دراسة "شريفي إبراهيم" (2012) بعنوان "دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964–2010".	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (**GPIBRT**) كمتغير تابع، معدل نمو رأس المال البشري (**GHT**) كمتغيرات مفسر.	– هناك تأثير سلبي للتغير في معدل نمو رأس المال البشري للفترة t على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثانية؛ – هناك تأثير ايجابي للتغير في نمو رأس المال البشري للفترة t على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثالثة؛ – اختفاء تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد السنة السادسة.
دراسة "محمد داودي" (2015) بعنوان " التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، خلال الفترة (1970–2013) ".	**– النموذج الأول:** $gdp = \beta_0 + \beta_1\ pro + \beta_2\ ks + \beta_3\ oil + \beta_4\ Xoil + \beta_5\ X + e$ **– المتغير التابع:** **gdp**: الناتج المحلي الاجمالي **الحقيقي**. **– المتغيرات المفسرة:** **pro**: الانتاجية، **ks**: مخزون رأس المال،**O il**: . سعر البرميل من البترول، **Xoil**: صادرات الجزائر	– هيمنة قطاع المحروقات على زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر وأبرزت الدور الكبير الذي يلعبه سعر البرميل في التأثير على ذلك، كما بينت النتائج مدى محدودية الصادرات خارج المحروقات في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر .و هذا يؤكد مدى تبعية الجزائر في مداخليها لقطاع المحروقات من جهة، والنقص الكبير في درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى.

	من المحروقات، **x** : صادرات الجزائر خارج المحروقات.	
دراسة "فرجيح بن علي" و"زائري بلقاسم" (2015) بعنوان " أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1980–2015).	**– النموذج الأول:** $PIB_t=C_0+C_1(Vagriculture)_t+C_2(V industrie)_t+C_3(Vservices)_t +C_4(Export)_t+C_5(\ import)_t+\ \varepsilon$ **– المتغير التابع:** **PIB_t**: الناتج المحلي الإجمالي. **– المتغيرات المفسرة:** **V agriculture**: قطاع الزراعة (%القيمة المضافة من الناتج المحلي) **V industrie**: قطاع الصناعة (% القيمة المضافة من الناتج المحلي) **V services:** قطاع الخدمات (% القيمة المضافة من الناتج المحلي) **Export** :الصادرات (%من الناتج المحلي) **Import:** الواردات (%من الناتج المحلي)	– قد بينت الدراسة ضعف النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة من 1980–2015 وهدا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي مقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة و قطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41% للقطاعات المعنية بالتنويع.
دراسة Keun Jung Lee وآخرون (2015) بعنوان "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التنويع والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الموارد الطبيعية الموجهة: حالة كازخستان".	الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، مؤشر التنمية البشرية، تكوين رأس المال الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة.	هناك علاقة كبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الإجمالي، ولكن لا يوجد تبعية بين مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعة التحويلية والسلع الأساسية نتائج مختلفة لها تأثير أقل على الناتج المحلي الإجمالي.
دراسة Chun Li JI (2015) بعنوان "هل ي"مكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محرك التنويع الاقتصادي في اقتصاد صغير مفتوح: حالة ماكاو".	مؤشر أونتروبي (The entropy index) كمتغير تابع يعبر عن درجة التنويع الاقتصادي، لاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، مؤشر الانفتاح التجاري و تكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة مفسرة.	وأظهرت النتائج الارتباط السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر مع التنويع الاقتصادي، واستنتج الباحث بأن هذه النتيجة تخص الاقتصادات الصغيرة المفتوحة (ماكاو كمثال)، وهذا الاستنتاج يختلف عن النتيجة التي حصلت في بعض الدراسات السابقة.
دراسة " سمية بوصالح"و"سيدي محمد شكوري" (2016) بعنوان "قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟".	يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي: HHI = f(RENT,ICRG, HUCAP, FDI,,INFRA) HHI مؤشر التركيز الاقتصادي كممثل لدرجة التنويع الاقتصادي كمتغير تابع RENT: الريع النفطي ICRG: ممثلا للإطار المؤسسي للبلد HUCAP: ممثل لرأس المال البشري المصدر FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر	أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية التي أجريت خلال الفترة (1985–2013) باستخدام منهجية التكامل المتزامن،ان تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال بعيد المنال و أن درجة التركيز الاقتصادي تعزي بصفة كبيرة إلى طبيعة الإطار المؤسساتي في البلد الذي يشكل أقوى عائق أمام تحقيق التنويع الاقتصادي.

	INFRA: معدل استهلاك الهاتف الثابت .	
دراسة "جديدن لحسن" و"مراد اسماعيل " (2016)، بعنوان "استراتيجية التنويع الاقتصادي و أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات،الجزائر (1990 – 2016)".	باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، مجموعة من المتغيرات (Rt الإيرادات العامة، Oil أسعار البترول، Agr القطاع الزراعي، Ind القطاع الصناعي، Ira قطاع النقل والاتصال Tour قطاع السياحة و pib الناتج الداخلي الإجمالي)-	– أسعار النفط تأثر إيجابا على الإيرادات العامة والناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر لاعتمادها على الجباية النفطية. – أسعار النفط ليس لها أثر على الإيرادات العامة وتأثر طردا على الناتج الداخلي الإجمالي في الإمارات فهي منوعة ولا تقوم على الجباية البترولية فقط. – تقلبات أسعار النفط تأثر سلبا على نسبة القطاع الصناعي والزراعي إلى الناتج الداخلي الإجمالي ولها أثر إيجابي ولكن ضعيف على قطاع النقل والاتصال والسياحة في الجزائر – تقلبات أسعار النفط لها تأثير سلبي ضعيف على نسبة القطاع الصناعي، الزراعي وقطاع النقل والاتصالات لى الناتج الداخلي الإجمالي في الإمارات وأثر ضعيف جدا ولكن إيجابي على قطاع السياحة.
دراسة "نسيمة سابق" (2016) بعنوان " أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة القياسية للاقتصادي الجزائر خلال الفترة 2000–2014".	**المتغير التابع:** ممثلا بالناتج الداخلي الخام بـ(PIB). **المتغيرات المفسرة:** قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (INV) ، صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (X)، واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (M).	الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة التي تبنتها الجزائر من أجل تطوير القطاع فاشلة ولا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري، بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة ويؤكد ذلك إشارة معامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السالبة، وهو ما يبرهن العلاقة العكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ممثلا بـ (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوحدة واحدة، فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سيتغير بـــ 0.000538 وحدة.
دراسة " ساطور رشيد" و "بن زعرور شكري" (2017) بعنوان "أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2016)".	باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، مجموعة من **المتغيرات** (GDP النمو الاقتصادي، IGPAL الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية، IGAGI الاستثمار في قطاع الفلاحة والري، IG الاستثمار الحكومي الكلي، IGIBA الاستثمارات في القطاعات الحكومية العمومية، IGIND الاستثمار في قطاع الصناعة، IGUDF الاستثمار في قطاع التربية والتكوين، IP الاستثمار الخاص، L حجم العمالة)	– حذف كل من الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية، الاستثمار في الفلاحة والري، الاستثمار الحكومي الكلي، والاستثمارات في القطاعات الحكومية العمومية لأن ليس لها معنوية إحصائية، أي لا تؤثر في النمو الاقتصادي – في حين هنالك تأثير طردي لكل من حجم الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة وحجم الاستثمار الحكومي في قطاع التربية والتكوين على النمو الاقتصادي، كما أن حجم الاستثمار الخاص وحجم العمالة تعتبر متغيرات مهمة ولها دور إيجابي في إحداث عملية النمو الاقتصادي.

دراسة "شريف ابراهيم" (2017) "دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980– 2017".	$InY_t = In\ A + aln\ K_t + Bln\ L_t + (1-a-B)\ InH$ **K** رأس المال المادي **L**: العمالة والتي تم قياسه بعدد المشتغلين. **Y**: الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الحقيقي (سنة الأساس 2010). **H**: رأس المال البشري والذي يتم قياسه بعدد المسجلين في الثانوي فما فوق. **LN** يمثل رمز اللوغاريتم.	وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في المديين القصير والطويل، – هناك تأثيرا إيجابيا لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل الجزائر خلال الفترة 1980–2017 وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. يوجد تأثير إيجابي ضئيل لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بسبب عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات الاقتصاد الجزائري و كذا ضعف نسبة مخصصات التعليم و البحث و الابتكار و التطوير من الميزانية العمومية و التركيز على الهياكل فقط إضافة إلى انعدام حوافز الابتكار والإبداع لدى المتخرجين؛ ووفقا لهذه النتائج، تبين أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي منخفضة جدا .
دراسة" قويري يحي عبد الله" بعنوان " محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 1990–2016".	نموذجين: نموذج مدخلات – مخرجات ونموذج انحدار ذاتي للإبطاء الموزع ARDL. $ln(GDPR)_t = \beta_0 + \beta_1 ln(AOR)_t + \beta_1 ln(GCFR)_t + \beta_2 ln(LF)_t + + e$ GDPR : الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Products) بالأسعار الثابتة (قيم حقيقية) AO : القيمة المضافة احققة من طرف قطاع الفلاحة (Agricultural output) بما في ذلك الغابات والصيد البحري بالقيم الحقيقية, . GCF : تراكم رأس المال الخام بالقيم الحقيقية LF : القوة العاملة ln : يرمز إلى عملية اللوغاريتم النيبري والذي يسمح بتخليص النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.	نتائج الدراسة أظهرت ضعفا نسبيا في تأثير نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث: – أظهرت الدراسة أن القطاع الفلاحي في الجزائر هو أضعف القطاعات من حيث زيادة مخرجات الاقتصاد الوطني وتحفيز مدخلاته، حيث بلغ مضاعف الإنتاج الفلاحي في الجزائر العام 2015 حوالي 1.09 حسب نموذج ليونتيف وهو يعد الأضعف بالمقارنة مع باقي قطاعات الاقتصاد بما في ذلك قطاع الصناعة. – نموذج ليونتيف بين أيضا أن القطاع الصناعي هو أفضل قطاع من حيث تحفيز مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني على حد سواء، حيث بلغ مضاعف الإنتاج الصناعي في الجزائر العام 2015 حوالي 1.47 حسب نموذج ليونتيف مقابل 1.35 لقطاع المحروقات. .كما أن معدل النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري على الخارج محددات أساسية لتفسير نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الدراسة أظهرت أيضا وبشكل خاص العلاقة الموجبة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الجزائر .
دراسة "بن مسعود عطا الله" بعنوان " النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2015".	النمو الاقتصادي ممثل بمستوى نمو GDP والقطاع الصناعي ممثل بمستوى نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي IND.	– النمو الاقتصادي الجزائري يعتمد على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، عند زيادة إيرادات قطاع المحروقات فإن النمو الاقتصادي يزداد نتيجة زيادة المداخيل، والذي ينجر عنه زيادة الطلب الفعال على المنتجات الصناعية وكذلك زيادة القروض والأموال المقدمة للقطاع الصناعي مما يزداد ناتجه. في حين إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و أن القطاع الصناعي الجزائري مازال بعيد عن تحقيق الأهداف المرجوة منه.

دراسة "حميداتو نصر" (2019) بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000–2016 حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية "	مؤشر التنويع الاقتصادي ID الاستثمار الأجنبي FDI الناتج المحلي الاجمالي GDP مؤشر التنمية البشرية HDI	الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي على التنويع الاقتصادي في الجزائر نظرا لتركز النسبة الأكبر منه في قطاع المحروقات (صادرات النفط) مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ما زاد من اعتماد الصادرات الاجمالية على صادرات النفط على حساب صادرات القطاعات خارج المحروقات. اضافة إلى التأثير السلبي لمؤشر التنمية البشرية على التنويع في العمالة والذي لم يعبر على وضع الاقتصاد الجزائري. وحقق الناتج المحلي الإجمالي أثر ايجابيا ضعيفا على عملية التنويع الاقتصادي الذي لم يترجم المجهودات المبذولة خلال خطط التنمية في الجزائر.

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول رقم (3–19):السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومصادرها.

السلسلة الزمنية	رمز المتغير	مصادر المعطيات	فترة الدراسة
الناتج الداخلي الخام	GDP	البنك الدولي	من 1990 إلى 2018
القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام	VAGR		
القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام	VIND		
القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام	VADE		
رأس المال البشري: ممثل بحجم الاستثمار في التكوين والتعليم	HC	ميزانية الدولة للنفقات التجهيز النهائية/الجريدة الرسمية	
المقاولاتية: ويعبر عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PME	وزارة الصناعة و المناجم	
الاقتصاد الرقمي: ويعبر عنه بعدد مستخدمي الانترنيت	INT	وزارة البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيا و الرقمنة	

المصدر : من إعداد الباحث.

الشكل رقم (3–20): التمثيل البياني للمتغيرات المدروسة.

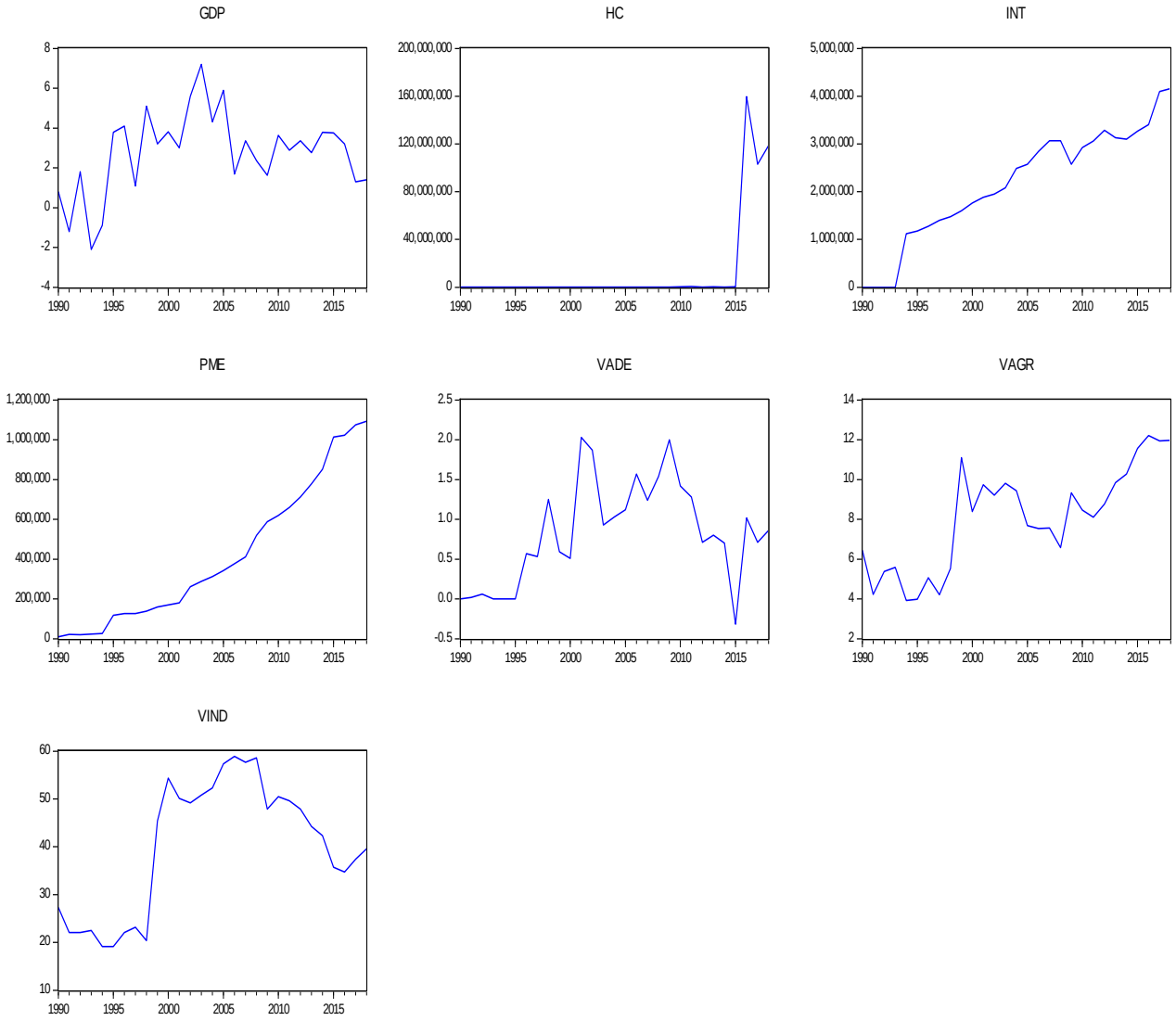

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10 و الملحق رقم (3-2).

2. الأدوات المستخدمة في الدراسة :

سوف نعتمد في دراستنا القياسية لمدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990و 2018، على أسلوب أو نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregression) و الذي يشار إليه اختصارا بنموذج "VAR"، و هو من النماذج القياسية الحديثة المستخدمة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، تم تطويره من قبل Sims[1] (1980) كبديل للنماذج القياسية التقليدية.

[1] Christopher A.Sims, "Macroeconomics and Reality", Econometrica, vol.48, n°1, January 1980, pp: 1- 48.

حيث اقترح (Sims) نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR[1] لأنه كان يرى أن الطريقة التقليدية تتضمن الكثير من الفرضيات غير المختبرة، كاستبعاد بعض المتغيرات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، فاقترح (Sims) في هذا النموذج معاملة جميع المتغيرات بنفس الطريقة (أي دون استبعادها أو اعتبارها خارجية)، و كذا إدخالها جميعا في المعادلات باستخدام نفس عدد التباطؤات الزمنية p، أي باعتبار كل المتغيرات داخلية، و يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{\rho} A_i Y_{t-i} + U_I$$

حيث أن:

$$Y_t = \begin{bmatrix} X_t \\ Z_t \\ R_t \end{bmatrix} \quad , U_t = \begin{bmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \\ e_{kt} \end{bmatrix}$$

تمثل: Y_t: مصفوفة متغيرات النموذج (X_t ,Z_t ,R_t,...)

U_t: مصفوفة حدود أخطاء النموذج (e_{1t} ,e_{2t} ,e_{kt},...)

A_i: مصفوفة معلمات النموذج.

(e_{1t} ,e_{2t} ,e_{kt},...): هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات على الترتيب X_t ,Z_t ,R_t

الشكل الرياضي للمعادلة هو: **GDP = f(VAGR , VIND , HC , VADE , PME , INT)**

الشكل الخطي هو: $GDP = B_0 + B_1 VAGR + B_2 VIND + B_3 HC + B_4 VADE + B_5 PME + B_6 INT + U$

حيث أن i: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة

وبالنسبة إلى: B_0، B_1 ، B_2 ، B_3، B_4 ، B_5 ، B_6 تمثل معلمات النموذج .

وتعد نماذج VAR من الأدوات القياسية التي تم تكييفها خصيصا لقياس العلاقات الحركية (الديناميكية) لجملة من المتغيرات المعلومة، والتي يتم اعتمادها في النموذج بصفتها متغيرات داخلية (Endogenous veriables)، أي أنها متغيرات تحدد داخل النموذج وليس من خارجه[2]، بصفة عامة فإن نموذج VAR عبارة عن نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية و القيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية[3].

[1] عثمان نقار، منذر العواد، **"استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص 399.

[2] شيبي عبد الرحيم، " **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام:حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 185.

[3] شيخي محمد،" **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات** "، الطبعة الأولى، دار النشر الحامد، 2011، ص 269.

و الغرض من استخدام هذا النوع من النماذج هو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل جل السياسات الاقتصادية المنتهجة.

2.1. بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR):

للشروع في بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وجب علينا إجراء الاختبارات التالية:

2.1. 1. اختبار السكون (الاستقرارية): إن أول خطوة في تحليل السلاسل الزمنية هي اختبار درجة سكون أو استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك يتم إجراء اختبارات الكشف عن جذر الوحدة (Unit Root Tests)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات لعل أهمها: اختبار ADF (Augmented Dickey Fuller)، و اختبار (Phillips et Perron)، واختبار KPSS.

2.1. 2. اختيار المنهجية القياسية: بالاعتماد على نتائج اختبارات الكشف عن جذر الوحدة (Unit Root Tests) ، يتم اختيار المنهجية أو الأسلوب القياسي الأنسب لاختبار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة حيث نميز عدة حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت جميع المتغيرات محل الدراسة مستقرة أو ساكنة عند المستوى I(0)، أي لا يوجد علاقة تكامل متزامن (مشترك)، في هذه الحالة يمكننا استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى.

الحالة الثانية: إذا كانت بعض متغيرات الدراسة مستقرة أو ساكنة عند الفرق من الدرجة الأولى I(1)، و بعض المتغيرات الأخرى مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية I(2)، أي أنها غير متكاملة من نفس الدرجة، في هذه الحالة فإن الطريقة الأنسب هي اختبار وتقدير النموذج عن طريق نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VAR.

الحالة الثالثة: إذا كانت جميع متغيرات الدراسة مستقرة أو ساكنة عند الفرق من الدرجة الأولى I(1)، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة، في هذه الحالة فإن الطريقة الأنسب هي اختبار التكامل المشترك و تمثيل العلاقة بنموذج تصحيح الأخطاء.

الحالة الرابعة: إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أو ساكنة عند المستوى I(0)، أو مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى I(1)، أو خليط من الاثنين، ففي هذه الحالة نستخدم منهجية الحدود ARDL (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة).

2.2. صياغة و تقدير نموذج VAR:

2.2. 1. الصيغة العامة لنموذج VAR:

إن نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) هي عبارة عن نظام تكون فيه كل المتغيرات دالة خطية لقيمها في الفترات السابقة، و للقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي[1]، مع افتراض تساوي الفجوات الزمنية الخاصة بكل متغير في كل معادلة من معادلات النموذج.

و يمكن كتابة نموذج VAR(p) لـ k متغير و p تأخر (تباطؤ) وفق الشكل المصفوفي التالي[2]:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \quad ; \quad A_{i\neq 0} = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \dots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \dots & a_{ki}^k \end{bmatrix} \quad ; \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix} \quad ; \quad \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kt} \end{bmatrix}$$

و يمكن كتابة نموذج VAR(p) بمتغيرين y_{1t}، و y_{2t} وبفترة إبطاء تساوي p=4، وفق الشكل الرياضي التالي[3]:

$$\begin{cases} y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{4} b_{1i}\, y_{1t-i} + \sum_{j=1}^{4} c_{1j}\, y_{2t-j} + d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t} \\ y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{4} b_{2i}\, y_{1t-i} + \sum_{j=1}^{4} c_{2j}\, y_{2t-j} + d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t} \end{cases}$$

2.2.2. تحديد وتقدير نموذج VAR:

يمكن تقدير كل معادلة من معادلات نموذج VAR بشكل مستقل عن بعضها البعض بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أو بواسطة طريقة المعقولية العظمى، و يمكن كتابة نموذج VAR المقدر على الشكل التالي[4]:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p Y_{t-p} + \varepsilon$$

[1] James D. Hamilton, "Time Series Analysis", Princeton University Press, Princeton, New Jersy, 1994, p:258.
[2] Régis Bourbonnais, " Économétrie – cours et exercices corrigés ", Dunod, 9e édition, Paris 2015, p:277.
[3] Lardic. S, Mignon. V, " Econométrie des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières ", Economica, Paris 2002, p :84.
[4] Regis Bourbonnais, Op.cit, p :279.

و قصد القيام باختبار نموذج VAR علينا الاستعانة بجملة من المعايير الكمية لتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج (تحديد درجة التأخير)، نذكر منها[1]:

- معيار LR (Likelihood Ratio Criterion)؛
- و معيار FPE (Final Prediction Error)؛
- و معيار المعلومات AIC (Akaike Information Criterion)؛
- و معيار SC (Schwarz Criterion)؛
- و معيار HQ (Hannan Quinn Criterion)؛

و بعد حساب و اختبار هذه المعايير، نختار فترة التباطؤ الزمني التي يتفق عليها العدد الأكبر من هذه المعايير.

2.2. 3. اختبار استقرارية نموذج VAR المقدر:

تكون قيمة VAR المقدرة مستقرة (ساكنة)، إذا كانت جميع الجذور لها معاملات أقل من الواحد، و تقع جميعها داخل دائرة الوحدة[2].

2.2. 4. اختبار العلاقة السببية:

للتعرف على اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات نعتمد على اختبار Granger، و هو اختبار يستخدم لتحديد العلاقة السببية التي ترتكز عليها العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، و يمكن أن تكون هذه العلاقة علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (Feedback)، أو علاقة تبادلية بين متغيرين[3].

وفقا لاختبار Granger تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرات في الاقتصاد إذا كان التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما، يسبب التغير في متغير آخر، و يتضمن اختبار Granger للسببية تقدير نموذج انحدارذاتي وفقا للمعادلتين التاليتين[4]:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_i X_{t-i} + u_{1t} \dots\dots\dots(1)$$
$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{P} \theta_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \varphi_i Y_{t-i} + u_{2t} \dots\dots\dots(2)$$

حيث u_{1t}، و u_{2t} تمثلان بواقي النموذجين، و $(\alpha, \beta, \gamma, \delta, \theta, \varphi)$ معلمات يراد تقديرها.

[1] J.B. Cromwell, M.J. Hannan, Walter.C. Labys, Michel Terraza, " Multivariate tests for Time Series Models", SAGE publications, Inc.Califonia.1994, pp: 73-75.

[2] Helmut Lutkepohl, " Intoduction to Multiple Time Series Analysis ", Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York 1991, p:11- 12.

[3] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[4] د.جوجارات، "**الاقتصاد القياسي**"، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، 2015، ص 902.

و يجب قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة لنموذج VAR(P)، و تتمثل خطوات اختبار Granger فيما يلي[1]:

❖ تقدير الصيغة المقيدة (المعادلة):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_i Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (3)$$

❖ اختبار فرض العدم التالي: $H0 : \sum_{i=1}^{p} \gamma = 0$ ، انطلاقا من حساب إحصائية فيشر Fc:

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/m}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/n-k} \dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث: n: حجم العينة، m: عدد المعلمات في الصيغة المقيدة، k: عدد المعلمات في الصيغة الغير مقيدة، $n-k$: درجات الحرية للصيغة الغير مقيدة.

2.2. 5. دوال الاستجابة الفورية لردة الفعل:

إن تحليل الاستجابة الدفعية يبين كيف تتفاعل المتغيرات الداخلية في النموذج مع الاضطرابات الأساسية، و تلخص دوال الاستجابة الدفعية التغيرات المتوقعة في المتغيرات الداخلية بعد حدوث صدمة في إحدى الاضطرابات الأساسية[2]، وتوضح دوال الاستجابة الدفعية (دوال الاستجابة الفورية لردة الفعل)، تأثير أي تغير أو صدمة تحدث في أحد بواقي حد الخطأ (ε) لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة خلال الفترات التي تلي تاريخ حدوث الصدمة[3].

2.2. 6. تحليل مكونات التباين:

إن الغرض من تحليل تباين خطأ التنبؤ هو حساب مدى مساهمة كل تغير أو صدمة أو حدث (Innovation or shock) في تباين الخطأ[4]، ويقيس تقسيم مكونات التباين (Variance Decomposition) الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج VAR، وبالتالي فهو يعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التقلبات التي تمس المتغيرات الأخرى كل على حدا[5].

---

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، "**اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)**"، مجلة الباحث، العدد 13، 2014، ص 8.

[2] Michael Ehrmann, Martin Ellison, Natacha Valla, " Regime-dependent impulse response functions in a Markov-switching vector autoregression model ", Economics Letters 78, 2003, p : 297.

[3] شيبي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[4] Régis Bourbonnais, Op.cit, p 288.

[5] شيبي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المبحث الأول: عرض و مناقشة نتائج الدراسة :

1. التقدير القياسي للنموذج:

1.1. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية:

سيتم دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، وذلك من خلال دراسة درجة استقرارها وتكاملها، ثم بعدها يأتي التكامل المتزامن.

✓ **اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) اختبار فيليبس بيرو PP:**

سنعتمد في دراستنا هذه على اختبار ADF للكشف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة الدي جاء جراء قصور اختبار ديكي فولر (DF) الذي افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها. إلا أنه في الواقع تبين أنها مرتبطة، لذا أخذنا في الحسبان ذلك في (ADF). وتستند اختبارات ADF إلى الفرضية البديلة H1 : Ø <1 ، وعلى التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى لثلث نماذج[1] :

النموذج الأول: (لا يتضمن الحد الثابت ولا المتجه الزمني) $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: (يتضمن الحد الثابت فقط) $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c +$

النموذج الثالث: (يتضمن حد ثابت ومتجه زمني) $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c +$

حيث يمكن تحديد قيمة p وفق معيار Akaike، أو معيار Schwarz .

ثم نلجأ لاختبار فيليبس بيرو PP الذي يتميز عن الاختبار السابق بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت يعتمد على الانفصال البنيوي بالإضافة إلى تغير الزمن .[2]

وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا كان لهذه السلسلة الخصائص التالية :

- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة $E(Y_t) = \mu$
- تباينها ثابت $\mathrm{VAR}(Y_{t,}) = \mathrm{E}[Y_t - E(Y_t)\ ]2 = \sigma^2$
- التباين المشترك COV عند فترة تباطؤ زمني K يرتبط فقط بالتباطؤ الزمني (أي الفجوة الزمنية K) بين الفترتين الزمنيتين وليس بالفترة الحالية التي يحسب عندها التباين المشترك وهو كالتالي :

[1] Régis Bourbonnais, Op cit, p.250.

[2] خديجة تافساست، **"تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي،دراسة قياسية في الجزائر خلال 1990–2013"**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر،2017، ص 238.

$$COV(y_t, y_{t-1}) = E[(y_t - \mu)(y_{t-1} - \mu)] = \delta_k$$

وقد بينت النتائج المتوصل إليها لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (بعد مقارنة t الإحصائية مع t الحرجة) أن كل المتغيرات غير مستقرة (غير ساكنة) عند المستوى (level)، لكن بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1^{st} difference) تبين استقرار كل من السلاسل الزمنية التالية: السلسلة الزمنية لناتج الداخلي الخام (GDP)، والسلسلة الزمنية للاقتصاد الرقمي (INT)، والسلسلة الزمنية للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام: (VAGR)، والسلسلة الزمنية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (VIND)، و السلسلة الزمنية للقيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (VADE)، أما السلسلة الزمنية لرأس المال البشري (HC)، السلسلة الزمنية للمقاولاتية (PME)، فهي مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية (2^{nd} difference).

و قد بينت النتائج المتوصل إليها لاختبار فيليبس بيرو PP (بعد مقارنة t الإحصائية مع t الحرجة) أن كل المتغيرات غير مستقرة (غير ساكنة) عند المستوى (level)، لكن بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1^{st} difference) تبين استقرار كل المتغيرات (ساكنة) عند المستوى (1^{st} difference) و النتائج مفصلة كمايلي:

الجدول رقم (**3–20**): اختبار جدر الوحدة(Unit Root Test) لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF) و اختبار (PP):

المتغير	Augmented Dickey-Fuller (ADF)- Phillips Perron (PP) Unit Root Test					
	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)			اختبار فيليبس بيرو (PP)		
	عند المستوى (level)	الفروق الأولى (1^{st} dif)	الفروق الثاني (2^{nd} dif)	عند المستوى (level)	الفروق الأولى (1^{st} dif)	الفروق الثاني (2^{nd} dif)
GDP	غير مستقرة	مستقرة	–	غير مستقرة	مستقرة	–
INT	غير مستقرة	مستقرة	–	غير مستقرة	مستقرة	–
HC	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	–
PME	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	–
VADE	غير مستقرة	مستقرة	–	غير مستقرة	مستقرة	–
VIND	غير مستقرة	مستقرة	–	غير مستقرة	مستقرة	–
VAGR	غير مستقرة	مستقرة	–	غير مستقرة	مستقرة	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3–3) .

2.1. اختبار المنهجية المتبعة في القياس:

بالاعتماد على نتائج اختبار ADF يتضح لنا ان متغيرات النموذج غير مستقرة من نفس الدرجة حيث:

$$HC \sim I(2)$$
$$PME \sim I(2)$$
$$GDP \sim I(1)$$
$$INT \sim I(1)$$
$$VADE \sim I(1)$$
$$VAGR \sim I(1)$$

و بالتالي فإن الشرط الأساسي لحدوث التكامل المشترك غير متوفر لأن السلاسل الزمنية متكاملة من درجات مختلفة، لذا فلا يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، و لا يمكن أيضا التقدير بمنهجية الحدود ARDL لأن هناك سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)، كل ذلك أدى بنا إلى التقدير بمنهجية VAR.

3.1. اختبار نموذج VAR:

1.3.1. تحديد فترات الإبطاء:

نختار فترة التباطؤ الزمني التي يتفق عليها العدد الأكبر من المعايير الكمية، والجدول رقم (3-21) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3–21):تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1484.736	NA	2.30e+39	110.4989	110.8349	110.5988
1	-1339.515	204.3842*	2.10e+36	103.3715	106.0592*	104.1707
2	-1271.405	60.54227	1.21e+36*	101.9559*	106.9953	103.4544*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (3-4)

* تشير إلى عدد التأخرات المختارة بناء على المعايير المعتمدة.

انطلاقا من نتائج الجدول السابق لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني أي اختبار درجة تأخير المسار VAR اعتمادا على معايير SC، AIC حيث تختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان LR الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام توزيع x^2 انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني و يتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة . فإن فترة الإبطاء المناسبة لهذا النموذج هي (Lag =1).

2.3.1. اختبار استقرارية نموذج VARالمقدر:

الجدول رقم (3–22):اختبار استقرارية النموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: GDP HC INT PME VADE VAGR VIND
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/14/20 Time: 02:51

Root	Modulus
0.933480	0.933480
0.886892 - 0.208728i	0.911123
0.886892 + 0.208728i	0.911123
0.563023 - 0.626252i	0.842132
0.563023 + 0.626252i	0.842132
-0.713710 - 0.324418i	0.783983
-0.713710 + 0.324418i	0.783983
0.110260 - 0.688416i	0.697190
0.110260 + 0.688416i	0.697190
0.655833	0.655833
-0.189715 - 0.486453i	0.522138
-0.189715 + 0.486453i	0.522138
-0.475320	0.475320
-0.197429	0.197429

no root outside the unit circle.
VAR satisfy the stability condition.

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم(3–21) : دائرة جدور الوحدة لنمودج

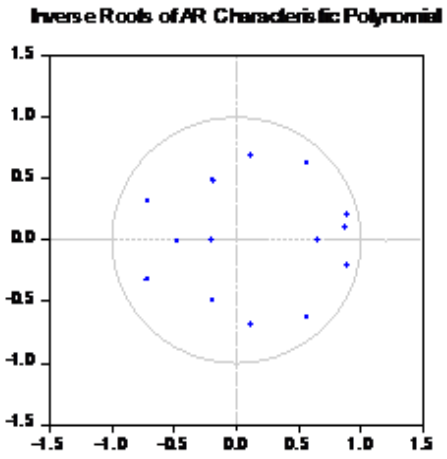

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

3.3.1.نتائج تقدير النموذج VAR:

باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10، قمنا بتقدير البنية الأساسية لنموذج VAR، وذلك باستخدام المتغيرات الداخلية **(VAGR , VIND , HC , VADE , PME , INT)** ، و تحصلنا على النتائج الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–23): نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/19/20 Time: 17:35
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	HC	INT	PME	VADE	VAGR	VIND
GDP(-1)	-0.014547	-356524.0	-4854.674	-3752.954	0.014148	0.298877	0.820995
	(0.18874)	(2951794)	(33039.9)	(4425.54)	(0.05521)	(0.16669)	(0.56440)
	[-0.07707]	[-0.12078]	[-0.14693]	[-0.84802]	[0.25624]	[1.79304]	[1.45464]
HC(-1)	-2.92E-08	0.282355	0.002296	-0.000271	3.07E-09	-4.48E-09	-7.23E-09
	(1.2E-08)	(0.19200)	(0.00215)	(0.00029)	(3.6E-09)	(1.1E-08)	(3.7E-08)
	[-2.38105]	[1.47059]	[1.06814]	[-0.94158]	[0.85351]	[-0.41294]	[-0.19690]
INT(-1)	3.05E-06	9.683947	0.821847	0.021074	3.42E-07	4.85E-08	5.87E-06
	(1.0E-06)	(15.7564)	(0.17636)	(0.02362)	(2.9E-07)	(8.9E-07)	(3.0E-06)
	[3.02266]	[0.61461]	[4.65996]	[0.89210]	[1.16059]	[0.05456]	[1.94931]
PME(-1)	-8.98E-06	23.34857	0.178818	1.001878	-1.07E-06	3.41E-06	-2.37E-05
	(3.3E-06)	(51.7104)	(0.57880)	(0.07753)	(9.7E-07)	(2.9E-06)	(9.9E-06)
	[-2.71573]	[0.45153]	[0.30895]	[12.9228]	[-1.10835]	[1.16749]	[-2.39229]
VADE(-1)	0.988473	-20818608	57082.57	9114.927	0.098485	0.721928	3.540250
	(0.68283)	(1.1E+07)	(119535.)	(16011.2)	(0.19976)	(0.60306)	(2.04194)
	[1.44761]	[-1.94943]	[0.47754]	[0.56929]	[0.49302]	[1.19711]	[1.73376]
VAGR(-1)	0.626834	6267582.	38805.92	-630.5088	-0.052655	0.474470	1.625527
	(0.25307)	(3957880)	(44301.2)	(5933.93)	(0.07403)	(0.22350)	(0.75677)
	[2.47696]	[1.58357]	[0.87596]	[-0.10625]	[-0.71123]	[2.12290]	[2.14799]
VIND(-1)	-0.130689	-897381.4	-365.5997	-189.7626	0.024844	-0.041096	0.453112
	(0.04815)	(753038.)	(8428.87)	(1129.01)	(0.01409)	(0.04252)	(0.14399)
	[-2.71427]	[-1.19168]	[-0.04337]	[-0.16808]	[1.76376]	[-0.96642]	[3.14694]
C	-0.240691	-13814427	103229.2	12118.04	-0.167518	3.175498	1.252752
	(1.26436)	(2.0E+07)	(221336.)	(29646.8)	(0.36988)	(1.11665)	(3.78093)
	[-0.19037]	[-0.69861]	[0.46639]	[0.40875]	[-0.45290]	[2.84378]	[0.33133]
R-squared	0.570216	0.728515	0.957370	0.991816	0.611322	0.787700	0.914379
Adj. R-squared	0.419792	0.633495	0.942450	0.988951	0.475285	0.713395	0.884411
Sum sq. resids	49.90213	1.22E+16	1.53E+12	2.74E+10	4.270770	38.92347	446.2498
S.E. equation	1.579591	24704364	276519.7	37038.51	0.462102	1.395053	4.723610
F-statistic	3.790715	7.666968	64.16489	346.2433	4.493784	10.60089	30.51236
Log likelihood	-47.82031	-511.6494	-385.8607	-329.5716	-13.40454	-44.34178	-78.49172
Akaike AIC	3.987165	37.11781	28.13291	24.11226	1.528895	3.738698	6.177980
Schwarz SC	4.367795	37.49844	28.51354	24.49289	1.909525	4.119328	6.558610
Mean dependent	2.850714	13733114	2241910.	429871.9	0.858571	8.125000	40.53357
S.D. dependent	2.073732	40806894	1152662.	352367.5	0.637935	2.605846	13.89364

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.12E+35
Determinant resid covariance	2.96E+34
Log likelihood	-1389.323
Akaike information criterion	103.2373
Schwarz criterion	105.9018
Number of coefficients	56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews10.

و يمكن كتابة النموذج المقدر VAR، الذي يربط العلاقة بين الناتج الداخلي الخام (المتغير التابع)، و القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري ، المقاولاتية والاقتصاد الرقمي باعتبارهم متغيريات مستقلة، وبتأخر زمني lag=1 ، وفق الصيغة التالية:

GDP = - 0.0145466565502*GDP(-1) - 2.92310116566e-08*HC(-1) + 3.04519948428e-06*INT(-1) - 8.97915050555e-06*PME(-1) + 0.988473446814*VADE(-1) + 0.62683390868*VAGR(-1) - 0.13068934187*VIND(-1) - 0.240691368734

4.3.1. اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج VAR:

من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، قمنا بإجراء اختبار العلاقة السببية لـ Granger و ذلك باستخدام برنامج EViews10، مع أخذ عدد فترات الإبطاء مساوية للواحد (lag=1)، و تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول رقم(3–24) أدناه:

الجدول رقم (3–24): نتائج اختبار العلاقة السببية لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/30/20 Time: 15:18
Sample: 1990 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
HC does not Granger Cause GDP	28	1.02833	0.3203
GDP does not Granger Cause HC		0.05069	0.8237
INT does not Granger Cause GDP	28	1.04171	0.3172
GDP does not Granger Cause INT		0.12138	0.7305
PME does not Granger Cause GDP	28	0.00017	0.9896
GDP does not Granger Cause PME		0.00185	0.9660
VADE does not Granger Cause GDP	28	3.55853	0.0709
GDP does not Granger Cause VADE		1.03444	0.3189
VAGR does not Granger Cause GDP	28	0.23233	0.6340
GDP does not Granger Cause VAGR		2.86234	0.1031
VIND does not Granger Cause GDP	28	0.99342	0.3285
GDP does not Granger Cause VIND		8.09251	0.0087

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

و انطلاقا من مخرجات اختبار السببية لجرانجر، نقدم أدناه اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (3–25): اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر:

الفرضية العدمية	نتائج إحصائية فيشر F–Sta s c	الاحتمال	القرار (عند 5%)
HC لا يسبب في GDP	1.02833	0.3203	لا يوجد سببية
GDP لا يسبب في HC	0.05069	0.8237	لا يوجد سببية
INT لا يسبب في GDP	1.04171	0.3172	لا يوجد سببية
GDP لا يسبب في INT	0.12138	0.7305	لا يوجد سببية
PME لا يسبب في GDP	0.00017	0.9896	لا يوجد سببية
GDP لا يسبب في PME	0.00185	0.9660	لا يوجد سببية
VADE لا يسبب في GDP	3.55853	0.0709	لا يوجد سببية
GDP لا يسبب في VADE	1.03444	0.3189	لا يوجد سببية
VAGR لا يسبب في GDP	0.23233	0.6340	لا يوجد سببية
GDP لا يسبب في VAGR	2.86234	0.1031	لا يوجد سببية
VIND لا يسبب في GDP	0.99342	0.3285	لا يوجد سببية
GDP لا يسبب في VIND	8.09251	0.0087	يوجد سببية

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.10

من خلال النتائج المبينة في تباين حالات وجود علاقة سببية Granger بين متغيرات الدراسة، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناءا على مقارنة درجة المعنوية بالاحتمالية، فإذا كانت درجة المعنوية (5%) أكبر من الاحتمال، نرفض الفرضية العدمية، أي أنه يوجد سببية حسبGranger و العكس صحيح. و بناءا على الجدول ادناه رقم (3–26).

الجدول رقم (3–26): نتائج اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر:

السببية	نتائج
السببية بين الناتج الداخلي الخام و رأس المال البشري	نلاحظ أن درجة المعنوية أصغر من الاحتمال (0.3203)، نقبل H_0 ، أي أن رأس المال البشري لايؤثر (يسبب) في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام أيضا لا يؤثر (يسبب) في رأس المال البشري لأن درجة المعنوية أصغر من (0.8237)، لذا قبلنا H_0 ، و منه نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين في كلا الاتجاهين
السببية بين الناتج الداخلي الخام و الاقتصاد الرقمي	نلاحظ أن درجة المعنوية أصغر من الاحتمال (0.3172)، نقبل H_0، أي أن الاقتصاد الرقمي لا يؤثر (يسبب)في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام أيضا لا يؤثر (يسبب) في الاقتصاد الرقمي لأن درجة المعنوية أصغر من (0.7305)، لذا قبلنا H_0 ، و منه نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين في كلا الاتجاهين
السببية بين الناتج الداخلي الخام و المقاولاتية	نلاحظ أن درجة المعنوية أصغر من الاحتمال (0.9896.)، نقبل H_0، أي أن المقاولاتية لا تؤثر (يسبب) في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام أيضا لا يؤثر (يسبب) في المقاولاتية لأن درجة المعنوية أصغر من (0.9660)، لذا قبلنا H_0، و منه نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين في كلا الاتجاهين
السببية بين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	نلاحظ أن درجة المعنوية أصغر من الاحتمال (0.0709)، نقبل H_0 ، أي أن رأس المال البشري لايؤثر (يسبب) في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام أيضا لا يؤثر (يسبب) في القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن درجة المعنوية أصغر من (0.3189)، لذا قبلنا H_0 ، و منه نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين في كلا الاتجاهين.
السببية بين الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	نلاحظ أن درجة المعنوية أصغر من الاحتمال (0.6340)، نقبلH_0، أي أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة لا يؤثر (لايسبب) في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام أيضا لا يؤثر (يسبب) في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة لأن درجة المعنوية أصغر من (0.1031)، لذا قبلنا H_0 ، و منه نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين في كلا الاتجاهين
السببية بين الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	نلاحظ أن درجة المعنوية أصغر من الاحتمال (0.2301) ، نقبلH_0، أي أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة لا يؤثر (لايسبب) في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام يسبب في القيمة المضافة لقطاع الصناعة لأن درجة المعنوية أكبر من (0.0087)، لذا رفضنا H_0، و من هنا نستنتج أن العلاقة بين هذين المتغيرين أحادية الاتجاه، و أن الناتج الداخلي الخام يحتوي على معلومات ذات قوة تفسيرية أكبر من التباطؤات الزمنية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة .

5.3.1. تحليل مكونات التباينVariance Decomposition

قصد دراسة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير سيتم تقدير النموذج باستخدام فترة واحدة من التباطؤ الزمني، و هدا حسب الترتيب الموالي: GDP, HC, INT, PME, VADE, VAGR, VIND

جدول رقم (3–27) تحليل مكونات التباين لاجمالي الناتج المحلي:

Variance Decomposition of GDP: Period	S.E.	GDP	HC	INT	PME	VADE	VAGR	VIND
1	1.579591	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.964720	67.17060	1.560171	6.647581	0.787900	10.04049	7.972973	5.820284
3	2.088070	60.83647	3.953266	9.831252	1.631334	10.96367	7.327949	5.456055
4	2.156907	57.01618	4.781499	13.66826	2.163102	10.31216	6.904856	5.153943
5	2.200228	54.84266	5.858078	15.15216	2.420298	9.910083	6.847194	4.969530
6	2.227590	53.66885	6.397461	15.69341	2.510878	9.676509	7.122209	4.930687
7	2.244583	53.09296	6.642692	15.84417	2.529446	9.570182	7.317926	5.002623
8	2.253471	52.82864	6.725308	15.89728	2.526353	9.534460	7.377536	5.110428
9	2.257083	52.72027	6.747567	15.92053	2.520911	9.520610	7.375588	5.194524
10	2.258194	52.68140	6.749485	15.92595	2.518470	9.513322	7.368634	5.242733

Cholesky Ordering: GDP HC INT PME VADE VAGR VIND

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.10

نلاحظ من خلال جدول رقم (3–27) أن التغير في الناتج الداخلي الخام للفترة الأولى يعزي نفسه 100 %، لكن بدأ بالانخفاض تدريجيا لتصل قدرته التفسيرية في السنة الثانية 67.17 %، و 57.01 % في السنة الرابعة ليصل في السنة العاشرة إلى 52.68 % .

كما تبين أن نسبة لرأس المال البشري له نسبة تفسيرية ضعيفة جدا لخطأ التنبؤ في الناتج الداخلي الخام للسنوات العشر، وهذا يوافق نتائج اختبار السببية الذي خلص إلى أن رأس المال البشري لا يؤثر في الناتج الداخلي الخام.

أما بالنسبة لتأثير التباين في الناتج الداخلي الخام للمتغير في الاقتصاد الرقمي، نلاحظ أن نسبة التأثير في ثاني فترة كانت6.647581 % لترتفع في السنة الثالثة والتي وصلت إلى 13.66 %، و بعدها 15.92 % كأقصى نسبة في الفترة العاشرة، و هذا يوافق نتائج اختبار السببية الذي خلص إلى أن الاقتصاد الرقمي لا يؤثر في الناتج الداخلي الخام.

و بالنسبة لتفسير المقاولاتية لخطأ التنبؤ في الناتج الداخلي الخام، ضعيفة جدا، فخلال السنوات العشرة فلم تتعدى 2.5 %، و هذا يوافق نتائج اختبار السببية الذي خلص إلى أن المقاولاتية لا تؤثر في الناتج الداخلي الخام (GDP).

كما تبين أن القيمة المضافة القطاع الاستثمار الأجنبي المباشر له تفسير خطأ التنبؤ في الناتج الداخلي الخام

متواضعة فهي تتراوح بين 9 و10% خلال العشر فترات، وهذا يوافق نتائج اختبار السببية الذي خلص إلى أن القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في الناتج الداخلي الخام.

و تبين أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة له نسبة تفسيرية ضعيفة جدا لخطأ التنبؤ في الناتج الداخلي الخام للسنوات العشرة، فهي تفسر في الفترة الثانية 7.97 % فقط من خطأ التنبؤ في الناتج الداخلي الخام، وبعدها بدأت قوتها التفسيرية تنخفض لتصل إلى 6.84 % في الفترة الخامسة، ثم بدأت بالتزايد لتصل إلى 7.37% في السنة التاسعة كأقصى نسبة، هذه التغيرات تفسر محدودية قدرة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في التأثير على الناتج الداخلي الخام، و هذا يوافق نتائج اختبار السببية الذي خلص إلى أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة لا يؤثر في الناتج الداخلي الخام.

و كذلك القيمة المضافة لقطاع الصناعة له تفسير خطأ التنبؤ في الناتج الداخلي الخام متواضعة فهي تتراوح بين 4 و 5 % خلال العشر فترات، وهذا ما يفسر محدودية قدرة القطاع الصناعي في التأثير على الناتج الداخلي الخام، و هذا يوافق نتائج اختبار النسبية الذي خلص إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة لا تؤثر في الناتج الداخلي الخام.

الشكل(3–22) تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.10

1. 6.3 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة لردة الفعل(Impulse Response Functions):

بعد تقديرنا لنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، تم اختبار دالة الاستجابة الدفعية (IRF)، لغرض تتبع المسار الزمني للتغيرات أو الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات الدراسة، سيتم التركيز على استجابة الناتج الداخلي الخام (GDP) لصدمة في كل من رأس المال البشري (HC)، والاقتصاد الرقمي (INT)، المقاولاتية (PME)، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE)، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VIND)، حيث سيتم أخذ نتائج الفترة الأولى فقط بما أننا في المدى القصير، فكانت النتائج حسب الشكل رقم (3–23)كالآتي :

الشكل رقم (3–23): نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل

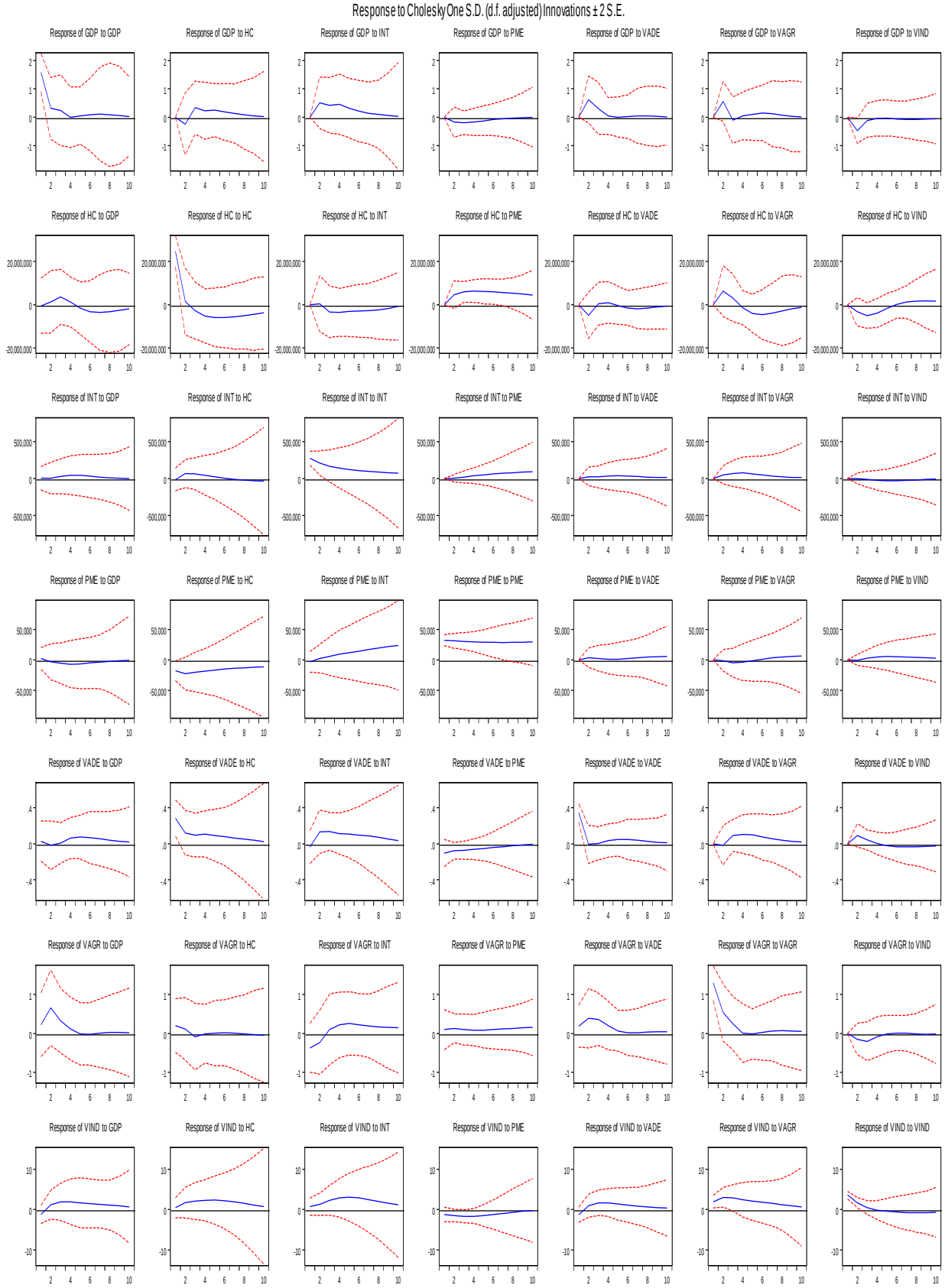

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

- هنالك تأثير إيجابي للناتج الداخلي الخام (GDP) على نفسه، و هو مفسر إحصائيا.
-أما بالنسبة لكل من القيمة المضافة لقطاعي الفلاحة والصناعة و الاستثمار الأجنبي المباشر، المقاولاتية، الاقتصاد الرقمي، رأس المال البشري فلها أثر إيجابي على النتائج الداخلي الخام (GDP) و لكنها غير مفسرة إحصائيا.

7.3.1.التحقق من مصداقية النموذج:

للتأكد من مصداقية النتائج السابقة و دعمها، تم إتباع أسلوب إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR، و هي الطريقة التي اعتمد عليها توزيع Cholesky بشكل كبير، إذ يكون هذا التوزيع حساسا لتغير ترتيب متغيرات النموذج، و تستخدم هذه الطريقة عند الحاجة إلى التأكد من أنه بعد إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR فإن النتائج لا تتغير كثيرا، حيث تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR وفقا للترتيب الجديد كما يلي :
GDP, VIND, VAGR, VADE, PME, INT, HC

❖ **تحليل مكونات التباين وفقا للترتيب الجديد:**

جدول رقم (3–28) تحليل مكونات التباين وفقا للترتيب الجديد:

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	VIND	VAGR	VADE	PME	INT	HC
1	1.579591	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.964720	67.17060	1.140885	6.839491	0.750602	0.427109	16.04726	7.624049
3	2.088070	60.83647	1.123787	6.391913	5.998089	0.852912	17.98658	6.810249
4	2.156907	57.01618	1.319450	6.192641	6.593632	1.491844	20.82740	6.558851
5	2.200228	54.84266	1.611509	5.951302	6.972685	1.983874	21.95006	6.687903
6	2.227590	53.66885	1.706831	5.950054	7.106197	2.287390	22.58017	6.700507
7	2.244583	53.09296	1.690311	6.053855	7.183467	2.437894	22.87685	6.664659
8	2.253471	52.82864	1.682797	6.110052	7.213231	2.504344	23.02715	6.633788
9	2.257083	52.72027	1.699146	6.118095	7.217278	2.530289	23.09252	6.622399
10	2.258194	52.68140	1.722541	6.114708	7.212736	2.537911	23.10931	6.621387

Cholesky Ordering: gdp vind vagr vade pme int hc

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

الملاحظ على حسب الترتيب الجديد نتائج تحليل مكونات التباين جاءت موافقة إلى حد كبير للنتائج المتحصل عليها وفقا للترتيب السابق.

❖ **دالة الاستجابة لردة الفعل وفقا للترتيب الجديد:**

أما بالنسبة لدالة الاستجابة لردة الفعل فإن نتائجها جاءت موافقة للنتائج الأولى في أغلب الفترات .

الشكل رقم (3–24): نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل وفقا للترتيب الجديد

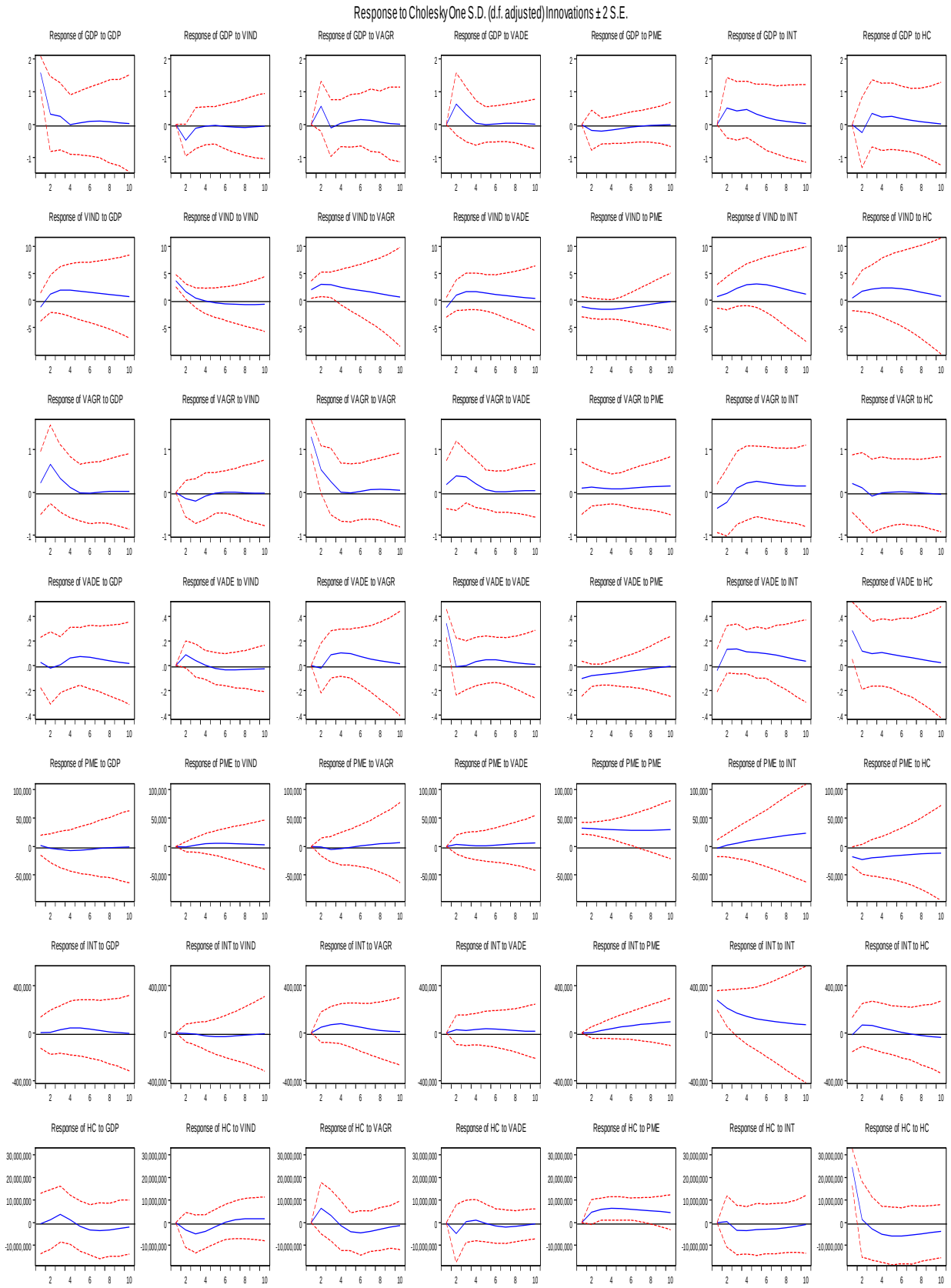

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

2.مناقشة النتائج الدراسة :

و كانت أهم النتائج المتوصل إليها للدراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 -2018 على النحو التالي:

1.2.تفسير نتائج الاستقرارية والتكامل المشترك:

- تبين لنا من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل من الناتج الداخلي الخام (GDP)، رأس المال البشري (HC)، والاقتصاد الرقمي (INT)، المقاولاتية (PME)، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE)، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VIND)، أنها غير مستقرة عبر الزمن في مستواها، و هذا أمر منطقي بالنسبة للاقتصاد الجزائري لأنه اقتصاد نفطي يعتمد على الموارد المالية المتأتية من مورد النفط هدا الأخير الذي يتميز بتذبذب أسعاره و عدم استقرار أسواقه.

- فيما يخص منهجية التكامل المشترك من أجل اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل حسب Johanson فقد أثبتت نتائج الاستقرارية، أنه لا توجد علاقة في المدى الطويل بين متغيرات النموذج و ذلك نظرا لكون المتغيرات مستقرة و لكن ليس من نفس الدرجة، حيث يشترط للقيام بهذا الاختبار أن تكون جميع المتغيرات مستقرة و من نفس الدرجة.

2.2. نتائج اختبار السببية ل Granger:

فيما يخص طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح من خلال اختبار Granger للسببية أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VIND) لها علاقة سببية أحادية الاتجاه مع الناتج الداخلي الخام (GDP)، وأن المتغيرات رأس المال البشري (HC)، و الاقتصاد الرقمي (INT)، المقاولاتية (PME)، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE)، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAGR)، ليس لهم علاقة سببية مع الناتج الداخلي الخام (GDP) في كلا الاتجاهين.

- رأس المال البشري (HC) ليس سببا للنمو الاقتصادي في الجزائر، لأنه يعتبر إنفاقا بدون مداخيل بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، بينما الناتج الداخلي الخام (GDP) لا يسبب في رأس المال البشري (HC) لأن الجزائر رغم حجم الاستثمار في قطاع التربية و تكوين إلا انه يبقى بعيد عن الواقع المعاش مقارنة بالتسهيلات والدعم المقدم للبحث العلمي في البلدان المتقدمة مع ضعف في كفاءة تسيير النفقات الموجهة إلى قطاع التعليم.

- أما الاقتصاد الرقمي (INT) فالجزائر لا زالت متأخرة للوصول إلى تحقيق أثر ملموس لهذا القطاع بحيث تصل فيه إلى مستوى يؤثر على النمو الاقتصادي ويكون بديلا من بدائل النفط، فهي تصنف خارج دائرة الاندماج في

الاقتصاد الرقمي .

– للمقاولاتية (PME) لا تسبب في النمو الاقتصادي، لأنها تركز على النشاطات منخفضة القيمة المضافة كالبناء والتشييد، أما الناتج الداخلي الخام (GDP) فهو لا يسبب في زيادة المقاولاتية (PME) لانه رغم البرامج الموجهة للدعم الشباب لإنشاء مؤسسات يبقى هناك سوء تسير و توجيه وعدم جدية، صغر حجمها وعملها الانفرادي و غياب الرعاية والحماية لهذه المؤسسات.

– القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE) لا تسبب في الناتج الداخلي الخام (GDP) و هذا راجع للتركز القيود المفروضة وكدا العراقيل التي تحيط بمجال الاستثمار، أما الناتج الداخلي الخام (GDP) لا يسبب في القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE) فرغم التسهيلات الحكومية المقدمة للقطاع لم ترتفع القيمة المضافة لهذا القطاع بسبب التركيز على مشاريع محدودة ومناطق معينة تخصص فقط قطاع المحروقات .

–القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAGR) لا تسبب في الناتج الداخلي الخام (GDP) و هذا منطقي لأن الجزائر لا تزال في تبعية غذائية للخارج، أما الناتج الداخلي الخام (GDP) لا يسبب في القيمة المضافة القطاع الفلاحة (VAGR) فرغم الإنفاق الحكومي على هدا القطاع لم ترتفع القيمة المضافة لهذا القطاع لان هدا يعاني نقصا في معرفته لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة و كيفية استخدامها . و كدا ارتفاع مساهمة النشاطات الأخرى كالصناعة و الخدمات .

– القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VIND) لا تسبب في الناتج الداخلي الخام (GDP) و هذا منطقي لأن المنتجات الجزائرية ليس لها قدرة تنافسية و جل العائلات لها ميول لاقتناء السلع المستوردة. أما الناتج الداخلي الخام (GDP) فهو يسبب في القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VIND) بسب الإستراتيجية المتبعة في إعادة هيكلة و تأهيل قطاع الصناعة كالصناعة الغذائية، صناعة التكنولوجيا و الاتصال، تركيب السيارات، العناقيد الصناعية.

3.2.تفسير نتائج VAR:

– فيما يخص تحليل مكونات التباين تبين لنا أن رأس المال البشري له تأثير أكبر في الناتج الداخلي الخام من المتغيرات الأخرى.

– كشف اختبار دوال الاستجابة لردة الفعل أن هناك تأثير إيجابي و مفسر إحصائيا للقيمة المضافة لقطاع الصناعة (VIND) على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهذا موافق للنظرية الاقتصادية و التي تنص على أن قطاع الصناعة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي فهو يساهم في زيادة كفاءة الأفراد و منه زيادة الكفاءة الإنتاجية.

– أما باقي المتغيرات رأس المال البشري (HC)، و الاقتصاد الرقمي (INT)، المقاولاتية (PME)، القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE)، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAGR)، فلها تأثير إيجابي و لكن غير مفسر إحصائيا-

- فبنسبة لرأس المال البشري (HC) جاءت النتائج موافقة لدراسة دراسة "شريفي إبراهيم" (2012) بعنوان "دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964-2010".

- فبنسبة للاقتصاد الرقمي جاءت النتائج موافقة لدراسة "حسين العلمي " (2018) بعنوان "دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر"

- فبنسبة للمقاولاتية (PME) جاءت النتائج موافقة لدراسة "نسيمة سابق" (2016) بعنوان " أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة القياسية للاقتصادي الجزائر خلال الفترة 2000-2014".

- فبنسبة للقيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (VADE) جاءت النتائج موافقة لدراسة "حميداتو نصر " (2019) بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية".

- فبنسبة للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAGR) جاءت النتائج موافقة لدراسة " قويري يحي عبد الله" بعنوان " محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2016".دراسة " ساطور رشيد" و "بن زعرور شكري"(2017) بعنوان " أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016".

- أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في حين تبقى مساهمة القطاعات الأخرى محتشمة و هذا جاء موافقا لمجموعة من الدراسات و هي على النحو التالي:

- دراسة "محمد داودي" (2015) بعنوان " التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، خلال الفترة (1970-2013) "
- دراسة "فرجيح بن علي" و"زائري بلقاسم" (2015) بعنوان " أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1980-2015)
- دراسة "بن مسعود عطا الله" بعنوان " النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015"
- "سمية بوصالح" و "سيدي محمد شكورى" (2016) بعنوان "قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟"
- دراسة "جديدن لحسن" و"مراد اسماعيل " (2016)، بعنوان "استراتيجية التنويع الاقتصادي و أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات،الجزائر (1990 - 2016)"
- دراسة "فوقة فاطمة" و"مرقوم كلثوم" (2016) بعنوان "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري وذلك للفترة ما بين (2000-2014) ".

- Tarek Coury Chetan Dave (2010) Oil, Labor Markets, and Economic Diversification in the GCC: An Empirical Assessment دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980-2005)

- دراسة "موسى باهي" و "كمال روابنية " (2016) بعنوان "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية دراسة تحليلية وصفية لحالة البلدان العربية المصدرة للنفط".
- دراسة " بوشول السعيد" و"نذير غانية " (2017) بعنوان "إستراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط"، دراسة حالة المملكة العربية السعودية رؤية 2030".
- دراسة "ممدوح عوض الخطيب " (2015) بعنوان"أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".
- دراسة "عيسى حمد الفارسي" (2011) بعنوان "التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، الواقع الحالي و الإستراتيجية المطلوبة.
- دراسة " عاطف لافي مرزوك" (2013) بعنوان " التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي : مقارنة للقواعد و الدلائل".
- دراسة " طارق سليمان مسعود بغني " (2018) بعنوان "التنويع الاقتصادي و أثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014".
- دراسة

PATERNE NDJAMBOU (2013)
« La Diversification Économique Territoriale Au Gabon :Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives ».

خلاصة الفصل:

سلطنا الضوء في هدا الفصل إلى الجهود الجزائرية في مجال التنويع الاقتصادي من خلال أهم البرامج التنموية التي سطرتها الحكومة موزاتا مع مرحلة البحبوحة المالية خاصة فترة 2000- 2014 إلا أن النتائج المتحصل عليها على ارض الواقع لم تكن مرضية مقارنة بالأموال التي تم رصدها و التي خصت القطاع العام دونه القطاع الخاص و هدا ما أقرته دراستنا من خلال دراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أظهرت النتائج أن نجاح و تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يبقى بعيد المنال، بحكم ان الاقتصاد الجزائري لا زال ريعيا يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مساهمة القطاعات بقيت دون المستوى المطلوب فبرغم من المساعي الرامية للنهوض و تحفيز القطاعات من خلال الخطط التنموية في سبيل التنويع مصادر الدخل الوطني، ظل الواقع الاقتصادي رهين قطاع المحرقات، و عليه ان تحقيق التنويع الاقتصادي لايزال بعيد عن الواقع و يتطلب إعادة النظر في هيكل المؤسساتي و النهوض بشكل صحيح حتى يتسنى خلق قيمة مضافة في الاقتصاد من خلال قطاعات الفلاحة، الصناعة، المقاولاتية، الاقتصاد الرقمي، الرأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر للخروج من حلقة التبعية .

الخاتمة العامة

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المشار إليها في المقدمة العامة، كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على واقع الاقتصاديات النفطية في خضم ظاهرة التنويع الاقتصادي و ما فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات و المستجدات العالمية كخيار للنمو الاقتصادي للتخلص من تبعية المحروقات ؟ و التعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع قضية التنويع الاقتصادي أو بعبارة أخرى التعرف على مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة و تحليل و قياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولقد عالجنا حيثيات هذه الدراسة من خلال ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول لدراسة نظرية للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي تم تناولنا المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية من خلال عرض الإطار المفاهيمي للنفط و الاقتصاديات النفطية، و للمقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي من خلال إبراز اهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي و أسسه، مؤشرات قياسه و ميكانيزماته.

بالنسبة للفصل الثاني تم الاطلاع على العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال تسيلط الضوء على طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي و أهم الاتجاهات و النماذج الفكرية التي عرفتها علاقة التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي، مع استقراء لأهم الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع من خلال التعرض لأهم الدراسات حول الجزائر مع التطرق لدراسات مقارنة حول دول أخرى.

أما الفصل الثالث أجرينا دراسة قياسية للكشف عن مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تسيلط الضوء على الجهود الجزائرية في التنويع الاقتصادي عبر مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة و ذلك عن طريق استخدام المنهج التحليلي وكذا استخدام الطريقة القياسية لمعرفة أثر مجموعة من مؤشرات التنويع الاقتصادي والمتمثلة في متغيرات الدراسة حيث تمكنا من الإجابة على الفرضيات، فكانت النتائج التالية:

- ✓ **تم قبول الفرضية الأولى:** يعد النفط رغم كونه مادة ناضبة سلعة إستراتيجية بسبب تعدد استخداماته، فهو مورد يتحكم في العالم و الاقتصاديات، على رأسها اقتصاديات الدول النفطية حيث يعتبر العصب الرئيسي لهذه الأخيرة كمصدر رئيسي للإيرادات و ذلك في غياب البدائل و عدم إشراك القطاعات المنتجة في عجلة النمو.
- ✓ **تم قبول الفرضية الثانية:** يساهم التنويع الاقتصادي في تمتين النمو الاقتصادي ليتسم باستمرارية لمدة طويلة و لذا يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي من خلال إدراج و إقحام مجموعة من مداخيل القطاعات التي تساهم في الناتج دون الاعتماد على مصدر أحادي بشكل كامل حتى يمكن تلافي وتعويض ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو.
- ✓ **تم قبول الفرضية الثالثة:** عدم نجاح خيار التنويع الاقتصادي في الجزائر، فبالنظر للمخصصات المالية التي رصدتها الحكومة الجزائرية في إطار اعتماد برامج التنمية إلا أنه لم تشهد القطاعات المنتجة نمو محسوس، ليبقى الاقتصاد الجزائري هش خارج قطاع المحروقات و هذا راجع لسياسة الإنفاق المعتمدة والتي خصصت انفاق مبالغ

ضخمة على القطاع العام دون التوجه للقطاع الخاص بالتالي ترتب عليه عوائد ضعيفة و مساهمة في الناتج المحلي محدودة.

✓ **تم قبول الفرضية الرابعة:** بالنسبة للقطاع الصناعي، وتم رفضها بالنسبة لبقية القطاعات المساهمة في التنويع الاقتصادي (القطاع الفلاحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الرأس المال البشري، المقاولاتية و الاقتصاد الرقمي)، حيث أثبتت النتائج أن هذه المتغيرات لها أثر إيجابي وغير مفسر إحصائيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المقترحات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مايلي:

– لايزال الاقتصاد الجزائري رهينا لقطاع المحروقات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هدا، و كما هو معلوم أن النفط مورد طبيعي ناضب، و أن أسعاره في تقلب مستمر، لذا يجب تفعيل و تطوير قطاعات أخرى غير بترولية و هذا من أجل التخلص من التبعية النفطية .

– الاستفادة من تجارب الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية و لكنها تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بتلك التي تملك ثروات و تحقق مستويات نمو أقل.

– تنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين و بناء القدرات و اكتساب المهارات.

– البحث على مصادر أخرى لتمويل الاقتصاد الجزائري بدل الاعتماد على المورد الواحد المهدد بالنضوب .

– تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة و استقطاب الكفاءات و بالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.

– القيام بإصلاحات اقتصادية و اجتماعية عميقة بغية التحرر التدريجي للاقتصاد من تبعية النفط .

– إيجاد استراتيجية شاملة لضمان تطوير إنتاج ثروات جديدة في الصناعة والزراعة و الخدمات في أقرب وقت ممكن.

– تحفيز خلق الشركات في الجزائر و مراجعة القوانين المتعلقة بها و تمويل الاستثمار العمومي و إصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال و مراجعة السياسة الصناعية و إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية و تطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية و وضع نظام جديد للإحصائيات .

– تطوير الطاقات المتجددة و الاستفادة منها في تحقيق مورد مالي اخر يدعم الاقتصاد الجزائري.

– تغيير دور الدولة في قيادة الاقتصاد، وانعاش وتنشيط القطاع الخاص، وإجراء إصلاحات اقتصادية واسعة.

آفاق البحث:

– تناولت هذه الدراسة واقع الاقتصاديات النفطية و خيار التنويع الاقتصادي للتخلص من تبعية المحروقات، و بالتحديد مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر و هذه الدراسة ما هي إلا جزء بسيط من موضوع جد مهم، و يحتاج إلى المزيد من البحث و التوسع و يمكن أن تكون دراسات مستقبلية أخرى و من

بينها:

- أفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- الجزائر، اقتصاد بدون نفط .
- أسس التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد البار، "**التطورات في سوق النفط** "، الطبعة الأولى، دار الفنون للطابعة و النشر، جدة، 1986.
2. إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات –نماذج– استراتيجيات)** "، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن، 2011.
3. جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات، شبكة الألوكة**"، متوفر على الموقع: **www. akukah . net**.
4. حافظ برجاس، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، الطبعة الاولى، دار النشر بيسان، بيروت، لبنان، 2000.
5. حبيب كميل، البني حازم، "**دراسات في الإنماء في التطور**"، لينان، 1997.
6. حسان لخضر، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة جسر التنمية، العدد57، الكويت، نوفمبر2010 .
7. حمدي البني، " **البترول المصري (تجارب الماضي و افاق المستقبل)**"، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999.
8. د.جوجارات، "**الاقتصاد القياسي**"، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، 2015.
9. سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1999.
10. سمير صارم،" **إنه النفط ! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**"، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003 .
11. شعباني إسماعيل، " **مقدمة في اقتصاد التنمية** "، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 65.
12. شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، " **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية** "، دار المسيرة، عمان، 2009.
13. شيخي محمد،" **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات** "، الطبعة الأولى، دار النشر الحامد، 2011.
14. صالح خصاونة وأخرون، "**مبادئ الاقتصاد 2**"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994.
15. ضياء مجدي الموسوي،" **ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. طلال البابا، "**قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث**"، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.
17. عبد الباسط وفاء" **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي – نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية**"،كلية الحقوق ، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
18. عبد السلام أبو قحف، " **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
19. عبد المجيد قدي،" **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
20. علي جدوع الشرفات، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
21. فتحي أحمد الخولي، " **اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992.
22. فرهاد محمد على، "**التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1994.
23. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "**التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**"، دار حامد، الأردن، 2012.
24. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1983.
25. محمد أزهر السماك، "**اقتصاديات النفط**"، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الطبعة الأولى، .1980
26. محمد ختاوي، "**النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**"، دار النقاش، ط1، بيروت، لبنان، 2010.
27. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية نالصف، علي عبد الوهاب نجا، " **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
28. محمد فوزي أبوسعد وآخرون،" **الموارد واقتصادياتها**"، الإسكندرية، الدار الجامعية،2002 .
29. مدحت القريشي ، "**التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
30. مدحت القريشي، " **الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

31. مصطفى الغار، **"الإدارة المالية العامة"**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008.
32. مصطفى ديون، **"ما هو البترول"**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981.
33. نبيل جعفر عبد الرضا، **"اقتصاد النفط "**، متوفر على الموقع : https://www.arab-oil-naturalgas.com/arabic-petroleum-books
34. نزيه عبد المقصود مبروك، **"الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
35. نواف الرومي،" **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"**، الدار الجماهيرية، بن غازي، ليبيا، 2000.
36. نورث دوغلاس،" **المؤسسات"**، منبر الحرية، 2006.
37. نورث دوغلاس، **"اسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة"**، معهد CIPG، متوفر على الموقع : www.developmentinstitue.org

2- المقالات والدوريات والملتقيات:

1. أحمد الكواز، **"السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري: دراسة ستة دول عربية"**، مقال حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط الكويت، الكويت، 2002 .
2. أحمد سعيد شريف، **"دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص"**، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، يونيو 2003.
3. أحمد سعيد يوسف، **"اثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية"**، منشورات مكتب الجامعة الأردنية، الأردن، 2005.
4. أحمد سلامي، محمد شيخي، **"اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)"**، مجلة الباحث، العدد 13، 2014.
5. آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر"**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.
6. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **"رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "**دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لما بعد البترول**"، يومي 20-21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، الجزائر.
7. جاسم السعدون وآخرون، " **الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية – حالة اقطار مجلس الدول الخليج العربية**"، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 .
8. حازم بدر الخطيب، **"أهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية و انعكاساتها و دورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسة في الأردن) "**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الأردن.
9. حوشين يوسف، " **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر مابين 1970– 2009**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 04، 2015.
10. خالد محمد البراهمة، " **الاقتصاد الرقمي**"، اقتصاد المعلومات المنتدى العربي للتجارة الإلكترونية 2010، متوفر على الموقع : http://www.aecfkh.org/articles-action-listarticles-id-2.htm12-6-09:45:.20181
11. خديجة جمعة الزوي، حسن عبد الكريم سلوم، **"الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات"**، ورقة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي السابع حول "**تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص والأفاق**"، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، يومي 10 – 11 نوفمبر 2009، الأردن.
12. إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، " **النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
13. الدائرة الاقتصادية، **"سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق"**، وزارة المالية، العراق، 2009.
14. الذهب الأسود، **"إضاءات : نشرة معهد الدراسات المصرفية"**، الكويت، السلسلة 5 العدد 6، يناير 2013. متوفر على الموقع: http://www.kibs.edu.kw
15. ذياب محمد، بوزيدي حمزة، **"سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الإنجازات والتحديات"**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

16. رشيد صالح عبد الرضا، الزبادي صباح، حسن شناوة، "**دور رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز الجامعي**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 16، العدد 3، 2012.

17. روبرت واينر، "**تغلب أسعار النفط العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)** "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

18. زيد مراد، "**السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني – حالة الجزائر–**"، في إطار الملتقى الدولي حول "**اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة**"، يومي 9- 10 مارس 2010، جامعة بسكرة، الجزائر.

19. سعد الله داوود، " **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008–2010**"، مجلة الباحث، عدد 9، 2011.

20. سعيدي يحي، العمراوي سليم، "**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية لحالة الجزائر**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.

21. شكوري سيدي محمد، شيبي عبد الرحيم، "**العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: حالة الجزائر**"، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، جويلية 2012 .

22. شهاب محمد شيحان، "**إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي**"، دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2008.

23. ضيف أحمد، وعيل ميلود، "**تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية**"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

24. الطاهر الزيتوني،" **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم و الدول الأعضاء من النفط**"، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، 2012.

25. طبايبية سليمة، "**التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، يومي 7 – 8 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

26. عبلة عبد الحميد بخاري، **" اقتصاديات الصناعة" ،** جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2018 .

27. عثمان نقار، منذر العواد، "**استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد 02، 2012.

28. العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي، "**مفهوم الزراعة** "، متوفر على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

29. عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، "**مؤشرات قياس رأس المال البشرية دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.

30. فوزية خلوط، "**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2003.

31. قدي عبد المجيد، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثمارية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**"، جامعة الأغواط، الجزائر، افريل 2002.

32. كوثر عباسى الربيعي، "**التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية**"، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008.

33. مايح شبيب ألشمري، **" تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق"،** مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة، العراق، المجلد 3، العدد 15 ، 2010.

34. مجلة النفط و التنمية، العدد 8، السنة الخامسة، 1980.

35. محمد العطا عمر، "**اثر الأعمال الإرهابية على السياحة، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**"، مركز الدراسات والبحوث، الندوة العلمية، دمشق، من 4 إلى 6 جويلية 2010.

36. محمد بوزيان، ع المجيد لخشيمي، "**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر ، العدد 2، 2012.

37. محمد محجوب الحداد، "**تقييم تنافسية السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في خلال تحرير تجارة الخدمات**"، الملتقى الدولي الرابع "**المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**"، جامعة مصراته، أيام 09-10 نوفمبر 2010، جامعة الشلف، الجزائر.

38. محمد مصطفى الخياط، "**أسعار النفط ..... الصعود و المؤشرات**"، مجلة الكهرباء و الغاز، عدد 92، أفريل 2008 .

39. محمد مصطفى الخياط، "**الآثار المتوقعة للازمة المالية على قطاع النفط، مجلة التكنولوجيا و الصناعة** "، أفريل 2009 .متوفر على الموقع www.energy and econmy.com .

40. مراح حياة، " **إشكالية المقاول الجزائري الجديد**" الجزء الأول، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العلمية، الجزائر، عدد03، 2010.

41. مشتاق باركر، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية الشرق الأوسط** "، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، 1993.

42. مصطفى بودامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008.

43. ملكاني عبد الحميد، **" الموسوعة العربية"**، متوفر على الموقع : -http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display term&id=8517&m=1

44. ممدوح عوضي الخطيب، **"التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.

45. مناور حداد، "**دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، دراسة تجربة الأردن والجزائر، ملتقى دولي حول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أربد الأهلية للشؤون الأكاديمية، أربد، الأردن، 17-18 /2016/04.

46. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أمانة الأونكتاد، الدورة الثالثة عشر، نيسان، أفريل، قطر، 2012 .

47. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، " **العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك و سببية Granjer**"، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، متوفر على الموقع www.freit.org .

3- الأطروحات:

1. أمينة مخلفي، "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**"، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

2. بدراوي سفيان، "**ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري للمقاول**"، دراسة ميدانية لولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

3. بدراوي شهيناز،" **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014 – 2015.

4. بعداش عبد الكرم، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2008**"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.

5. بوفليح نبيل، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.

6. حاسم بن ناصر بن حاسم آل ثاني، "**السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في دولة قطر**"، رسالة لنيل درجة دكتوراه، تخصص حقوق، قطر، 1996.

7. حميداتو نصر، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000–2016 حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية** "، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

8. خديجة تافساست، "**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي،دراسة قياسية في الجزائر خلال1990– 2013**"، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر،2017.

9. زمال وهيبة، " **اثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي – النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان،2017-2018.

10. زوري محمد، " **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

11. شكوري سيدي محمد، "**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012،

12. شيبي عبد الرحيم، " **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام:حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، 2013.

13. ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014 – 2015.

14. عوينان عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012 – 2013.

15. كبداني سيد أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل– دراسة قياسية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

16. مبشر أحمد التيجاني، " **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016 .

17. نسيمة سابق، "**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015- 2016.

4– تقارير:

1. " **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاديات العربية** "، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، 2011 ، متوفر على الموقعhttps://www.amf.org.ae/ar/content

2. الانكتاد، "**تقرير الاستثمار العالمي**"، 2010.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 بعنوان نحو إقامة مجتمع معرفي".**

4. صندوق النقد العربي ، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009**"، أبو ظبي، 2009.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "**حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

6. المجلس الأعلى للتخطيط، "**الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج**"، الأمانة العامة، سلطنة عمان.

7. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

8. ملف برنامج التنمية الخماسي 2010-2011 بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010.

9. النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية 18-09-2014، بوابة الوزير الأول على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

5- قوانين وتشريعات

1. المادة 549 من القانون المدني، الباب التاسع : العقود الواردة على العمل، الفصل الأول : عقد المقاولة، 2007.

5 - مواقع الانترنيت:

1. الديوان الوطني للاحصائيات متوفر على الموقع : http://www.ons.dz
2. وزارة البريد والمواصلات السلكيةواللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة المديرية العامة للاقتصاد الرقمي متوفر على الموقع: https://www.mpt.gov.dz/ar/content
3. وزارة الصناعة و المناجم متوفر على الموقع : http://www.mdipi.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Books :

1. Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo "Poor Economics: A Radical Rethinking of the way to Fight Global Poverty" Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011.
2. D.N. Dwivedi ," Macroeconomics : Theory and Policy ", 3nd Edition , Tata McGraw-Hill Education Private Limited , New Delhi , India , 2010 .
3. Erik Brynjolfsson & Brian Kahin Understanding the Digital Economy, USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2000 .
4. FAYOLLE (A), le métier de créateur d'entreprise. Editions d'Organisation, Paris. .
5. Jacques, lecaillon, "La Croissance Economique. Edition Cujas", Paris, 1972.
6. James D. Hamilton, "Time Series Analysis", Princeton University Press, Princeton, New Jersy, 1994.
7. Jean Rivoire, " L'économie de marché", Alger, 1994.
8. kathrine stephane, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l intention des journalistes open society institute- new york , usa, 2005.
9. Kusnets S, " modern économic growth ", in: Yale University Press, New Haven, 1966.
10. Mankiw, Romer and Weil, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth"., 1992.
11. Ne Thi Somashekar, "Development and Environmental Economics", New Age International (p) limited, Publishers, 1" Edition New Delhi, 2008.
12. Paul Massé, "Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXéme siècle Tome 1", Edition l'harmattan, Paris, 2011.
13. Régis Bourbonnais, " Économétrie – cours et exercices corrigés ", Dunod, 9e édition, Paris 2015.
14. Rostow W, " the stage of economic groth: A non communist manifesto", Cambridge University Press, 1960.
15. Ulrich KOHLI, "Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique", 1999.

2-Review:

1. Acemenglu, Zilibotti, " Information accumulation in development", journal of economic growth Springer, vol 4, no 1, march 1999.

2. Acemoglu, D. Johnson, S and Robinson. J , "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, 2005.
3. Ahad Hassan Afridi, "Human Capital and Economic Growth of Pakistan, Business & Economic Review", Vol 8, Issue 1, 2016 .
4. Alan Gelb, "Oil Windefalls: Blessing or Curse " Oxford University Press, 1989.
5. Athur Schneider "Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008.
6. Ben Hammouda. Hakim, Karingi. Stephen, Angelica Njuguna. and Sadni Jallab Mustapha, " Diversification: towards a new paradigm for Africa's development", African Trade Policy Centre (ATPC), N° 35, Economic Commission for Africa, United Nations Development Programme (UN), 2006.
7. Berthelemy j, Soderling L, " The role of capital accumulation adjustment and structural change for economic take of empirical evidence from African growth episodes", World development , vol 29 n° 2, 2001.
8. Chifford D. Clark and Jung Chao Liu "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian Pacific Region" Edited by Tsu- Tan Fu and Chilj. Huang and C. A Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002.
9. Christopher A.Sims, "Macroeconomics and Reality", Econometrica, vol.48, n°.1, January 1980.
10. Dani Rodrik, "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007.
11. David Rudd, "An Empirical Analysis of Dutch Disease: Developing and Developed Countries ", spring 1996.
12. Dawe D, A "new look at the effect of export instability on the investment and growth", World development ,1990.
13. Esanov, Akram, " Economic Diversification : Dynamics, Déterminants and Policy Implications",Revenue Watch Institute, 2012, Available online at: http://www.resourcegovernance.org/
14. Fenestra et all, " Testing Endogenous growth in south Korea and Taiwan ", journal of development economics, 1999.
15. Fernardez, Ir ma Becerra et al. Knowledge Management (challenge, Solutions, and Technologies), upper Saddle River, New Jersey :person Education, 2004.
16. Foster. V, Butterfield. W, Chen. C and Pushak. N, " Building Bridges : China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa", World Bank, 2008.
17. Glenn MacLaughlin, " industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics", n° 45, Nouvember 1930.
18. Hakim Ben Hammouda et autres , " D'une diversification spontanée à une diversification organisée ;quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord" ?, Revue économique, vol 60, n° 1, janvier 2009.
19. Hall, R. E. and Jones, CI "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" Quarterly Jou mal of Economic 114 (1), 1999.
20. Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman; "Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy" in" West Bank and Gaza Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges" Edited by Rosa 4. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffreyj. bannister, hamid r.davoodi, felix fisher, Eva

Jenkner, Mona Said Middle Eastern Department, International Monetary Fund Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001.
21. Helmut Lutkepohl, « Intoduction to Multiple Time Series Analysis », Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York 1991.
22. Imbs. J ,Waczziarg. R, " Stages of Diversification", American Economic Review, vol 90, n° 1, 2003.
23. J.B. Cromwell, M.J. Hannan, Walter.C. Labys, Michel Terraza," Multivariate tests for Time Series Models", SAGE publications, Inc.Califonia.1994.
24. Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz, " Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF", in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50, Special Issue Published by IMF, Washington, USA, 2003.
25. Klinger B, Lederman, D, " discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products",World Bank Policy Research, Working Paper 3450, Washington,2004.
26. Krupan, Paul, R and Obstfeld, Maurice, "Interational Economics; Theory and policy" , sixth Edition, New york, 2003.
27. Lardic, S, Mignon V., "Econométrie des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières ", Economica, Paris 2002.
28. Loucif. S. J, " U.S. Trade with sub-Saharan Africa", U.S. Department of Commerce, International Trade Administration Global Markets, Office of Africa, 2013.
29. Marc-antoine adam. "la Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Petrole" Université de Montréal. 2003.
30. Martin. Hvidt, " Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends" , Kowait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013.
31. Michael Ehrmann, Martin Ellison, Natacha Valla, " Regime-dependent impulse response functions in a Markov-switching vector autoregression model ", Economics Letters 78, 2003.
32. Norman, Hyne .J, "Nontechnical guide to petroleum geology, exploration, drilling, and production", (2 nd). Tulsa, OK: Penn Well Corp, 2001, https://ar.wikipedia.org/wiki/% cite_note
33. O.Cadot , C. Carrère et V. strauss-Kahn, " export diversification: What's behind the hump ? ", The Revue of economics and statistics , vol 93, n° 2, 2011.
34. Owen Barder, " A Policymakers' Guide to Dutch Disease. What is Dutch Disease, and is it a problem ? " The Center for Global Development (www.cgdev.org.), Working Paper Number l, July 2006.
35. Ramcharan R, " How big are the benefits of economic diversification? Evidence from earthquakes", IMF working paper , 2005.
36. Ramcharan, R, " Does economic diversification lead to financial development? Evidence from topography", IMF working paper,. 2006.
37. Roger Stern , «Oil as a weapon» ,The Montreal review, may 2010, in site https://www.themontrealreview.com/2009/Oil-as-a-weapon.php.
38. Roman E. Romero, "Monetary Policy in Oil-Producing Economies", Princeton niversity, 2008, Available Online: ://www. ceton.edw' worers/169romero.
39. Romer, P.M ()'Increasing Returns and Long run Growth" Journal of Political Economy, 94, 1986..
40. Rosenstein-Rodan, " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic journal, vol. 33. 1943.
41. T.R Jain , 0. P. Khanna ,Vir Sen ," Development and Environmental Economics and International Trade" , V. K. Publications, New Delhi, 2009/10 .
42. Taofik Ibrahim, "Human Capital-Growth nexus" the role of Government Spending on

Education and Health in Nigeria, Ahmadu Bello university Zaria, Kaduna State, Nigeria, 2016. MPRA Paper No. 73712, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/73712/. Issue 1, 2016.

43. W. Mas Cordan "Protection, Growth and Trade", chap 15, "Booming Sector and De-Ladustralisation is Small Open Countries", Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin. Madison, 1995.

3-Reports:

1. (PCSC), la Program Complements Souse a Croissance.
2. la Banque mondiale. A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I. Rapport N° 36270, 15 août 2007.
3. OECD, " Economic Diversification In Africa", A Review Of Selected Countries, United Nations, OECD Publishing, 2011.
4. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2013.
5. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2014.
6. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016.
7. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017.
8. OSAA, " The Role of the Private Sector for the Implementation of the New Partnership for Africa's Development", Office of the special advisor on Africa, United Nations (UN), 2007.
9. Rapport (n 0 36270-DZ Vol 1texte principal), République Algérienne a la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale, 15 Aout 2007.
10. Rapport de Présentation d u projet de la loi de finances pour 2018.
11. The Nine Work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification", UNFCCC, 1999.
12. UNECA, " Managing Africa's Natural Resources for Growth and Poverty Réduction", African Development bank, United Nations Economic Commission For Africa, 2007.
13. World bank, 2009.
14. World Lavestment Repport, Transnational Corporation and Development New York and Genava, UNCTAD, 2009.

4-WEB SITE :

1. https://www.bank-of-algeria.dz/.
2. https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6.
3. https://inflationdata.com/articles/inflation-adjusted-prices/historical-oil-prices-chart.
4. https://www.worldbank.org/.
5. www.premier-ministre.gov.dz.
6. https://fanack.com/ar/algeria.
7. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/397602.
8. https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/01/1233973.html.
9. http://www.albankaldawli.org 06/29/2020.
10. https://www.britannica.com/biography/Edwin- Laurentine-Drake.
11. https://inflationdata.com/articles/wp-content/uploads/2014/12/Barrels-per-Ounce.jpg.
12. https://fanack.com/ar/algeria.
13. http://www.aleqt.com/2016/04/27/article_1050281.html.
14. https://www.tourism-review.net/top-10-biggest-spenders-in-international-tourism-news376
15. https://ar.wikipedia.org/wiki.
16. https://data.albankaldawli.org/country.

الملاحق

الملحق رقم (1-1)

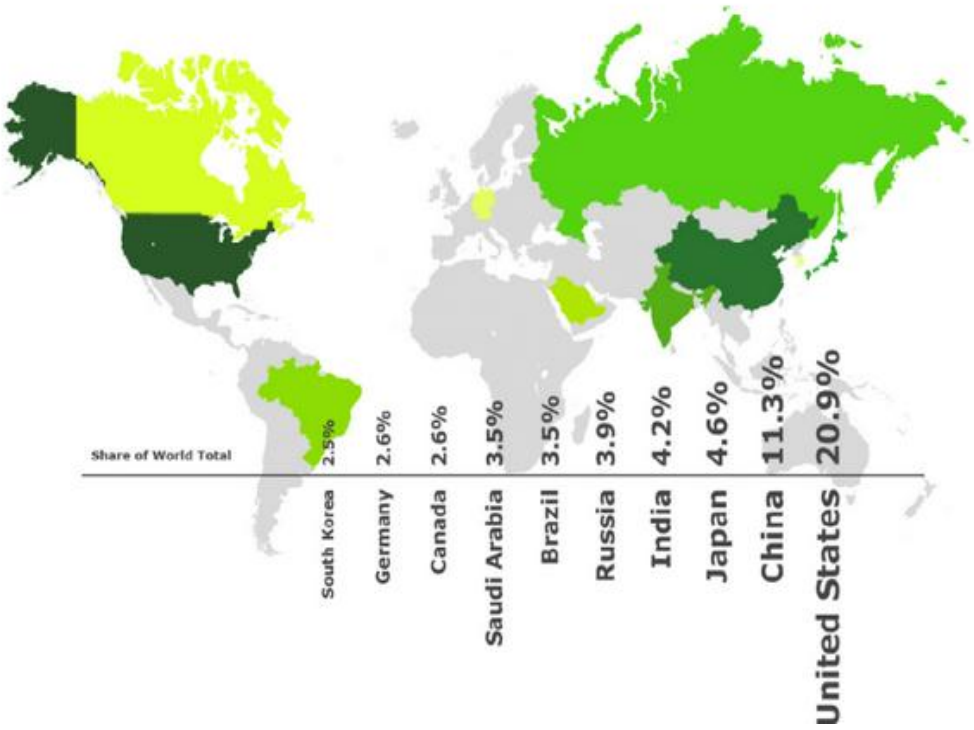

المصدر: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/397602

الملحق رقم (1-2)

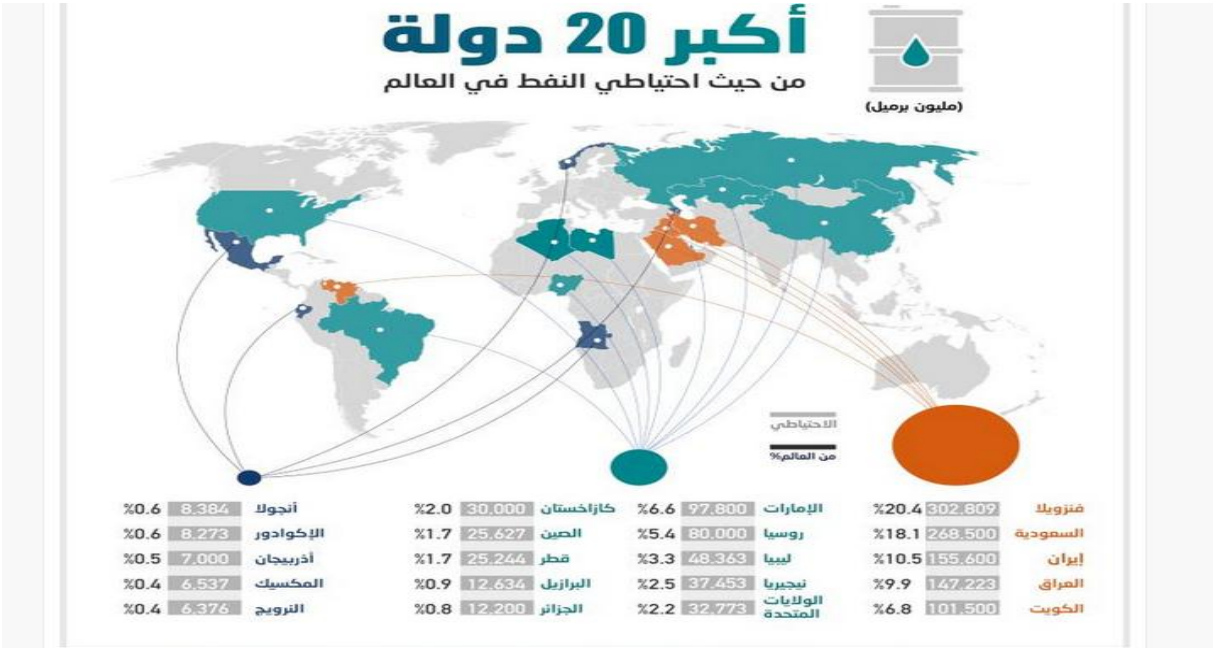

المصدر: https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/01/1233973.html

الملحق رقم (1-3)

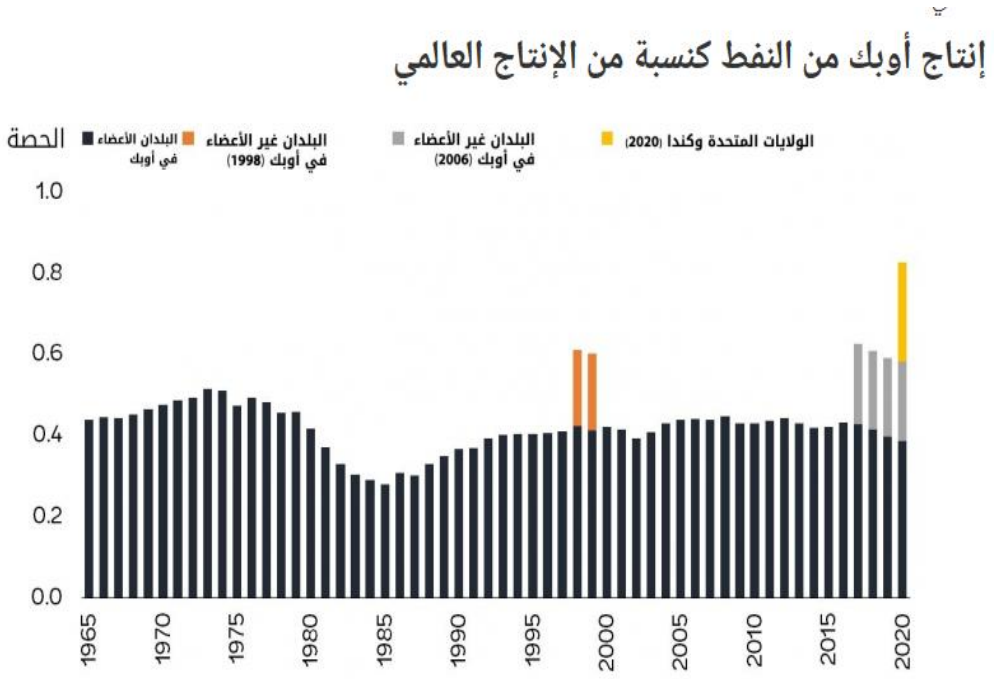

المصدر: http://www.albankaldawli.org06/29/2020

الملحق رقم (1-4)

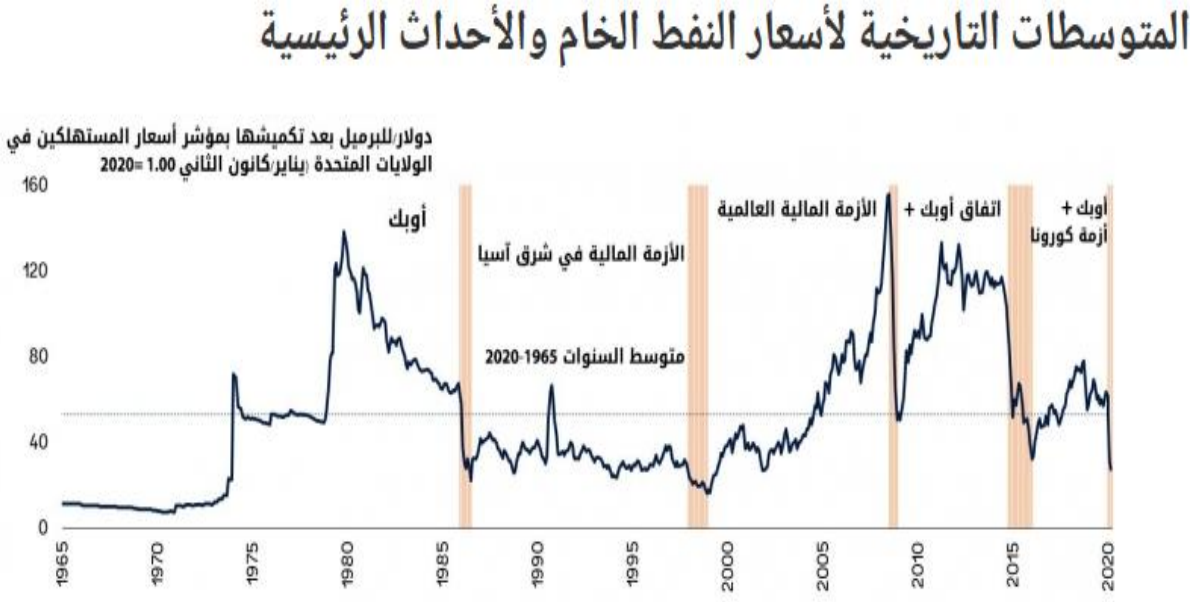

المصدر: http://www.albankaldawli.org06/29/2020

الملحق رقم (3-1):

مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

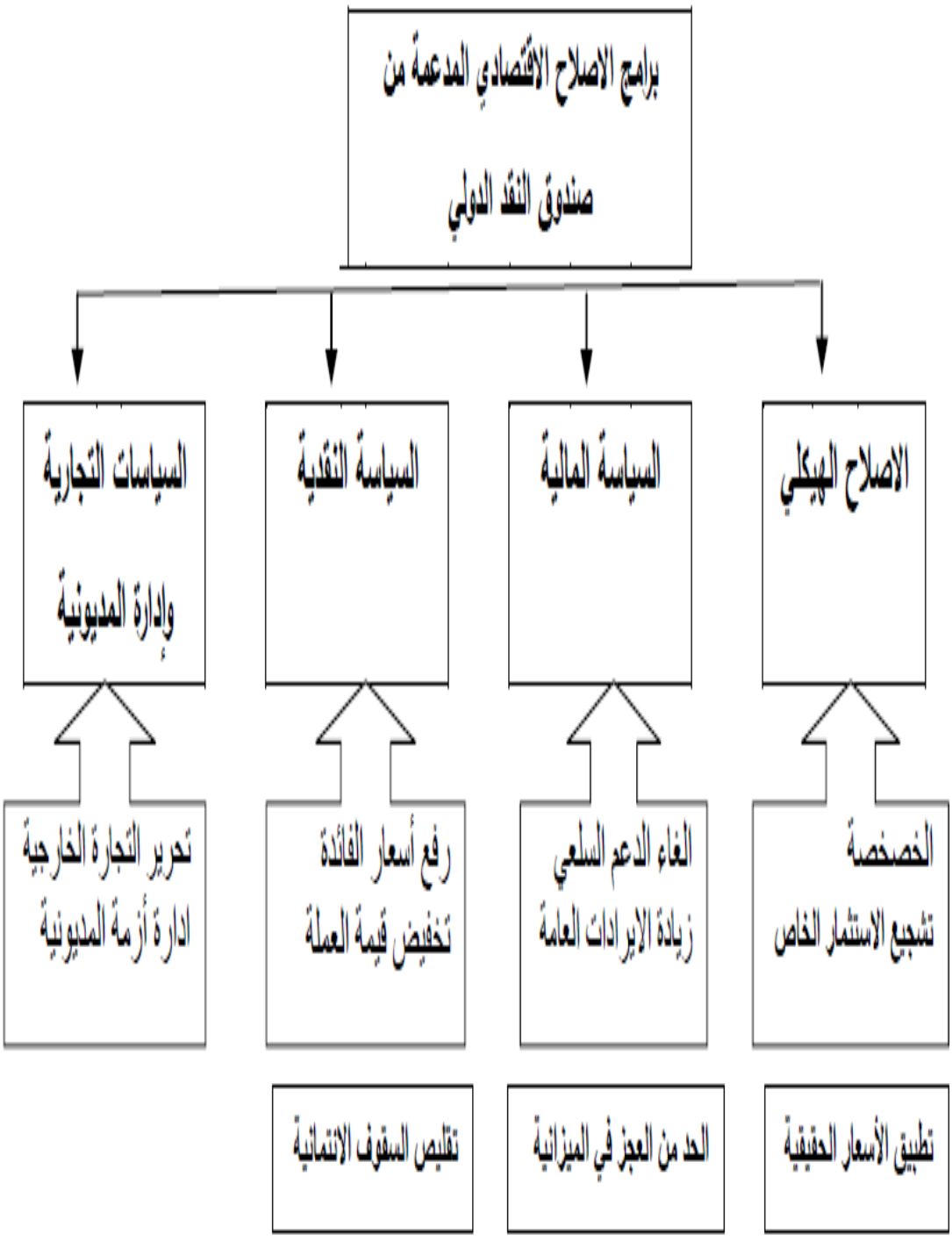

المصدر: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعةجامعة منتوري، الجزائر،2004، ص 53 .

الملحق رقم (3-2): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية

السنوات	GDP	INT	PME	HC	VADE	VIND	VAGR
1990	0,8	0	9100	8050	0	27,32	6,44
1991	-1,2	0	22328	9000	0,02	22,05	4,22
1992	1,8	0	20207	11000	0,06	22,04	5,38
1993	-2,1	0	23207	14500	0	22,49	5,59
1994	-0,89	1122400	26212	17400	0	19,12	3,93
1995	3,79	1176300	117365	18500	0	19,14	3,99
1996	4,09	1278100	127000	22900	0,57	22,09	5,07
1997	1,09	1400300	127332	25650	0,53	23,2	4,21
1998	5,1	1477000	137846	24780	1,25	20,36	5,53
1999	3,2	1600000	159507	26000	0,59	45,36	11,1
2000	3,81	1761327	170119	30105	0,51	54,36	8,39
2001	3	1880000	179893	53116	2,03	50,1	9,74
2002	5,6	1950000	261863	74188	1,87	49,18	9,22
2003	7,2	2079464	288587	84867	0,93	50,82	9,81
2004	4,3	2486720	312959	84092	1,03	52,3	9,44
2005	5,9	2572000	342788	75840	1,12	57,33	7,69
2006	1,68	2841297	376767	118772	1,57	58,88	7,54
2007	3,37	3068409	410959	159071	1,24	57,67	7,57
2008	2,36	3069140	519526	162165	1,54	58,62	6,58
2009	1,63	2576165	587494	241933	2,00	47,9	9,34
2010	3,63	2922731	619072	283462	1,42	50,49	8,46
2011	2,89	3059336	659309	540754	1,28	49,62	8,11
2012	3,37	3289363	711832	133624	0,71	47,85	8,77
2013	2,76	3132829	777818	273134	0,8	44,25	9,85
2014	3,78	3098787	852053	243865.9	0,7	42,31	10,28
2015	3,76	3267592	1014075	250809.5	-0,32	35,72	11,57
2016	3,20	3404709	1022621	159757014	1,02	34,7	12,21
2017	1,30	4100982	1074503	103064910	0,71	37,4	11,94
2018	1,4	4158518	1093170	118725739	0,86	39,59	11,97

متغيرات الدراسة	المصادر
GDP	**البنك الدولي**
VAGR	**البنك الدولي**
VIND	**البنك الدولي**
V ADE	**البنك الدولي**
HC	**ميزانية الدولة للنفقات التجهيز النهائية/الجريدة الرسمية**
PME	**وزارة الصناعة و المناجم**
INT	**وزارة البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيا و الرقمنة**

الملحق رقم (3-3):دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية:

اختبارات الاستقرارية لديكي فولر الموسع ADF

-1- اجمالي الناتج المحليGDP

عند المستوي بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.220655	0.1009
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.690764	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

2- الاقتصاد الرقمي: ويعبر عنه بعدد مستخدمي الانترنيتINT

عند المستوي بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: INT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.545049	0.3059
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(INT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.662465	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

3- المقاولاتية: ويعبر عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: PME has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.434689	0.8277
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(PME) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.629250	0.7459
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

عند الفرق الثاني بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(PME,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.817799	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

4- رأس المال البشري: ممثل بحجم الاستثمار في التكوين والتعليم HC

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.248109	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.545973	0.9999
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

عند الفرق الثاني بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(HC,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.412225	0.0112
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

5 - القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام VADE

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: VADE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.682630	0.2505
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(VADE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.555634	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

6- القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام VIND

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: VIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.083305	0.9142
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(VIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.597906	0.0056
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

7- القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام VAGR

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: VAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.073158	0.1318
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(VAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.014258	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

اختبارات الاستقرارية اختبار فيليبس بيرو PP

-1- اجمالي الناتج المحليGDP

عند المستوي بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.163429	0.1121
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-21.92186	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

2- الاقتصاد الرقمي: ويعبر عنه بعدد مستخدمي الانترنيتINT

عند المستوي بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: INT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.320255	0.4102
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(INT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.041900	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

3- المقاولاتية: ويعبر عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: PME has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.340485	0.8561
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(PME) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.363884	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

4- رأس المال البشري: ممثل بحجم الاستثمار في التكوين والتعليم HC

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: HC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.025504	0.5627
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(HC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.719332	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

5 - القيمة المضافة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام VADE

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: VADE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.556377	0.3011
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(VADE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-16.67556	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

6- القيمة المضافة لقطاع الصناعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام VIND

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: VIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.197640	0.8916
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(VIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.582610	0.0058
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

7- القيمة المضافة لقطاع الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام VAGR :

عند المستوي بالقاطع و المتجه:

Null Hypothesis: VAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.194028	0.1060
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

عند الفرق الاول بالقاطع و المتجه :

Null Hypothesis: D(VAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.166313	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

الملحق رقم (3-4) : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP HC INT PME VADE VAGR VIND
Exogenous variables: C
Date: 05/14/20 Time: 02:06
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1484.736	NA	2.30e+39	110.4989	110.8349	110.5988
1	-1339.515	204.3842*	2.10e+36	103.3715	106.0592*	104.1707
2	-1271.405	60.54227	1.21e+36*	101.9559*	106.9953	103.4544*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع اقتصاديات الدول النفطية و خيار التنويع الاقتصادي كأداة لتخلص من تبعية المحروقات، وكذا التعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع خيار التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2018) محاولة منا لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي توثر في النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على أسلوب أو نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregression) "VAR"، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الجزائري لا زال ريعيا لأن مساهمة القطاعات تبقى دون المستوى المطلوب .

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الدول النفطية ؛ التنويع الاقتصادي ؛ النمو الاقتصادي .

Résumé:

Cette étude vise à examiner les économies des pays producteurs de pétrole et l'option de la diversification économique comme outil pour se débarrasser de la dépendance aux hydrocarbures, ainsi connaitre comment le gouvernement algérien traite l'option de diversification économique, en étudiant, analysant et mesurant l'impact de la diversification économique sur la croissance économique en Algérie pendant la période entre (1990 et 2018) en tentant de déterminer les variables économiques les plus importantes qui affectent la croissance économique en Algérie, sur la base de la méthode de l'autorégression vectorielle (VAR), et nous sommes arrivés à la conclusion que l'économie algérienne est toujours rentière car la contribution des secteurs reste inférieure au niveau requis.

.

Mots clés: Les économies des pays producteurs de pétrole; Diversification économique; Croissance économique .

Abstract:

This study aims to examine the economies of oil-producing countries and the option of economic diversification as a tool to get rid of the dependence of hydrocarbons, as well as to know how the Algerian government deals with the option of economic diversification, by studying, analyzing and measuring the impact of economic diversification on economic growth in Algeria during the period between (1990 and 2018) attempting to determine the most important economic variables that affect economic growth in Algeria, based on the vector Autoregression (VAR) method, and we came to the conclusion that the Algerian economy is still rentier because the contribution of sectors remains below the required level.

Key words: The economies of oil-producing countries; Economic diversification; Economic growth .